

أُصول وقواعد مَنهجية

قراءاتٌ في مِنهَاج السُّنَّة النبوية



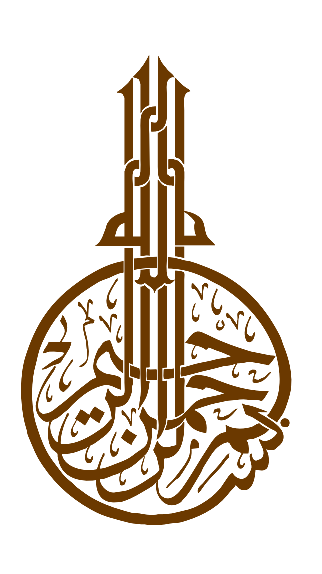
تأليف

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

أُصول وقواعد مَنهجية
قراءاتٌ في مِنهَاج السُّنَّة النبوية

تأليف

أحمد بن عبد الرحمن الصويان


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله ربِّ العالمين، والعاقبة للمتقين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد:

فقد نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام ١٤٢٢هـ، وها هي ذي الطبعة الثانية التي أنشرها في ظروف سياسية وفكرية أكثر احتقاناً وتوتراً بين السُّنَّة والشيعة. واللافت للنظر أن كثيراً من المتابعين والمحللين؛ بل بعض الإسلاميين من الدعاة والمصلحين عند قراءته للعلاقة بين السُّنَّة والشيعة؛ يفصل بين البعدين: العقدي والسياسي، ممَّا يؤدي في بعض الأحيان إلى التباس كثير من المواقف وردود الأفعال، وأصبح بعض هؤلاء يعالج هذا الواقع في ظلِّ انبهاره بشعارات المقاومة والممانعة التي يرفعها المحور الإيراني في المنطقة.

ومنذ بدايات تصدير مشروع الثورة الإيرانية كان بعض الفضلاء ينظر إلى مشروع الوحدة الإسلامية بمنظار عاطفي، يبني هذه الوحدة على أسس هشة لا تكاد تلقي للأبعاد العقدية كبير اهتمام واعتبار، ومع تعدد النوازل السياسية في المنطقة بدأت تتكشف حقيقة الثورة الإيرانية بأبعادها المستفزة المعادية لأهل السُّنَّة، ومع ذلك ما زال

بعضهم يتهرب من بيان الحقيقة، فعندما تتحدث عن انحرافات الشيعة العقدية يتهمك بعض إخوانك بأنك تحيي الخلافات التاريخية، وتجتَّر الصراعات القديمة التي عفا عليها الزمن، وعندما تتحدث عن حقوق أهل السُّنَّة في إيران، وعن حقوق الأحوازيين يوبخك إخوانك لأنك بزعمهم - تحيي الطائفية. وعندما تتحدث عن القتل والتشريد على الهوية، وحملات التطهير المذهبي، ومصادرة الأوقاف العامة والممتلكات الخاصة في العراق يتهمك بالتعصب والتشدد، وعندما تكشف له عن مشاريع تصدير الثورة في البحرين، وخلفياتها الحزبية والطائفية، وعن حراك وتسليح الحوثيين في اليمن، فأنت في ميزانه طائفي بامتياز، أمَّا حينما تتجرأ في نقد حزب الله، وتواطئه مع النظام السوري في مجازره الرهيبة بحق السوريين، فأنت ضد مشروع المقاومة وتثير خلافات لا مكان لها، وعندما ترصد التمدد والاختراق الإيراني في الجزائر، ومصر وليبيا ونيجيريا والسنغال وأندونيسيا ونحوها من الدول الإسلامية الكبرى، فأنت تقوِّض الوحدة الإسلامية، وتشتِّت الأمة بالعصبية المذهبية. وعندما تردُّ على بعض المتطاولين على أمهات المؤمنين والصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - فأنت تشغل نفسك بالردِّ على بعض المغمورين الذين لا يمثلون التيار العام!

وإن تحفظت على دعوات ومجالس التقريب بين السُّنَّة والشيعة، وذكرت من الشواهد القديمة والمعاصرة ما يدلُّ على فشلها وعدم صدقيتها؛ صاح بك بعضهم ينهاك عن التثبيط والتخذيل!

والمحصلة أن المشروع الصفوي يستأصل ويُهجِّر أهل السُّنَّة في بعض البلاد، ويُغيِّر تركيبتها السكانية، ويخترق بمشاريعه الطائفية دولاً ومناطق أخرى، ويصل إلى الآفاق والأطراف الإسلامية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية بدعاته ومشاريعه وسفرائه السياسيين.

أما بعض السياسيين المنتسبين إلى السُّنَّة فيواجه ذلك بالتهدئة والتغافل، وبعض الإسلاميين يطالب بالتسامح والحكمة وضبط النفس، وترتفع الأصوات من هنا وهناك: لا للطائفية.. إياكم والطائفية!

إنَّ ثمَّة حقيقة مؤلمة تستحق الحوار الجاد والمراجعة الصادقة، وهي: أن رؤوس المشروع الصفوي من السياسيين وأصحاب العمائم يجاهرون بكل وضوح بأهدافهم السياسية وتطلعاتهم العقدية، ويسقطون بكل استعلاء ومكابرة عباءة التقية بلا تردد، وبعضنا ما يزال يجتر أوهاماً لا حقيقة لها ألبتة، ويتردد حيث يجب الإقدام، ويسكت حيث يجب الكلام والبيان.

ويسرني أن أضع بين يدي القارئ الكريم طبعة جديدة من هذه القراءات في (منهاج السنة النبوية)، وقد أضفت فيها مسائل جديدة، وتعليقات عديدة؛ أرجو أن يجد فيها القارئ إسهاماً علمياً يعينه على رؤية الواقع بعين بصيرة مدركة للخلفيات العقدية المؤسسة لمذهب التشيع.

وأسأل الله – عزَّ وجلَّ – أن يرينا الحق حقاً ويترزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

alsowayan@albayan.co.uk

التمهيد

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد:

فقد عاش شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في عصر اختلطت فيه الثقافات، واشتبكت فيه الأفكار، وكثر فيه الدخيل على العقيدة الإسلامية، فقد نصب المبتدعة من الفلاسفة والمتكلمين والرافضة والمتصوفة.. وغيرهم راياتهم هنا وهناك، وأثاروا زوبعة من البدع والشبهات، وتسللت على أيديهم عشرات العقائد المنحرفة والآراء المضطربة، التي تلبست بلباس الإسلام، وأضلَّت عدداً كثيراً من العباد.

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عقلية جبارة، وقمَّة فكرية فذَّة، درس العلوم الشرعية منقولها ومعقولها دراسة عظيمة تثير الدهشة والعجب، واجتمعت فيه علامات النبوغ والعبقرية في مرحلة مبكرة من عمره، فقد كان قويَّ الحافظة، سريع الخاطرة، نافذ البصيرة، قويَّ النفس، عالي الهمَّة، أفتى الناس في سن الثانية عشرة، واعترف له الأقران والعلماء بعلوِّ المكانة ورسوخ العلم.

وتعدُّ الجهود العلمية الخصبة لابن تيمية فتحاً كبيراً أمام الإنسان المسلم في مواجهته للتيارات العقدية المختلفة. وكانت إبداعاته المتنوعة حرباً ضارية على الحركات البدعية والباطنية التي كبلت طاقات الأمة وإمكاناتها بقيود من الجهل والاستبداد والهوى.

فثروة هذا الإمام المجدِّد في المعارف الشرعية منقولها ومعقولها صقلت مرآة العلم الشرعي الأصيل، وأعادت الثقة من جديد بمنهج السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم - وأزالت الغبار المتراكم خلال عقود متتابعة من الزمن. ولا شك بأنَّ البحوث والدراسات والتحقيقات العلمية الماتعة، والكتابات القوية المؤصلة، التي جاء بها شيخ الإسلام ابن تيمية كانت ثمرة للمعاناة الكبيرة التي تحملها في مواجهة الملل والنحل والمذاهب المختلفة التي تموج بها الساحة الإسلامية في ذلك الوقت.

لقد نهل ابن تيمية من معين المنهج الكريم لسلف الأمة الأبرار - رضي الله تعالى عنهم - ثم شبَّ واستقام عوده عليه، ليُعلن بكلِّ قوة وجرأة الرفض الكامل لكلِّ الآراء والتصورات البشرية التي ليس لها حظ من الأثر الصحيح، أوالنظر الراجح أو الصريح، وهو إذ يعلن ذلك يعلنه في ثقة كاملة من هذا المنهج، وبمعرفة كاملة لحدوده ومعالمه وأصوله.. فها هو ذا يقول لمناظريه بكلِّ ثقة: «أنا أمهل من يُخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن أحد من أئمة القرون الثلاثة يخالف ما قلتُه، فأنا أقرُّ بذلك. وأمَّا ما أذكره فأذكره عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظ من نقل إجماعهم من عامَّة الطوائف»[1].

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩).

وقال في (مناظرة الواسطية): «وقلتُ مرات: قد أمهلتُ كلَّ من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة التي أثنى عليها النبي ﷺ حيث قال: (خير القرون القرن الذي بُعثت فيهم، ثم الذين يلونهم)[1] - يُخالف ما ذكرتُه فأنا أرجع عن ذلك. وعليَّ أن آتيَ بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة - توافق ما ذكرته، من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم»[2].

وقال في مقدمة (الجواب الباهر في زوّار المقابر): «إنني لـمَّا علمت مقصود وليِّ الأمر السلطان - أيَّده الله وسدَّده فيما رسم به - كتبت إذ ذاك كلاماً مختصراً. لأنَّ الحاضر استعجل بالجواب، وهذا فيه شرح الحال أيضاً مختصراً. وإن رسم ولي الأمر أيَّده الله وسدَّده، أحضرتُ له كتباً كثيرة من كتب المسلمين - قديماً وحديثاً - ممَّا فيه كلام النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وكلام أئمة المسلمين الأربعة، وغير الأربعة، وأتباع الأربعة، ممَّا يوافق ما كتبته في الفتيا؛ فإنَّ الفتيا مختصرة، لا تحتمل البسط. ولا يقدر أحدٌ أن يذكر خلاف ذلك، لا عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة، ولا عن التابعين، ولا عن أئمة المسلمين، لا الأربعة ولا غيرهم. وإنَّما يُخالف في ذلك من يتكلم بلا علم، وليس معه بما يقوله نقل، لا عَنِ النبي ﷺ ولا عَنِ الصحابة، ولا عَنِ التابعين، ولا عَنْ أئمة المسلمين، ولا يمكنه أن يُحضر كتاباً من الكتب المعتمدة عن أئمة المسلمين بما يقوله، ولا يعرف كيف كان الصحابة والتابعون يفعلون في زيارة قبر النبي ﷺ وغيره. وأنا خطي موجود بما أفتيت به، وعندي مثل هذا كثير كتبته بخطي، ويُعرض على جميع من يُنسب إلى العلم شرقاً وغرباً، فمن قال: إنَّ عنده علماً يُناقض ذلك فليكتب خطَّه بجواب مبسوط، يُعرف فيه من قال هذا القول قبله، وما حُجَّتهم في ذلك..!!»[3].

---

(١) أخرجه: البخاري (٣/٧)، ومسلم (٤/٢٢٩).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٦٩)، وانظر (٣/١٩٧) و (٦/١٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/٣١٤-٣١٥).

ومع هذه الثقة بمنهجه، وقوَّته في معرفة الحق بدلائله تَمَّيز - رحمه الله تعالى - بمعرفته الدقيقة لكلِّ البدع الكلامية، والسفسطات الفلسفية، والخرافات الصوفية، التي يتنادى بها أصحابها في كلِّ ميدان، حتى قال عن نفسه: «أنا أعلم كلَّ بدعة حدثت في الإسلام، وأوَّل مَن ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها»[١].

وقال أيضاً «كلُّ من خالفني في شيء مِمَّا كتبتهُ فأنا أعلم بمذهبه منه»[٢].

وقال في معرض ردِّه على الاتحادية: «ولهذا لَمَّا بيَّنت لطوائف من أتباعهم ورؤسائهم حقيقة قولهم، وسرَّ مذهبهم، صاروا يُعظِّمون ذلك، ولولا ما أقرنه بذلك من الذمِّ لجعلوني من أئمتهم، وبذلوا من طاعة نفوسهم وأموالهم ما يجلُّ عن الوصف، كما تبذله النصارى لرؤسائهم، والإسماعيلية لكبرائهم، وكما بذل آل فرعون لفرعون»[٣].

لقد استطاع شيخ الإسلام ابن تيمية أن ينطلق بكلِّ صدق إلى آفاق متعددة، بنَفَسه الطويل، وحجَّته الواضحة، وعزيمته القوية؛ ليقول للناس جميعاً بكلِّ ثقة وقوة: إنَّ هذا الركام الهائل من التصورات البدعية والنحل الفكرية، دخيلة على منهج الإسلام الصحيح، بعيدة كل البعد عن منهاج النبوة والقرون المفضلة الأولى، ولا تثبت للتمحيص بالموازين العلمية الدقيقة.

وكان ابن تيمية يعرض آراءه وأقواله بعد طول بحث ونظر ودراسة، فلم يكن مقلداً لأحد أو متعصباً لقول، فها هو ذا يقول: «وقد طالعتُ التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفتُ من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة تفسير، فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد

---

(١) المرجع السابق (٣/ ١٨٤).
(٢) المرجع السابق (٣/ ١٦٣).
(٣) المرجع السابق (٢/ ١٣٨).

من الصحابة أنَّه تأوَّل شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم - من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أنَّ ذلك من صفات الله - ما يُخالف كلام المتأولين ما لا يُحصيه إلا الله. وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير.

وتمام هذا أني لم أجدهم تنازعوا إلا في مثل قوله - تعالى -: ﴿**يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ**﴾ [**القلم**: ٤٢]»[١].

وقال في موضع آخر: «والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدلُّ - لا نصَّاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن - على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر، بل الذي رأيتُه أنَّ كثيراً من كلامهم يدلُّ - إمَّا نصّاً وإمَّا ظاهراً - على تقرير جنس هذه الصفات، ولا أنقل عن كلِّ واحد إثبات كل صفة، بل الذي رأيته أنَّهم يُثبتون جنسها في الجملة، وما رأيت أحداً منهم نفاها. وإنَّما ينفون التشبيه، ويُنكرون على المشبهة الذي يُشبهون الله بخلقه، مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضاً...»[٢].

ويؤكد ابن تيمية - في كلِّ ما يقوله - أنَّه لم يأت بشيء جديد من عند نفسه، وإنَّما أراد أن يرتبط الناس جميعاً بكتاب الله - عزَّ وجلَّ -، وسنَّة النبي ﷺ ومنهج القرون المفضلة الأولى، حيث قال: «جماع الفرقان بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغي، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك، أن يُجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، هو الحق الذي يجب اتباعه، وبه يحصل الفرقان والهدى والعلم والإيمان، فيصدق بأنَّه حق وصدق، وما سواه من

(١) المرجع السابق (٦/ ٣٩٤).
(٢) المرجع السابق (٥/ ١٠٩-١١٠).

كلام سائر الناس يُعرض عليه، فإن وافقه فهو الحق، وإن خالفه فهو باطل، وإن لم يعلم هل وافقه أو خالفه لكون ذلك الكلام مجملاً لا يُعرف مراد صاحبه، أو قد عرف مراده، ولكن لم يُعرف هل جاء الرسول ﷺ بتصديقه أو تكذيبه، فإنَّه يُمسك فلا يتكلم إلا بعلم»[1].

ويؤكد على ضرورة الاعتماد على الكتاب والسُّنَّة بقوله: «فمَن بنى الكلام في العلم - الأصول والفروع - على الكتاب والسُّنَّة والآثار المأثورة عن السابقين: فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بنى الإرادة والعبادة والعمل والسماع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسُّنَّة والهدى والذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريقة النبوة، وهذه طريقة أئمة الهدى»[2].

وقال في موضع آخر: «فعلى كلِّ مؤمن ألَّا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال، فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمه تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس ديناً غير ما جاء به الرسول، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قال الله والرسول ﷺ، فمنه يتعلم وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل، فهذا أصل أهل السُّنَّة، وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول ﷺ، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السُّنَّة توافقه، وإلا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً»[3].

(١) المرجع السابق (١٣/ ١٣٥-١٣٦).
(٢) المرجع السابق (١٠/ ٣٦٣).
(٣) المرجع السابق (١٣/ ٦٣).

وقال أيضاً: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم - يعني: أهل السُّنَّة - اعتقادهم بالكتاب والسُّنَّة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنَّه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنَّه ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أنَّ الرسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأنَّ القرآن يهدي للتي هي أقوم[1].

وكان ابن تيمية - رحمه الله - يذمُّ الذين يردُّون النصوص الثابتة المحكمة ولا يُعظِّمون كتاب الله - عزَّ وجلَّ - وسنَّة النبي ﷺ ويبيِّن ضلالهم وانحرافهم، فها هو ذا يصف حال هؤلاء القوم بقوله: «فعدل كثير من المنتسبين إلى الإسلام إلى نبذ القرآن وراء ظهره، واتبع ما تتلو الشياطين، فلا يعظِّم أمر القرآن ونهيه، ولا يُوالي من أمرَ القرآن بموالاته، ولا يعادي من أمر القرآن بمعاداته»[2].

ويصف غلاة الصوفية بقوله: «ولهذا يوجد في هؤلاء وأتباعهم من ينفرون عن القرآن والشرع كما تنفر الحمر المستنفرة التي تفرُّ من الرماة ومن الأسد، ولهذا يوصفون بأنهم إذا قيل لهم: قال المصطفى، نفروا..»[3].

وقال أيضاً: «وأهل العبادات البدعية يزيِّن لهم الشيطان تلك العبادات، ويبغض إليهم السبل الشرعية، حتى بغضهم في العلم والقرآن والحديث، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره، وقد يبغض إليهم حتى الكتاب، فلا يحبون كتاباً ولا من معه كتاب، ولو كان مصحفاً أو حديثاً كما حكى النصرباذي أنهم كانوا يقولون: يدع علم الخرق ويأخذ علم الورق! قال: وكنت أستر ألواحي منهم، فلما كبرت احتاجوا إلى علمي..»[4].

---

(١) المرجع السابق (١٣/ ٢٨).
(٢) المرجع السابق (١٤/ ٢٢٧)، وانظر: (١٤/ ٣٥٩-٣٦٠).
(٣) المرجع السابق (١٣/ ٢٢٤).
(٤) المرجع السابق (١٠/ ٤١١).

وقال أيضاً: «لا يجوز لأحد أن يعارض كتاب الله بغير كتاب، فمَن عارض كتاب الله وجادل فيه بما يسميه معقولات وبراهين وأقيسة، أو ما يسميه مكاشفات ومواجيد وأذواقاً، من غير أن يأتي على ما يقوله بكتاب منزل فقد جادل في آيات الله بغير سلطان.. فأمَّا معارضة القرآن بمعقول أو قياس فهذا لم يكن يستحله أحد من السلف، وإنما ابتدع ذلك لما ظهرت الجهمية والمعتزلة ونحوهم، ممَّن بنوا أصول دينهم على ما سمُّوه معقولاً، وردُّوا القرآن إليه، وقالوا: إذا تعارض العقل والشرع إمَّا أن يفوَّض وإمَّا أن يتأوَّل، فهؤلاء من أعظم المجادلين في آيات الله بغير سلطان أتاهم»[1].

ويبين في مواضع عديدة منهجه في الدعوة إلى عقيدة السلف الصالح، وأنَّه ما كان يدعو إلى تقليده أو تقليد غيره من الأئمة، فمن ذلك قوله: «مع أني في عمري إلى ساعتي هذه لم أدعُ أحداً قط في أصول الدين إلى مذهب حنبلي وغير حنبلي، ولا انتصرت لذلك، ولا أذكره في كلامي، ولا أذكر إلا ما اتفق عليه سلف الأمَّة وأئمتها»[2].

وقال في موضع آخر: «وأمَّا الاعتقاد فلا يؤخذ عنِّي، ولا عمَّن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمَّة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل: صحيح البخاري، ومسلم..»[3].

ولهذا كان ابن تيمية يذمُّ التعصب والتعلُّق بالأشخاص، فيقول: «وإذا تفقَّه الرجل بطريقة قوم من المؤمنين مثل: أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم المعيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم، فينبغي للإنسان أن

---

(١) الاستقامة (١/ ٢٢-٢٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٢٩).

(٣) المرجع السابق (٣/ ١٦١).

يُعوِّد نفسه التفقه الباطن في قلبه والعمل به، فهذا زاجر، كمائن القلوب تظهر عند المحن، وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها؛ بل لأجل أنها مِمَّا أمر الله به ورسوله، أو أخبر الله به ورسوله ﷺ؛ لكون ذلك طاعة الله ورسوله»[1].

ويقول عن التعصب في موضع آخر: «وهذا يُبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم أو الدين من المتفقهة أو المتصوفة أو غيرهم، أو إلى رئيس معظَّم عندهم في الدين غير النبي ﷺ؛ فإنَّهم لا يقبلون من الدين رأياً ولا رواية إلا ما جاءت به طائفتهم، ثم إنَّهم لا يعلمون ما توجبه طائفتهم، مع أنَّ دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً، رواية ورأياً، من غير تعيين شخص أو طائفة غير الرسول ﷺ»[2].

وقال أيضاً: «ولهذا تجد قوماً كثيرين يُحبون قوماً ويُبغضون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها؛ بل يُوالون على إطلاقها أو يُعادون من غير أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ وسلف الأمَّة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لازمها ومقتضاها. وسبب هذا: إطلاق أقوال ليست منصوصة، وجعلها مذاهب يُدعى إليها ويُوالي ويُعادي عليها»[3].

ويُشدد في هذه المسألة بقوله: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها هو من فعل المكذبين للرسل؛ بل هو جماع كلِّ كفر»[4].

❊ ❊ ❊

(١) المرجع السابق (٢٠/ ٨).
(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٧٣-٧٤).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧١).
(٤) المرجع السابق (٥/ ٢٠٤).

وظل ابن تيمية يُصارع رؤوس المبتدعة طويلاً، ويكشف زيوف أفكارهم ومعتقداتهم، ويظهر عوارهم ومخازيهم، الفرقة بعد الأخرى، والنحلة بعد الثانية. واستمر يواجه تلك الأمواج المتلاطمة، والأفواج المجتمعة، بسيف الحق، لا يضرُّه من خذله ولا من خالفه، ولاقى - رحمه الله تعالى - في هذه الطريق ألواناً مختلفة من الكيد والابتلاء والعنت، ليس على أيدي المبتدعة والضُّلال فحسب، بل حتى من بعض الحسدة من علماء الدنيا المضللين والحكام الظالمين، ولكنه وقف بكلِّ قوته وصلابته لا يخشى في الله لومة لائم، لم تلن له قناة، ولم ينحن له سهم، ولم تضعف له عزيمة.. حدَّث عنه تلميذه البر الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - قائلاً: «وعلم الله ما رأيتُ أحداً أطيب عيشاً منه قط مع ما كان فيه من ضيق العيش، وخلاف الرفاهية والنعيم؛ بل ضدها، ومع ما كان فيه من الحبس والتهديد والإرهاق، وهو مع ذلك أطيب الناس عيشاً، وأشرحهم صدراً، وأقواهم قلباً، وأسرهم نفساً، تلوح نضرة النعيم على وجهه، وكنَّا إذا اشتد بنا الخوف وساءت منا الظنون، وضاقت بنا الأرض: أتيناه، فما هو إلا نراه ونسمع كلامه، فيذهب ذلك كله، وينقلب انشراحاً وقوة ويقيناً وطمأنينة»[(١)].

إنَّ من عجائب هذا الإمام المجدد - وعجائبه كثيرة - أنَّه كان يعيش عصره، بهمومه المختلفة، وأحواله المختلطة، فلم تكن علومه الغزيرة لوناً من ألوان الترف المعرفي، أو شكلاً من أشكال الصنعة، يلقيها من برجه العاجي، ومجلسه الوثير..! بل كانت روحاً حية معطاءة، تعالج مشكلات الأمة وتعيش همومها، وتنطلق من حاجياتها، بشمولية عجيبة، وهمَّة عالية.. فها هو ذا يشارك المسلمين في فتح عكَّا بفلسطين، لاستردادها من النصارى، حتى قال عنه تلميذه البزَّار: «حدَّثوا أنهم رأوا

---

(١) الوابل الصيب (ص ٦١).

منه في فتح عكَّا أموراً من الشجاعة يعجز الواصف عن وصفها، قالوا ولقد كان السبب في تملك المسلمين إياها بفعله ومشورته وحسن نظره»[١].

وفي موضع آخر يجمع المسلمين لقتال التتار، ويتقدَّم صفوفهم، ويقود معركة شقحب - بالقرب من دمشق - بنفسه، ويفتح الله على يده[٢].

وتصدره للفتوى والتعليم والتدريس ما كان يمنعه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ بل ذهب مع أصحابه - ومعه حجَّارون - لهدم صخرة تُزار ويُنذر لها، فقطعها[٣].

وذهب معهم ثانية إلى الخمارات والحانات، فكسروا آنية الخمور وأراقوها، وعزَّروا جماعة من أهل الحانات[٤].

وكان يستتيب المنحرفين والمشعوذين، ويدعوهم إلى التوبة والاستقامة[٥].

بل كان يعايش هموم الناس الخاصة، فلما سمع أنَّ الأمير قطلوبك الكبير يأخذ أموال الناس بالباطل جاءه ونهاه[٦].

ومواقفه وملاحمه كثيرة جداً يصعب حصرها، ولكن من مواقفه الكريمة التي تستحق الدراسة والتأمل: ترفعه عن أهل الدنيا، فالناس لهم همٌّ، وابن تيمية له همٌّ أكبر وشأن أعظم.. وشى به بعض حسَّاده إلى السلطان الناصر، وذكروا له أنَّ ابن

(١) الأعلام العلية (ص ٦٨).
(٢) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ٢٥).
(٣) المرجع السابق (١٤/ ٣٤).
(٤) المرجع السابق (١٤/ ١١).
(٥) المرجع السابق (١٤/ ٣٤).
(٦) انظر: الوافي (٧/ ١٧).

تيمية يطلب الملك. . !! فأحضره السلطان بين يديه، وقال له: إنني أخبرت أنك قد أطاعك الناس، وأنَّ في نفسك أخذ الملك؟! فقال له ابن تيمية بصوت عال سمعه كثير ممَّن حضر: «أنا أفعل ذلك. . ؟! والله إنَّ ملكك وملك المغول لا يساوي عندي فلسين!»[١].

واستمر شيخ الإسلام ابن تيمية بهذه الروح العالية، والنفس المطمئنة، حتى لقي ربَّه في سجن القلعة بدمشق. وبقيت كلماته العبقة الطاهرة في الثبات والصدق، درساً حيَّاً لعامَّة العلماء والمصلحين، فها هو ذا يقول: «من أيِّ شيء أخاف؟! إن قُتلتُ كنتُ من أفضل الشهداء وكان ذلك سعادة في حقي، يُترضى بها عليّ يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة، فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ. وإن حُبستُ فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله عليَّ، وليس لي ما أخاف الناسَ عليه: لا مدرسة ولا إقطاع، ولا مال، ولا رئاسة، ولا شيء من الأشياء. . !»[٢].

ونقل عنه تلميذه ابن القيم قوله: «ما يصنع أعدائي بي، أنا جنَّتي، وبُستاني في صدري، إن رحت فهي معي لا تفارقني، إنَّ حبسي خلوة، وقتلي شهادة، وإخراجي من بلدي سياحة»[٣].

وكان يقول - رحمه الله تعالى -: «المحبوس من حُبس قلبه عن ربه تعالى، والمأسور من أسره هواه»[٤].

❊ ❊ ❊

(١) الأعلام العليَّة (ص ٧٢-٧٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٩).
(٣) الوابل الصيب (ص ٦٠).
(٤) الوابل الصيب (ص ٦١).

ما أحوج الأمة الإسلامية في هذا العصر إلى العلماء الربانيين الذين لم تتعلق أفئدتهم بالدنيا، بل تطلعت نفوسهم إلى رفعة الآخرة التي يُبيِّض الله بها وجوه أوليائه وأحبابه..

ما أحوجنا إلى العلماء المخلصين الذين أنار الله قلوبهم وعقولهم بنور العلم والإيمان.. الذين يتركون أبراجهم العاجية، وينزلون إلى الساحة الإسلامية، فيتعرفون على أحوال النَّاس وهمومهم ومشكلاتهم، فيتكلمون بلسانها، ويدافعون عن قضاياها، ويذبون عن حرماتها، ويعملون جادين على تربية الناس على دين الله - سبحانه وتعالى - بالموعظة الحسنة والقدوة الصالحة.

لقد تبوأ العلماء الربانيون في دين الإسلام منزلة جليلة دونها بقية المنازل، حيث شرَّفهم الله تعالى، وأعزَّهم ورفع أقدارهم، وأعلى منازلهم؛ قال الله تعالى: ﴿ **يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ** ﴾ [**المجادلة**: ١١].

إنَّ العلماء هم سادة الأمَّة وقادتها، وهداتها لكلِّ خير، ومنذ الرعيل الأول وهم الذين يُوضِّحون السبيل، ويُبينون الطريق، ويُعلمون الناس حدود ما أنزل الله - عزَّ وجلَّ - على نبيه محمد ﷺ، كما أنهم هم الذين يحمون البيضة، ويرعون الحقوق، ويجيِّشون الأمَّة لمواجهة أعدائها.

قال أبو العباس أحمد التلمساني المقري - رحمه الله تعالى -: «لـمَّا تقلَّص الإسلام بالجزيرة، واسترد الكفار أكثر أمصارها وقراها، على وجه العنوة والصلح والاستسلام، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يُحرِّكون حميات ذوي البصائر والأبصار، ويستنهضون عزماتهم في كلِّ الأمصار»[1].

(١) أزهار الرياض (١/ ٦٣)، طبعة صندوق إحياء التراث - الرباط ١٩٧٨م.

وحدَّد العزُّ بن عبد السلام – رحمه الله تعالى – الواجب على علماء الأمَّة بقوله: «ينبغي لكلِّ عالم إذا أذلَّ الحق وأخمل الصواب، أن يبذل جهده في نصرهما، وأن يجعل نفسه بالذلِّ والخمول أولى منهما، وإن عزَّ الحق فظهر الصواب أن يستظل بظلهما، وأن يكتفي باليسير من رشاش غيرهما»[1].

ولعلَّ سيرة الإمام المجدد شيخ الإسلام ابن تيمية فيها القدوة والمثل الحي للعلماء والدعاة في كافة الأمصار وعلى كلِّ الثغور.

عجيب أمر العلماء المصلحين.. يواجهون بكلِّ أنواع الظلم والمحاربة والاستهزاء، ومع ذلك فهم صابرون محتسبون.

عجيب أمر العلماء المصلحين.. يخرج العالم منهم وحيداً فريداً يقف بمفرده أمام الأمَّة بمجموعها لا يضرُّه من خذله ولا من خالفه، يتألَّب عليه الخاصة، وينفر منه العامة، يصفونه بأقبح الصفات، ويتهمونه بأبشع الأخلاق، ومع ذلك فهو رافع الرأس، عالي الهمة، صادق العزيمة لا يضره من خذله أو خالفه.

ينظر المصلح إلى الناس من حوله فيجد الانحراف والضلال والبُعدَ عن شرع الله، فيتحرك قلبه، ويهتز ضميره، ويصبح ويمسي مفكراً في هموم الأمة وأحوالها، يظل قلق النفس حائر اللُّب، لا يهدأ باله بنوم أو راحة، ولا تسكن نفسه بطعام أو شراب، وكيف يقوى على ذلك أو يرضى به وهو يرى أمته تسير إلى الهاوية، وفصول الهزيمة والاستكانة تتوالى تباعاً، وألوان البدع والمفاسد تنتشر في كثير من الأرجاء؟!.

إنَّ العالم الربَّاني صادق مع نفسه، صادق مع الآخرين، يجهر بالحق، ويُسمِّي الأشياء بأسمائها، ويكره التدليس والخداع وتزوير الحقائق، ولا يرضى بالمداهنة أو المداورة، وهذا ما لا يرضي العامة الذين ألهتهم شهواتهم وأهواؤهم عن ذكر الله وعن

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٢٤٥).

الالتزام بشريعته، كما لا يرضي الملأ المتنفذين الذين يستمدون وجودهم ومكانتهم من عجز العلماء وضعفهم، ومن غفلة العامة وسكرتهم.

ينطلق العالم الصادق مستعيناً بالله تعالى يجوب الآفاق رافعاً صوته بكلمة التوحيد الخالص، لا يعتريه فتور ولا خَور، ولا يُقعده عن أمانة البلاغ رغبة ولا رهبة، ولا يخشى في الله لومة لائم، لأنَّ القلب العامر بنور الإيمان، المطمئن بذكر الله تعالى، يكتسب قوة وثباتاً يستعلي بهما على زخرف الدنيا وبطش الجبابرة.

إنَّ عظمة العلماء المصلحين تتجلى في ثباتهم ورباطة جأشهم وقدرتهم على مواجهة الناس، بدون كلل أو ملل، فالحق يمكن أن يصل إليه الكثيرون، ولكن الصدع به والثبات عليه والصبر على الأذى فيه، منزلة شامخة لا يصل إليها إلا العلماء الأفذاذ.

إنَّ عظمة العلماء المصلحين تتجلى في رعايتهم لهموم الأمَّة كبيرها وصغيرها، دينيها ودنيويها، فهم يعيشون للأمة، يّذبون عن بيضتها ويحمون حماها، ولا تتعلق قلوبهم بشكر الناس أو حمدهم، أو ترهب نفوسهم من غضبهم أو ظلمهم، يقولها العالم صادقاً للخاص والعام: ﴿**يَا قَوْمِ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجْرِيَ إِلاّ عَلَى الّذِي فَطَرَنِي أَفَلا تَعْقِلُونَ**﴾ [**هود**: ٥١].

❊ ❊ ❊

كلُّ هذه الدروس - وغيرها كثير - تظهر جلية واضحة عند دراسة تاريخ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، وإنَّ الانحرافات العقدية في هذا العصر كثيرة وكثيرة جداً، فبالإضافة إلى الملل والنحل السابقة التي كثر انتشارها واستطار شررها، ظهرت في الساحة عقائد وانحرافات جديدة، تعلن حربها الصريحة الشرسة على الإسلام وأهله، مثل: الماركسية، والعَلْمانية، والوجودية، والقومية، والحداثة.. ونحوها.

وقد انقسم الناس إزاء ذلك فريقين ووسط :

الفريق الأول: الذين ركَّزوا حربهم على مبتدعة وضلاَّل الماضي وأتباعهم من المعاصرين، كالمعتزلة والأشاعرة والرافضة والصوفية.. ونحوهم.

الفريق الثاني: الذين ركزوا حربهم على الضلالات الحديثة، كالعَلْمانية والماركسية.. ونحوها.

الفريق الثالث: وهم أهل الوسط: الذين جمعوا بين الأمرين، فحاربوا المبتدعة وكشفوا عوارهم وحذَّروا الأمة من ضلالهم وزيغهم، ولم يُنسهم ذلك حربهم لزنادقة العصر الجدد الذين ناصبوا الأمَّة العداء، وحاربوها في دينها وتاريخها، وأرادوا مسخ هويتها وعقيدتها.

فهذا الفريق يُقدر لكلِّ أمر قدره، وبحسب لكلِّ نازلة حسابها. والانفصال المفتعل بين الأمرين شيء لا حقيقة له، وواجب العلماء الأكفاء من رجالات هذه الأمَّة القيام بالواجب الشرعي الذي أمرهم الله تعالى به، من الردُّ على الضُلَّال وفضح المبتدعة والزنادقة وأهل السوء، ولا بأس أن يوجد في علماء الأمة ودعاتها من يتخصص في أحد الأمرين، فيحدث التكامل، ويسدُّ كلُّ شخص ثغرة من الثغور.

أسأل الله - عزَّ وجلَّ - أن يحفظ لنا علماءنا ويبارك فيهم، ويشدَّ من أزرهم، ويريهم الحق حقَّاً ويرزقهم اتباعه، ويريهم الباطل باطلاً ويرزقهم اجتنابه.

كتاب (منهاج السُّنّة النبويَّة):

من الكتب الجليلة التي ألفها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كتاب: (منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية)، ردَّ فيه على كتاب: (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة) لابن المطهر الحلِّي الرافضي.

وقد طبع منهاج السُّنة النبوية لأول مرة في المطبعة الأميرية ببولاق بمصر سنة ١٣٢١هـ، ثم طبع أخيراً بعناية الدكتور محمد رشاد سالم - رحمه الله تعالى - طبعة علمية محققة، مراجعة على ثلاثةَ عشرَ مصدراً خطيَّاً، بالإضافة إلى مراجعته على طبعة بولاق، وعلى كتاب منهاج الكرامة لابن المطهر المطبوع في إيران عام ١٨٨٠م، وظهرت هذه الطبعة في تسعة مجلدات كبار، خصص التاسع منها للفهارس المتنوعة، ونشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

وتأتي أهمية هذا السفر الجليل لعدة أسباب، أذكر منها:

١ - أنَّ الشيعة من أقدم المبتدعة ظهوراً في التاريخ الإسلامي، ومن أكثرها انتشاراً في العصر الحاضر.

٢ - أنَّ ابن تيمية اهتم بالردِّ عليهم معتمداً على النقل الدقيق من أكثر كتب الرافضة رواجاً وانتشاراً في عصره.

٣ - أنَّ ابن المطهر الحلي الذي ردَّ عليه ابن تيمية كان يُعدُّ عند الإمامية أفضلهم في زمانه؛ بل يقول بعض الناس: ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً[١].

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ١٢٧) و (٥/ ٤٦١).

٤ - يُعدُّ كتاب منهاج السُّنَّة النبوية من أوسع وأجمع كتب أهل السُّنَّة في الردِّ على الشيعة الإمامية خاصة، وقد استوعب ابن تيمية فيه الردَّ على كثير من شبهات الرافضة وافتراءاتهم التي كانوا وما زالوا يرددونها ويكتبون فيها الرسائل والمدونات.

٥ - وحيث إنَّ مذهب الإمامية قد جمع عظائم البدع المنكرة - فإنهم جهمية في الصفات، قدرية على مذهب المعتزلة، رافضة -[١] فإنَّ ابن تيمية استطرد استطرادات نفيسة للردِّ على الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة.. وغيرهم من طوائف المبتدعة ورؤوس الضلال.

وقد ناقش ابن تيمية في هذا الكتاب مسائل متعددة أثارها ابن المطهر الحلي في أبواب مختلفة، ولعلَّ من أهم هذه الوسائل وأجمعها:

أولاً: منزلة الصحابة - رضي الله تعالى عنهم أجميعن - ومواقفهم بعد وفاة النبي ﷺ، والرد على المطاعن والأكاذيب التي ذكرها الرافضي.

ثانياً: الإمامة والعصمة.

ثالثاً: منهج أهل السُّنَّة في الصفات والقدر، ومقارنته بمنهج الرافضة وأشياخهم المعتزلة، والرد على أكاذيبهم ومخازيهم.

وقد كانت طريقة ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ردِّه على ابن المطهر الرافضي: أن يذكر قوله نصَّاً من كتابه منهاج الكرامة، حيث يقول ابن تيمية: قال الرافضي: كذا وكذا.. ثم يتبع ذلك الجواب التفصيلي على قوله، وفي أثناء ذلك قد يستطرد ابن تيمية في ذكر مخازي الرافضة الأخرى، أو يردُّ على فِرَق الرافضة الأخرى غير الإمامية، ويذكر في كثير من الأحيان منشأ بدعتهم وأصلها، ويقوده

(١) انظر: (٤/ ١٣١) و (٨/ ١٠).

ذلك للردِّ على المتكلمين والفلاسفة، ونحوهم، حسبما يقتضيه الحال، بطريقة علمية تدلُّ على تضلعه، وتمكنه، وسعة اطلاعه، وغزارة علمه، وطول نفسه، كما تدل من جهة أخرى على قدرة فائقة على الحجاج والمناظرة والاستدلال بالمنقول والمعقول.

وقد تأخذ تلك الاستطرادات حيزاً واسعاً في بعض الأحيان، فقد استغرق مثلاً ردُّه على قول الفلاسفة بقدم العالم حوالي ثلاثمئة صفحة[(١)].

وأحياناً يستطرد ابن تيمية في بعض المسائل الفقهية.

وأحياناً يستطرد في بيان بعض القواعد العلمية التي تُعين الإنسان على الفهم السليم للنصوص والمسائل الشرعية، ومن ذلك:

- ذكره لقاعدة جامعة في تصويب المجتهدين وتخطئتهم وتأثيمهم في الأصول والفروع، وهي قاعدة مهمة جدًّاً، تحتوي على مسائل نفيسة، ذكرها مقدِّمة للردِّ على المثالب التي ذكرها الرافضي على بعض الصحابة - رضي الله عنهم -[(٢)].
- ذكره لقاعدة علميَّة للتمييز بين الصدق والكذب في المنقولات[(٣)].

وبالجملة نرى ابن تيمية قد التزم في كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) الرد على المسائل التي ذكرت في منهاج الكرامة، أما عقائد الإمامية الأخرى - التي لم تذكر في منهاج الكرامة - وعقائد بقية الرافضة غاليّها وزيديها فإنَّها لا تذكر إلا استطراداً.

ولعلَّ من أهم مزايا شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وهو يناقش أي مسألة من مسائل العلم أو العمل: تأصيله المنهجي الدقيق، وتقعيده العلمي الواضح، لمنهج السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -، ولهذا ترى

---

(١) انظر: (١/ ١٤٨-٤٤٦).
(٢) انظر: (٥/ ٨٣-٤٦١).
(٣) انظر: (٧/ ٣٤-٤٣) و (٧/ ٤١٩-٤٧٩).

أقواله وأطاريحه في غاية الدقة والاتزان، وفي غاية الثبات والاطراد، كما يلحظ القارئ في عامة مؤلفات هذا الإمام: القوة في التقرير، والثقة في المنهج.. وهما خصلتان تدلان في الغالب على سعة المدارك، نضج العقل.

وقد يسَّر الله لي - بفضله وعظيم جوده وعطائه - قراءة هذا السفر الجليل عدة مرات، فرأيتُ كنوزاً علمية كثيرة، وفي كلِّ مرة أعود إليه أرى فيه شيئاً جديداً، فأردت أن أجمع بعض هذه الفوائد المباركة، وأرتبها بطريقة ميسرة؛ ليسهل على القارئ الكريم تناولها والاستفادة منها.

وقد رتبته بالطريقة الآتية:

المقدمة

وتحتوي على مقدِّمتين:

المقدمة الأولى: سبب تأليف الكتاب.

المقدمة الثانية: خطورة الرافضة.

الباب الأول: مصادر الاستدلال والتلقي بين أهل السُّنَّة والرافضة.

ويحتوي على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأدلَّة القرآنية.

المبحث الثاني: الأدلَّة من السُّنَّة النبوية.

المبحث الثالث: الأدلَّة العقلية.

المبحث الرابع: أئمة أهل البيت.

الباب الثاني: قواعد في المنهج:

ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد في دراسة أحوال الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -.

المبحث الثاني: قواعد علمية في الردِّ على المبتدعة.

المبحث الثالث: قواعد في التكفير.

ولم أقصد في هذه القراءات استعراض عقائد الرافضة، وردود أهل السُّنَّة عليهم، فهذا يمكن الرجوع فيه إلى الأصل (منهاج السُّنَّة النبوية).. ولم أقصد اختصار الكتاب وتقريبه، فهذا جهدٌ قام به الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى - في كتابه الموسوم: (المنتقى.. من منهج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال)، كما اختصره أيضاً الشيخ عبد الله الغنيمان - حفظه الله -. وإنَّما أردت أن ألتقط الفوائد المنهجية، والقواعد العلمية - المبثوثة في أبواب الكتاب المتفرقة - التي تضبط طريقة الاستدلال والتفكير، وتعصم الإنسان - بعون الله تعالى - من الزيغ والانحراف.

وقد اقتصر دوري في الكتاب على الترتيب والتبويب والتقاط الدرر والفوائد والفرائد، وإن كنت في أحيان قليلة أعلِّق تعليقات يسيرة، وأضيف نقولات مختصرة.

أما تخريج الأحاديث النبوية فاعتمدت تخريج المحقق الدكتور محمد رشاد سالم - رحمه الله تعالى - مع شيء من الاختصار؛ لأنَّ التفصيل موجود في الأصل.

ولست أزعم أنَّ هذه القراءات تعطي تصوراً كاملاً عن هذا السفر الجليل المبارك، ولكنها إشارات متفرقة وشذرات متناثرة، أردت أن أقطفها وأرتبها، وأقدِّمها بين أيدي الإخوة الفضلاء، لعلَّ الله - سبحانه وتعالى - يُبارك فيها.. ولا شك بأن هذا العمل تؤثر فيه عوامل كثيرة منها: قدرة الباحث العلمية وشخصيته، والمؤثرات النفسية والتربوية التي تحيط به، ومِنْ ثَمَّ: فإن قراءة النص وفهمه واختياره تتغيَّر من إنسان إلى آخر كلٌّ بحسب قدرته وتجرده.. وقد حاولت قدر الطاقة أن أحافظ على مراد المؤلف ونصِّ كلامه، وألَّا أقطع النصَّ من سياقه، إلا إذا كان الكلام تامًّا يمكن فهمه دون السياق الذي جاء فيه.. ولكن يبقى العجز والضعف وقلَّة البضاعة مؤثرة تأثيراً بالغاً على هذه القراءات، فأسأل الله - عزَّ وجلَّ - العفو والمغفرة والرضوان.

كما أنَّ هذه القراءات لا تُغني بحال عن الكتاب الأصلي الذي يُعدُّ كنزاً من الكنوز العلمية، وذخيرة من الذخائر السلفية، التي ينبغي الاعتناء بها ودراستها.

أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يغفر لإمامنا شيخ الإسلام ابن تيمية مغفرة واسعة، وأن يحشرنا جميعاً في زمرة الصالحين، في الفردوس الأعلى من الجنَّة، مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم،،،

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

alsowayan@albayan.co.uk

المقدمة

المقدمة الأولى: سبب تأليف الكتاب.

المقدمة الثانية: خطورة الرافضة.

المقدمة الأولى
سبب تأليف الكتاب

لم يكن تأليف هذا الكتاب الجليل فضولاً علميًّا لإضافة مادة جديدة إلى علوم الإسلام، ولم يكن من باب التكثر والتزيد.. ولكن كان ذلك لسببين في غاية الأهمية، وهما:

السبب الأول: سبب عام، وهو الدفاع عن دين الإسلام، وحمايته من ا لتحريف و التبديل، والردُّ على المبتدعة بمختلف ألوانهم ومعتقداتهم، حتى لا يُدخلوا في دين الله - عزَّ وجلَّ - ما ليس منه. فدفع شرِّ المبتدعة وقمع باطلهم، أعظم من دفع شر قاطع الطريق.

قال ابن تيمية: «.. وكذلك بيان أهل العلم لمن غلط في رواية عن النبي ﷺ أو تعمَّد الكذب عليه، أو على من ينقل عنه العلم. وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلم فيه الإنسان بعلم وعدل وقصد النصيحة، فالله - تعالى - يُثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلِّم فيه داعياً

إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس؛ فإنَّ دفع شرِّه عنهم: أعظم من دفع شرِّ قاطع الطريق»[1].

وقال في معرض ردِّه على الفلاسفة: «من العجائب؛ بل من أعظم المصائب، أن يُجعل مثل هذا الهذيان برهاناً في هذا المذهب - الذي حقيقته أنَّ الله لم يخلق شيئاً، بل الحوادث تحدث بلا خالق - وفي إبطال أديان أهل الملل وسائر العقلاء من الأولين والآخرين. لكن هذه الحجج الباطلة وأمثالها لما صارت تصدُّ كثيراً من أفاضل الناس وعقلائهم وعلمائهم عن الحق المحض الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول، بل تُخرج أصحابها عن العقل والدين، كخروج الشعرة من العجين، إمَّا بالجحد والتكذيب، وإمَّا بالشك والريب، احتجنا إلى بيان بطلانها، للحاجة إلى مجاهدة أهلها، وبيان فسادها من أصلها، إذ كان فيها من الضرر بالعقول والأديان، ما لا يُحيط به إلا الرحمن»[2].

فهذا الدافع الجليل هو الذي جعل شيخ الإسلام ابن تيمية يُصنِّف كتابه: (منهاج السُّنَّة النبوية)، بل هو الدافع الذي جعله يدوِّن عامة مصنفاته، ويكتب الرسائل والردود؛ فها هو ذا يقول في موضع آخر: «وإذا كان النصح واجباً في المصالح الدينية الخاصة والعامة، مثل: نقلة الحديث الذين يغلطون أو يكذبون.. ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسُّنَّة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسُّنَّة، فإنَّ بيان حالهم وتحذير الأمَّة منهم واجبٌ باتفاق المسلمين، حتى قيل لأحمد بن حنبل: الرجلُ يصوم ويصلي ويعتكف أحب إليك، أو يتكلم في أهل البدع؟ فقال: إذا قام وصلَّى واعتكف فإنَّما هو لنفسه، وإذا تكلَّم في أهل البدع فإنَّما هو للمسلمين، هذا أفضل. فبيَّن أن نفع هذا عام للمسلمين في دينهم، من جنس الجهاد في سبيل الله،

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٤٦).
(٢) المرجع السابق (١/ ٢٥٩).

إذ تطهير سبيل الله ودينه ومنهاجه وشرعته، ودفع بغي هؤلاء وعداوتهم على ذلك: واجب على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يُقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب، فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعاً، وأما أولئك فهم يُفسدون القلوب ابتداءً..»[(١)].

ولعلَّ هذا هو السبب الرئيس الذي جعل ابن تيمية - رحمه الله تعالى - يقتصر في مؤلفاته على توضيح عقائد الإسلام، والردِّ على خصومه من الكفار والمبتدعة الضلال، دون أن يفرد في تصنيف الفقهيات وفروع العلم مؤلفاً خاصاً، قال تلميذه عمر بن علي البزَّار - رحمه الله تعالى -: «ولقد أكثر - رحمه الله - التصنيف في الأصول فضلاً عن غيره من بقية العلوم، فسألته عن سبب ذلك، والتمستُ منه تأليف نصٍّ في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته، ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومن قلَّد - المسلم - فيها أحد العلماء المقلَّدين جاز له العمل بقوله، ما لم يتيقن خطأه، وأما الأصول: فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء كالمتفلسفة والباطنية والملاحدة والقائلين بوحدة الوجود.. وغيرهم من أهل البدع، قد تجاذبوا فيها بأزمَّة الضلال، وبان لي أنَّ كثيراً منهم إنَّما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العليَّة على كلِّ دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم، ولهذا قلَّ أن سمعت أو رأيت مُعرضاً عن الكتاب والسُّنَّة، مقبلاً على مقالاتهم إلا وقد تزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده، فلما رأيت الأمر على ذلك بانَ لي: أنَّه يجب على كلِّ من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم، أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم، ذبًّا عن الملة الحنيفية والسُّنَّة الصحيحة الجلية»[(٢)].

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١-٢٣٢).
(٢) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية (ص ٣٥ - ٣٦).

وهذا النصُّ المبارك فيه فوائد ولطائف كثيرة، منها:

أولاً: أنَّ هذا الإمام كان يحمل همَّ الدفاع عن حياض هذا الدين، وتُقلقه تلك البراعم الخبيثة التي يزرعها المبتدعة بين أمة الإسلام، فلم يقف عاجزاً مكتوف اليدين، بل شمَّر عن ساعد الجد يدفع مكرهم وكيدهم بالدلائل العلمية والحجج البرهانية.

ثانياً: أنَّ من فقه هذا الإمام الجليل - رحمه الله تعالى - ترتيبه للأولويات ترتيباً شرعياً، وذلك بالبدء بالأهم فالمهم، فليس من الحكمة الاشتغال بالمفضول دون الفاضل.

ثالثاً: أنَّه حرص على القيام بسدِّ ثغرة لم يقم بها غيره في زمانه على الوجه الذي تبرأ به الذمة، وترك ثغرة أخرى - على الرغم من أهميتها - لقيام غيره بسدها، وهذا هو عين الحكمة والعقل.

السبب الثاني: سبب خاص، وهو أن ابن المطهر الحلي لَمَّا أَلَّف كتابه: (منهاج الكرامة)، نشره بين الناس، فاغترَّ به العوام والجهلة، بل مال الملك «خُدا بَنْدَه» إلى الرافضة بسببه، فأحضر طائفة من أهل السُّنَّة والجماعة هذا الكتاب إلى ابن تيمية، وألحوا في طلب الردِّ لهذا الضلال المبين، ذاكرين أنَّ في الإعراض عن ذلك خذلاناً للمؤمنين، وظنَّ أهل الطغيان، نوعاً من العجز عن ردِّ هذا البهتان، فكتب ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كتابه المبارك: (منهاج السُّنَّة النبوية)، انتصاراً للحق، ووفاءً بما أخذه الله من الميثاق على أهل العلم والإيمان، وقياماً بالقسط، وشهادة لله[1].

ولهذا قال ابن تيمية: «ولولا أنَّ هذا المعتدي الظالم [يعني: ابن المطهر الحلي] قد اعتدى على خيار أولياء الله وسادات أهل الأرض، خير خلق الله بعد النبيين، اعتداءً يقدح في الدين، ويُسلط الكفار والمنافقين، ويورث الشبه والضعف عند كثير من

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ٤-٢١).

المؤمنين، لم يكن بنا حاجة إلى كشف أسراره، وهتك أستاره، والله حسبه وحسيب أمثاله»[1].

وقال في موضع آخر: «ومصنف هذا الكتاب وأمثاله من الرافضة، إنَّما نقابلهم ببعض ما فعلوه بأمة محمد ﷺ سلفها وخلفها، فإنَّهم عمدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين، وإلى خيار أمة أخرجت للناس، فجعلوهم شرار الناس، وافتروا عليهم العظائم، وجعلوا حسناتهم سيئات، وجاؤوا إلى شرٍّ من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء - وهم الرافضة بأصنافها: غاليِّها وإماميها وزيديها - والله يعلم وكفى بالله عليماً، ليس في جميع الطوائف المنتسبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرٌّ منهم: لا أجهل ولا أكذب، ولا أظلم، ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان، وأبعد عن حقائق الإيمان منهم، فزعموا أنَّ هؤلاء هم صفوة الله من عباده، فإنَّ ما سوى أمة محمد كفار، وهؤلاء كفَّروا الأمة كلَّها أو ضللوها، سوى طائفتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة، وأنها لا تجتمع على ضلالة، فجعلوهم صفوة بني آدم..»[2].

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٧/ ٢٩٢).
(٢) المرجع السابق (٥/ ١٦٠-١٦١).

المقدمة الثانية
خطورة الرافضة

نبَّه شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – على خطورة الرافضة في مواضع كثيرة من كتابه، وأستطيع أن أجمل أسباب ذلك بالأمور التالية:

أولاً: أنَّ أصل بدعة الرافضة كان عن زندقة وإلحاد، بخلاف الخوارج مثلاً الذين كانت بدعتهم عن جهل وضلال.

ثانياً: أنَّ الرافضة أصبحوا الخندق الذي يتسلل منه الباطنية والملاحدة لتحريف الإسلام.

ثالثاً: موالاتهم ومودتهم لأعداء الله تعالى.

رابعاً: القدح في الصحابة الكرام – رضي الله عنهم –.

خامساً: اتصافهم بصفة التقية.

وإليك الآن تفصيل ذلك إن شاء الله - تعالى -:

أولاً: إنَّ أصل بدعة الرافضة كان عن زندقة وإلحاد، بخلاف الخوارج مثلاً الذين كانت بدعتهم عن جهل وضلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقاً ملحداً عدواً لدين الإسلام وأهله، ولم يكن من أهل البدع المتأولين كالخوارج والقدرية، وإن كان قول الرافضة راجَ بعد ذلك على قوم فيهم إيمان لفرط جهلهم»[1].

وقال ابن تيمية أيضاً: «وليس في الطوائف أكثر تكذيباً بالصدق وتصديقاً بالكذب من الرافضة، فإن رؤوس مذهبهم وأئمته الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين، كما ذكر ذلك غير واحد من أهل العلم، وهذا ظاهر لمن تأمله، بخلاف قول الخوارج، فإنَّه كان عن جهل بتأويل القرآن، وغلوٍّ في تعظيم الذنوب، وكذلك قول الوعيدية والقدرية، كان عن تعظيم الذنوب، وكذلك قول المرجئة، كان أصل مقصودهم نفي التكفير عمَّن صدَّق الرسل؛ ولهذا رؤوس المذاهب التي ابتدعوها لم يقل أحد إنهم زنادقة منافقون، بخلاف الرافضة فإن رؤوسهم كانوا كذلك، مع أن كثيراً منهم ليسوا منافقين ولا كفاراً؛ بل بعضهم له إيمان وعمل صالح، ومنهم من هو مخطئ يغفر له خطاياه، ومنهم من هو صاحب ذنب يُرجى له مغفرة الله، لكن الجهل بمعنى القرآن والحديث شامل لهم كلهم، فليس فيهم إمام من أئمة المسلمين في العلم والدين، وأصل المذهب إنما ابتدعه زنادقة منافقون، مرادهم إفساد دين الإسلام»[2].

---

(١) المرجع السابق (٤/ ٣٦٣).

(٢) المرجع السابق (٦/ ٣٠٢ - ٣٠٣).

ثانياً: إنَّ الرافضة أصبحوا الخندق الذي يتسلل منه الباطنية والملاحدة لتحريف الإسلام.

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – في معرض حديثه عن العبيديين: «وأهل العلم بالنسب يعلمون أنَّ نسبهم باطل، وأنَّ جدهم يهودي في الباطن وفي الظاهر، وجدهم ديصاني من المجوس، تزوج امرأة هذا اليهودي، وكان ابنه ربيباً لمجوسي، فانتسب إلى زوج أمه المجوسي وكانوا ينتسبون إلى باهلة، على أنهم من مواليهم، وادَّعى أنَّه من ذرية محمد بن إسماعيل بن جعفر، وإليه انتسب الإسماعيلية، وادَّعوا أن الحق معهم دون الاثني عشرية، فإنَّ الاثني عشرية يدعون إمامة موسى بن جعفر، وهؤلاء يدعون إمامه إسماعيل بن جعفر.

وأئمة هؤلاء في الباطن ملاحدة زنادقة، شر من الغالية، ليسوا من جنس الاثني عشرية، لكن إنما طرقهم على هذه المذاهب الفاسدة ونسبتها إلى علي ما فعلته الاثنا عشرية وأمثالهم. كذب أولئك عليه نوعاً من الكذب ففرَّعه هؤلاء، وزادوا عليه، حتى نسبوا الإلحاد إليه، كما نسب هؤلاء إليه مذهب الجهمية والقدرية وغير ذلك.

ولمَّا كان هؤلاء الملاحدة من الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم، ينتسبون إلى علي، وهم طرقية، وعشرية، وغرباء، وأمثال هؤلاء، صاروا يضيفون إلى علي ما برَّأه الله منه، حتى صار اللصوص من العشرية يزعمون أنَّ معهم كتاباً من علي بالإذن لهم في سرقة أموال الناس، كما ادعت اليهود الخيابرة أن معهم كتاباً من علي بإسقاط الجزية عنهم، وإباحة عشر أموال أنفسهم، وغير ذلك من الأمور المخالفة لدين الإسلام.

وكان أعظم ما به دخل هؤلاء على المسلمين وأفسدوا الدين هو طريق الشيعة؛ لفرط جهلهم وأهوائهم وبعدهم من دين الإسلام.

وبهذا أوصوا دعاتهم أن يدخلوا على المسلمين من باب التشيع، وصاروا

يستعينون بما عند الشيعة من الأكاذيب والأهواء، ويزيدون هم على ذلك ما ناسبهم من الافتراء، حتى فعلوا في أهل الإيمان ما لم يفعله عبدة الأوثان والصلبان، وكان حقيقة أمرهم دين فرعون الذي هو شرٌّ من دين اليهود والنصارى وعبَّاد الأصنام. وأول دعوتهم: التشيع، وآخرها: الانسلاخ من الإسلام، بل من الملل كلها. . »[1].

وقال في موضع آخر: «أصل الرفض إنما أحدثه زنديق غرضه إبطال دين الإسلام، والقدح في رسول الله ﷺ كما ذكر العلماء، وكان عبد الله بن سبأ شيخ الرافضة لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد الإسلام بمكره وخبثه، كما فعل بولص بدين النصارى، فأظهر النسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان وقتله. ثم لما قدم على الكوفة أظهر الغلوَّ في عليٍّ، والنصَّ عليه ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك عليًّا، فطلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا، وخبره معروف، وقد ذكره غير واحد من العلماء.

وإلا، فمن له أدنى خبرة بدين الإسلام، يعلم أن مذهب الرافضة مناقض له ولهذا كانت الزنادقة الذين قصدهم إفساد الإسلام يأمرون بإظهار التشيع، والدخول إلى مقاصدهم من باب الشيعة، كما ذكر ذلك شيخ الرافضة وإمامهم صاحب البلاغ الأكبر والناموس الأعظم»[2].

وقد نقل ابن تيمية بعد هذا التقرير كلاماً متيناً لأبي بكر الباقلاني، ثم قال بعده مباشرة: «وهذا بيِّن، فإن الملاحدة من الباطنية الإسماعيلية وغيرهم، والغلاة النصيرية وغير النصيرية، إنَّما يُظهرون التشيع، وهم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى، فدلَّ ذلك على أن التشيع دهليز الكفر والنفاق»[3].

(١) (٨/ ١٢-١٥).
(٢) (٨/ ٤٧٨-٤٧٩).
(٣) (٨/ ٤٨٦).

ثالثاً: موالاتهم ومودتهم لأعداء الله تعالى.

محبة أعداء الله وموالاتهم ونصرتهم وتمكينهم، علامة من علامات الزيغ والنفاق، وهي تدلُّ دلالة بينة على أن الرافضة لا يريدون الخير لهذه الأمة؛ بل يسعون إلى إسقاطها والوقيعة فيها وتأليب الأعداء عليها. قال الله – تعالى –: ﴿ **لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [المجادلة: ٢٢].

قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «الرافضة يوالون أعداء الدين، الذين يعرف كل أحد معاداتهم، من اليهود والنصارى والمشركين: مشركي التُّرك. ويعادون أولياء الله الذين هم خيار أهل الدين، وسادات المتقين، وهم الذين أقاموه وبلَّغوه ونصروه. ولهذا كان الرافضة من أعظم الأسباب في دخول التُّرك الكفار إلى بلاد الإسلام. وأما قصة الوزير ابن العلقمي وغيره – كالنصير الطوسي – مع الكفار وممالأتهم على المسلمين، فقد عرفها الخاصة والعامة، وكذلك من كان منهم بالشام: ظاهروا المشركين على المسلمين وعاونوهم معاونة عرفها الناس. وكذلك لما انكسر عسكر المسلمين لما قدم غازان، ظاهروا الكفار النصارى وغيرهم من أعداء المسلمين، وباعوهم أولاد المسلمين – بيع العبيد – وأموالهم، وحاربوا المسلمين محاربة ظاهرة، وحمل بعضهم راية الصليب. وهم كانوا من أعظم الأسباب في استيلاء النصارى قديماً على بيت المقدس، حتى استنقذه المسلمون منهم»[١].

---

(١) (٧/ ٤١٤).

وقال في موضع آخر: «وهم يستعينون بالكفار على المسلمين، فقد رأينا ورأى المسلمون أنَّه إذا ابتلي المسلمون بعدوٍّ كافر كانوا معه على المسلمين، كما جرى لجنكيز خان ملك التتر الكفار، فإن الرافضة أعانته على المسلمين. وأما إعانتهم لحفيده هولاكو لما جاء إلى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على أحد، فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره ظاهراً وباطناً، وكان وزير الخليفة ببغداد الذي يقال له ابن العلقمي منهم، فلم يزل يمكر بالخليفة والمسلمين، ويسعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين وضعفهم، وينهى العامة عن قتالهم، ويكيد أنواعاً من الكيد، حتى دخلوا فقتلوا من المسلمين ما يقال إنَّه بضعة عشر ألف ألف إنسان، أو أكثر أو أقل، ولم يُرَ في الإسلام ملحمة مثل ملحمة التُّرك الكفار المسمين بالتتر، وقتلوا الهاشميين وسبوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين. فهل كان موالياً لآل رسول الله ﷺ من يُسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين؟!»[1].

وذكر ابن تيمية قاعدة عظيمة في خطورة الرافضة، قال فيها: «والرافضة من أجهل الناس بدين الإسلام، وليس للإنسان منهم شيء يختص به إلا بما يسرُّ عدو الإسلام ويسوء أهله، فأيامهم في الإسلام كلُّها سودٌ. وأعرف الناس بعيوبهم وممادحهم أهل السُّنَّة، لا تزال تطلع منهم على أمور غيرها عرفتها، كما قال - تعالى - في اليهود: ﴿وَلا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِّنْهُمْ إلاَّ قَلِيلاً مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]»[2].

وفي موضع آخر يذكر ابن تيمية قاعدة استقرائية أخرى، تدلُّ على عمق نظره ونفاذ بصيرته، قال فيها: «أصل كلِّ فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم، وكثير من السيوف التي سُلَّت في الإسلام إنما كانت من جهتهم، وعلم أنَّ أصلهم ومادتهم

(١) (٥/ ١٥٥) وانظر في هذا الباب أيضاً: (٢/ ٣٢) و (٣/ ٤٤٥ - ٤٥٥) و (٤/ ١١١ و٣٧٣ و٥٣٧) و (٧/ ٢١١).. وغيرها.

(٢) (٧/ ٤١٦).

منافقون اختلقوا أكاذيب وابتدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الإسلام، ويستزلوا بها من ليس من أولي الأحلام، فسعوا في قتل عثمان، وهو أول الفتن، ثم انزووا إلى علي، لا حبًّاً فيه ولا في أهل البيت، لكن ليقيموا سوق الفتنة بين المسلمين»[1].

ولعلَّ القارئ الكريم ينظر في الأحداث السياسية المعاصرة، ليجد ذلك جلياً واضحاً في العراق وأفغانستان وسورية ولبنان واليمن؛ فسوق الفتنة وتصدير الثورة الإيرانية من أعظم وأخطر معالم المرحلة، ومن فطنة ابن تيمية أنَّه قال تأكيداً لهذه القاعدة: «دع ما يُسمع وينقل عمَّن خلا، فلينظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد في الإسلام، فإنَّه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتناً وشراً، وأنهم لا يقعدون عمَّا يمكنهم من الفتن والشر وإيقاع الفساد بين الأمة . . »[2].

وقد نظرنا فوجدنا الرافضة في زماننا المعاصر كانوا القنطرة التي اخترق من خلالها اليهود والنصارى بلاد المسلمين، فما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق وأفغانستان إلا بالدعم الكبير الذي قدمته إيران باعتراف صريح من مستشار الرئيس الإيراني نفسه، وبتقرير من (بول بريمر) الحاكم الأمريكي للعراق في مذكراته. وقد نشر في التعاون السري بين الشيعة وأمريكا والكيان الصهيوني عدد من الكتب والدراسات، من أقدمها كتاب: (رهينة خميني) الذي ألفه الباحث الفرنسي (روبرت كارمن دراينوس)، ومن آخرها كتاب: (التحالف الغادر: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية) تأليف (تريتابارسي) أستاذ العلاقات الدولة في جامعة هوبكنز.

---

(١) (٦/ ٣٧٠).

(٢) (٦/ ٣٧٢).

ولكأني بشيخ الإسلام ابن تيمية يتحدث عن زماننا عندما يقول: «وكذلك إذا صار اليهود دولة بالعراق وغيره، تكون الرافضة من أعظم أعوانهم، فهم دائماً يوالون الكفار من المشركين واليهود والنصارى، ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم»[1].

رابعاً: القدح في الصحابة الكرام - رضي الله عنهم -:

تجرأ الرافضة على الصحابة - رضي الله تعالى عنهم أجمعين - جرأة شنيعة بالسبِّ واللَّعن والذمِّ، واتهمهم بعضهم بالكفر والنفاق والردة، وملأ الرافضي كتابه بألوان من الافتراء والكذب، والعياذ بالله..!.

قال ابن تيمية: «ثم إن الرافضة - أو أكثرهم - لفرط جهلهم وضلالهم يقولون: إنهم [يعني: أبا بكر وعمر وعثمان] ومن اتبعهم كانوا كفاراً مرتدين، وإنَّ اليهود والنصارى خير منهم، لأن الكافر الأصلي خير من المرتد، وقد رأيت هذا في عدة من كتبهم، وهذا القول من أعظم الأقوال افتراءً على أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين...

وإذا كان كذلك علم أن رميهم - أو رمي أكثرهم أو بعضهم - بالنفاق، كما يقوله من يقوله من الرافضة، من أعظم البهتان الذي هو نعت الرافضة وإخوانهم من اليهود، فإن النفاق كثير ظاهر في الرافضة إخوان اليهود، ولا يوجد في الطوائف أكثر وأظهر نفاقاً منهم، حتى يوجد فيهم النصيرية والإسماعيلية وأمثالهم، ممَّن هو من أعظم الطوائف نفاقاً وزندقة وعداوة لله ولرسوله ﷺ.

وكذلك دعواهم عليهم الردة من أعظم الأقوال بهتاناً، فإنَّ المرتد إنما يرتد لشبهة أو شهوة، ومعلوم أنَّ الشبهات والشهوات في أول الإسلام كانت أقوى، فمن كانوا إيمانهم مثل الجبال في حال ضعف الإسلام، كيف يكون إيمانهم بعد ظهور آياته وانتشار أعلامه؟!»[2].

---

(١) (٣/ ٣٧٨).

(٢) (٧/ ٤٧٥-٤٧٦).

وقد ردَّ شيخ الإسلام ابن تيمية على الرافضي ردّاً مفصلاً وضَّح فيه تهافت هذه الافتراءات وخطورتها على الأمة، وشرح المواقف التفصيلية لأحوال الصحابة - رضي الله عنهم - قبل وبعد وفاة النبي ﷺ. وبيَّن أنَّه: «من أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غِلٌّ لخيار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين، ولهذا لم يجعل الله - تعالى - في الفيء نصيباً لمن بعدهم، إلا الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]»[١].

وبيَّن ابن تيمية أن الطاعن في الصحابة الكرام - رضي الله تعالى عنهم - يلزمه ما يلي:

أ - الطعن في الدين:

قال ابن تيمية: «وذلك أنَّ أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً، وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم طعن في الدين، موجب للإعراض عمَّا بعث الله به النبيين، وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع، فإنما كان قصده الصدَّ عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله؛ ولهذا كانوا يظهرون ذلك بحسب ضعف الملة، فظهر في الملاحدة حقيقة هذه البدع المضلة، لكن راج كثير منها على من ليس من المنافقين الملحدين، لنوع من الشبهة والجهالة المخلوطة بهوى، فقبل معه الضلالة، وهذا أصل كلِّ باطل»[٢].

وقال أيضاً: «وأما الرافضة فيطعنون في الصحابة ونقلهم، وباطن أمرهم: الطعن في الرسالة»[٣].

(١) (١/ ٢٢).
(٢) (١/ ١٨)
(٣) (٣/ ٤٦٣).

ب - القدح في الرسول المصطفى ﷺ:

قال ابن تيمية بعد أن ذكر خصوصية أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - في الصحبة، وقربهم من النبي ﷺ: «وحينئذ فإمَّا أن يكونوا على الاستقامة ظاهراً وباطناً، في حياته وبعد موته. وإمَّا أن يكونوا بخلاف ذلك في حياته أو بعد موته. فإن كانوا على غير الاستقامة، مع هذا التقرب، فأحد الأمرين لازم: إما عدم علمه بأحوالهم، أو مداهنته لهم. وأيهما كان فهو من أعظم القدح في الرسول ﷺ، كما قيل:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة
وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وإن كانوا انحرفوا بعد الاستقامة، فهذا خذلان من الله للرسول ﷺ في خواص أمته وأكابر أصحابه، ومن قد أخبر بما قد سيكون بعد ذلك، أين كان عن علم ذلك؟! وأين الاحتياط للأمة حتى لا يولي مثل هذا أمرها؟ ومن وُعد أن يظهر دينه على الدين كله، فكيف يكون أكابر خواصه مرتدين؟!.

فهذا ونحوه من أعظم ما يقدح به الرافضة في الرسول ﷺ، كما قال مالك وغيره: إنما أراد هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول؛ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين؛ ولهذا قال أهل العلم: إنَّ الرافضة دسيسة الزندقة، وإنه وضعٌ عليها»[1].

وقال في موضع آخر: «.. وضلَّت طوائف كثيرة من الإسماعيلية والنصيرية، وغيرهم من الزنادقة الملاحدة المنافقين، وكان مبدأ ضلالهم تصديق الرافضة في أكاذيبهم التي يذكرونها في تفسير القرآن والحديث، كأئمة العبيديين، إنما يقيمون مبدأ دعوتهم بالأكاذيب التي اختلقتها الرافضة، ليستجيب لهم بذلك الشيعة الضُّلال، ثم

(١) (٧/ ٤٥٩).

ينقلون الرجل من القدح في الصحابة، إلى القدح في علي، ثم في النبي ﷺ، ثم في الإلهية، كما رتبه لهم صاحب البلاغ الأكبر، والناموس الأعظم؛ ولهذا كان الرفض أعظم باب ودهليز إلى الكفر والإلحاد»[١].

خامساً: التَّقِيَّة عند الرافضة:

من الصفات الخطيرة التي يتميز بها الرافضة: أنهم أهل كذب وتزوير ونفاق، فيظهرون للناس خلاف ما يبطنون؛ ليلبسوا عليهم، ويضلوهم. وصفة التقية عند الرافضة تدلُّ على أمرين:

الأمر الأول: أنهم أهل ضعف وجبن، فلا يستطيعون مواجهة الناس بمعتقداتهم الفاسدة. وهكذا النفاق: فإنه يوجد غالباً عند قوة المسلمين وعلوِّ شأنهم، فيضطر من في قلبه مرض للمداهنة والمسايرة في الظاهر، ثم البغض والمعاداة في الباطن.

الأمر الثاني: أنهم أهل تدليس ومكر وخداع، ومن كانت هذه صفته فإنه لا يؤمن جانبه، ولا يوثق بحاله. وإنك لتأسف أشدَّ الأسف من بعض المعاصرين من أهل الفكر والدعوة أو السياسية الذين اطمأنوا لمواثيق الشيعة وركنوا لأقوالهم وشعاراتهم دون أن يستصبحوا هذه الصفة عندهم.

قال ابن تيمية: «وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يُقرُّون بذلك، حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق، ويدَّعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة، ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق، فهم في ذلك كما قيل: رمتني بدائها وانسلت!»[٢].

---

(١) (٧/ ٩-١٠).

(٢) (١/ ٦٨).

وقال أيضاً: «ولهذا رأس مال الرافضة التقية، وهي أن يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق، وقد كان المسلمون في أول الإسلام في غاية الضعف والقلّة وهم يظهرون دينهم لا يكتمونه»[1].

وقال أيضاً: «وأما الرافضي فلا يعاشر أحداً إلا استعمل معه النفاق، فإن دينه الذي في قلبه دين فاسد، يحمله على الكذب والخيانة، وغشّ الناس، وإرادة السوء بهم، فهو لا يألوهم خبالاً، ولا يترك شرّاً يقدر عليه إلا فعله بهم، وهو ممقوت عند من لا يعرفه، وإن يعرف أنَّه رافضي، تظهر على وجهه سيما النفاق وفي لحن القول، ولهذا تجده ينافق ضعفاء الناس، ومن لا حاجة به إليه، لما في قلبه من النفاق الذي يضعف قلبه»[2].

وقال أيضاً: «والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف، بل لا بدَّ لكلِّ منهم من شعبة نفاق، فإن أساس النفاق الذي بُني عليه: الكذب، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه، كما أخبر الله - تعالى - عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم. والرافضة تجعل هذا من أصول دينها وتسميه التقية، وتحكي هذا عن أئمة أهل البيت الذين برّأهم الله عن ذلك، حتى يحكوا عن جعفر الصادق أنه قال: التقية ديني ودين آبائي. وقد نزَّه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك، بل كانوا من أعظم الناس صدقاً وتحقيقاً للإيمان، وكان دينهم التقوى لا التقية.

قول الله - تعالى -: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨]: إنما هو الأمر بالاتقاء من الكفار، لا الأمر بالنفاق والكذب»[3].

---

(١) (٦/ ٤٢١).

(٢) (٦/ ٤٢٥).

(٣) (٢/ ٤٦)، وانظر في هذا الباب: (٧/ ١٥١ و ١٥٣) (٨/ ٢٤٢ و ٣٨٦ و ٥٧٩).

الباب الأول

مصادر الاستدلال والتلقي بين أهل السُّنَّة والرافضة.

المبحث الأول: الأدلَّة القرآنية.

المبحث الثاني: الأدلَّة من السُّنَّـة النبوية.

المبحث الثالث: الأدلَّة العقلية.

المبحث الرابع: أئمة أهل البيت.

الباب الأول
مصادر الاستدلال والتلقي بين أهل السُّنَّة والرافضة

من أهم القضايا التي أبرزها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) هي قضية: (الاعتماد على المصادر الشرعية المعتدِّ بها في الاستدلال والتلقي). إذ إنَّ الاضطراب في هذه المسألة العظيمة هو أحد الأسباب الرئيسة في ظهور المبتدعة، وعلى قدر اضطرابهم يكون بعدهم عن الحق.

وقد رسم ابن تيمية في ذلك منهاجاً في غاية المتانة والصفاء، أظهر فيه دقَّة السلف الصالح - رضي الله عنهم -، وأمانتهم، واعتصامهم بالكتاب والسُّنَّة. كما ألزم مخالفيه من الرافضة وغيرهم بذلك المنهاج الشرعي الأصيل. وأبرز - رحمه الله تعالى - من خلال ردِّه على ابن المطهر الرافضي تهافت منهاج الرافضة، وسقوطه في الاستدلال والتلقي. وبيَّن أنَّ قوام هذا المذهب الرافضي، واعتماده مبني على غير أصول شرعية لا نقلاً ولا عقلاً. وإليك بيان ذلك:

المبحث الأول
الأدلَّة القرآنية

يطالب ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بضرورة الرجوع إلى الكتاب والسُّنَّة عند التنازع والاختلاف، وتحكيمهما في المسائل العلمية والعملية. ويقرِّر كفر من لم يعتقد وجوب الحكم بكتاب الله - عزَّ وجلَّ -، وسنَّة نبيه محمد ﷺ في شأنه كلِّه.

قال ابن تيمية: «ولا ريب أنَّ مَن لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر، فمن استحل أن يحكم بين النَّاس بما يراه هو عدلاً من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر، فإنه ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل، وقد يكون في دينها ما رآه أكابرهم، بل كثير من المنتسبين إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله - سبحانه وتعالى -، كسوالف البادية، وكأوامر المطاعين فيهم، ويرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسُّنَّة.

وهذا هو الكفر، فإن كثيراً من الناس أسلموا، ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها المطاعون، فهؤلاء إذا عرفوا أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله، فلم يلتزموا، بل استحلوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار، وإلا كانوا جهالاً، كمن تقدَّم أمرهم.

وقد أمر الله المسلمين كلَّهم إذا تنازعوا في شيء أن يردُّوه إلى الله والرسول، فقال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]. وقال - تعالى -: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥].

فمَن لم يلتزم تحكيم الله ورسوله ﷺ فيما شجر بينهم فقد أقسم الله بنفسه أنَّه لا يؤمن، وأمَّا من كان ملتزماً بحكم الله ورسوله باطناً وظاهراً، لكن عصى واتبع هواه، فهذا بمنزلة أمثاله من العصاة»[1].

موقف الرافضة من كتاب الله - عزَّ وجلَّ -:

وبعد هذا التأصيل يُشير ابن تيمية إلى قلَّة عناية الرافضة بكتاب الله - عزَّ وجلَّ - حفظاً وتعلماً، وإلى ضعفهم في فهم معانيه ومعرفة دلائله وأحكامه، حيث قال: «الرافضة لا تعتني بحفظ القرآن، ومعرفة معانيه وتفسيره، وطلب الأدلَّة الدالة على معانيه»[2].

---

(١) (٥/ ١٣٠-١٣١).
وقضية تحكيم شرع الله - تعالى - من قضايا النوازل الخطيرة التي عمَّ شررها، وقد أشار إليها ابن تيمية في مواضع كثيرة من كتبه، منها قوله: «ليس لأحد أن يحكم بين أحد من خلق الله، لا بين المسلمين ولا الكفار، ولا الكبار ولا الفتيان، ولا رماة البندق ولا الجيش ولا الفقراء، ولا غير ذلك، إلا بحكم الله ورسوله ﷺ. ومن ابتغى غير ذلك تناوله قوله - تعالى -: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وقوله - تعالى -: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [النساء: ٦٥]، فيجب على المسلمين أن يحكِّموا الله ورسوله ﷺ في كلِّ ما شجر بينهم.
ومن حكم بحكم البندق وشرع البندق أو غيره ممَّا يخالف شرع الله ورسوله، وحكم الله ورسوله، وهو يعلم ذلك، فهو من جنس التتار الذين يُقدمون حكم الياسق على حكم الله ورسوله ﷺ، ومن تعمَّد ذلك فقد قدح في عدالته ودينه..». مجموع الفتاوى (٣٥/ ٤٠٧).
(٢) (٥/ ١٦٣).

وليت الحال وقف بهم عند هذا الحدِّ؛ بل تجاوزه بعضهم إلى تحريف القرآن العظيم والعياذ بالله.

قال ابن تيمية: «.. الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه، وحرَّفوا أحكام الشريعة، ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة، فإنهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله ﷺ ما لم يكذبه غيرهم، وردُّوا من الصدق ما لم يردّه غيرهم، وحرَّفوا القرآن تحريفاً لم يحرفه غيرهم..» إلى أن قال: «فهم قطعاً أدخلوا في دين الله ما ليس منه أكثر من كلِّ أحد، وحرَّفوا كتابه تحريفاً لم يصل غيرهم إلى قريب منه»[1].

ومن التحريف: تحريف الكلم عن مواضعه، فالرافضة: «يقولون في تحريف القرآن ما هو من جنس أهل البهتان، ويحرِّفون الكلم عن مواضعه، كقولهم في قوله - تعالى -: ﴿**لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطاً مُّسْتَقِيماً**﴾ [**الفتح**: ٢]، أي: ذنب آدم وما تأخر من ذنب أمته»[2].

وقال ابن تيمية في معرض حديثه عن القدرية: «وفي تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه، ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها: ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم»[3].

---

(١) (٣/ ٤٠٣ - ٤٠٥)، ولعلَّ التحريف المشار إليه هو تحريف المعاني، لا تحريف الألفاظ، مع العلم أنَّ بعض غلاة الرافضة قد حرفوا ألفاظ القرآن، وبعضهم يعتقد أن القرآن قد حُرِّف، حتى ألَّف إمامهم الطبرسي كتاباً في ذلك سمَّاه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب)، وقد طبع هذا الكتاب في إيران سنة ١٢٩٨هـ.

(٢) (٢/ ٤٠١).

(٣) (٣/ ٢٦٥).

اعتماد الرافضة على تفاسير المعتزلة والمنقولات الواهية:

مع ما تقدم فالرافضة يعتمدون في تفسير القرآن العظيم على مصنَّفات المعتزلة.

قال ابن تيمية: «فالجمهور فيهم من العلم بالقرآن ومعانيه وعلومه ما لا يوجد منه شيء عند الشيعة، بعضهم تعلَّمه من أهل السُّنَّة، وهم مع هذا مقصرون، فمن صنَّف منهم تفسير القرآن فمن تفاسير أهل السُّنَّة يأخذ، كما فعل الطوسي والموسوي، فما في تفسيره من علم يُستفاد هو مأخوذ من تفاسير أهل السُّنَّة، وأهل السُّنَّة في هذا الموضع: من يُقرُّ بخلافة الثلاثة، فالمعتزلة داخلون في أهل السُّنَّة[1]. وهم إنما يستعينون في التفسير والمنقولات بكلام المعتزلة، وكذلك بحوثهم العقلية، فما كان فيها صواباً فإنَّما أخذوه عن أهل السُّنَّة، والذي يمتازون به هو كلامهم في ثلب الصحابة والجمهور، ودعوى النَّص ونحو ذلك ممَّا هم به أخلق، وهم به أشبه»[2].

وأشار ابن تيمية في مواضع عديدة إلى تعسف الرافضة في فهم دلالات الآيات القرآنية، وأنَّهم يعتمدون في تفسيرها على منقولات واهية توافق أهواءهم؛ لكنها لا تخضع للميزان العلمي الدقيق، فها هو ذا يُبيِّن منهج ابن المطهر الحلي في نقله لتفسير الآيات من أقوال أهل العلم: «ثم إنَّه يعتمد في تفسير القرآن على قول يُحكى عن بعض الناس، مع أنه قد يكون كذباً عليه، وإن كان صدقاً فقد خالفه أكثر الناس، فإن كان قول الواحد الذي لم يُعلم صدقه، وقد خالفه الأكثرون برهاناً: فإنَّه يُقيم براهين كثيرة من هذا الجنس على نقيض ما يقوله، فتتعارض البراهين فتتناقض، والبراهين لا تتناقض!»[3].

---

(١) قال ابن تيمية هذا الكلام تنزلاً مع اصطلاح الخصم، فأهل السُّنَّة في اصطلاح ابن المطهر، واصطلاح العامة: من سوى الشيعة، لأنهم يُثبتون خلافة الثلاثة؛ انظر منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ١٣٤).

(٢) (٦/ ٣٧٩).

(٣) (٧/ ٨).

والعجيب من منهج ابن المطهر الرافضي أنَّه يستدل في تفسيره لبعض الآيات القرآنية بمرويات واهية توافق هواه، يرويها بعض أهل العلم الثقات الذين لم يلتزموا الصحة في مروياتهم، وإنَّما ينقلون كل شيء، مثل: أبي نعيم الأصبهاني، والثعلبي، والواحدي.. ونحوهم، وقد انتقده شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك بشدِّة، وبيَّن أنَّ مجرد وجود النص في مثل كتب هؤلاء العلماء ليس مشعراً بالصحة.

قال ابن تيمية: «وأمَّا ما نقله من تفسير الثعلبي، فقد أجمع أهل العلم بالحديث أنَّ الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعة، كالحديث الذي يرويه في أوَّل كلِّ سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك، ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل، وهكذا الواحدي تليمذه، وأمثالهما من المفسرين ينقلون الصحيح والضعيف.

ولهذا: لمَّا كان البغوي عالماً بالحديث، أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، ولم يذكر في تفسيره شيئاً من هذه الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبي فيه خيرٌ ودين، لكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث، ولا يُميِّز السُّنَّة والبدعة في كثير من الأقوال»[1].

وقال أيضاً: «وأمَّا ما يرويه أبونعيم في الحلية أو في فضائل الخلفاء، والنقاش، والثعلبي، والواحدي، ونحوهم في التفسير، فقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أنَّ فيما يروونه كثيراً من الكذب الموضوع»[2].

ولتقريب هذه الفكرة أذكر مثالين اثنين فقط للتفاسير الواهية، التي نقلها الرافضي عن كتب بعض العلماء الثقات الذين لم يلتزموا الصحة في مرويَّاتهم:

---

(١) (٧/ ١٢).

(٢) (٧/ ٣٤)، وانظر أيضاً: (٧/ ٩٠-٩١، ٣١٠ و ٣٥٥ و ٣٤٣).

المثال الأول:

ذكر الرافضي قول الله – تعالى – : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَّ يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩ – ٢٠] ، ثم قال: «من تفسير الثعلبي وطريق أبي نعيم عن ابن عباس في قوله – تعالى – : ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ﴾ قال: علي وفاطمة، ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَّ يَبْغِيَانِ﴾ : النبي ﷺ : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] الحسن والحسين..».

وردَّ ابن تيمية هذا التفسير بقوله: «هذا وأمثاله إنَّما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن، بل شرٌّ من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه، بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه»[(١)].

المثال الثاني:

ذكر الرافضي في سياق بيان البراهين الدَّالة على إمامة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – من الكتاب العزيز: «البرهان الثالث عشر: قوله – تعالى – : ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]، ثم قال: «من كتاب الفردوس: عن أبي عباس – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ: (أنا المنذر، وعليّ الهادي، بكَ يا عليُّ يهتدي المهتدون)، ونحوه رواه أبو نعيم، وهو صريح في ثبوت الولاية والإمامة!».

---

(١) (٧/ ٢٤٥)، ومن عدل ابن تيمية وإنصافه: رده للتفاسير الباطلة التي يقولها جهال المتسبين للسنَّة، فهو يقول: «ولجهال المنتسبين إلى السُّنَّة تفاسير في الأربعة، وهي وإن كانت باطلة فهي أمثل من هذا، كقولهم: الصابرين: محمد، والصادقين: أبو بكر، والقانتين: عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين بالأسحار: علي...» (٧/ ٢٤٥).

وردَّ ابن تيمية هذا التفسير بقوله: «والجواب من وجوه:

أحدها: أنَّ هذا لم يقم دليلٌ على صحته، فلا يجوز الاحتجاج به، وكتاب الفردوس للديلمي فيه موضوعات كثيرة أجمع أهل العلم على أنَّ مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدلُّ على الصحة.

الثاني: أنَّ هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث، فيجب تكذيبه ورده.

الثالث: أنَّ هذا الكلام لا يجوز نسبته إلى النبي ﷺ، فإنَّ قوله: (أنا المنذر، وبك يا علي يهتدي المهتدون)، ظاهره أنهم بك يهتدون دوني، وهذا لا يقوله مسلم، فإنَّ ظاهره أن النذارة والهداية مقسومة بينهما، فهذا نذيرٌ لا يُهتدى به، وهذا هاد، وهذا لا يقوله مسلم...»[1].

---

(١) (٧/ ١٣٩-١٤٠).

المنهج العلمي للتعامل مع الكتب التي لا تلتزم بالصحة:

يُشير ابن تيمية بعد التقرير السابق إلى منهج علمي لطيف في التعامل مع الكتب التي لا تلتزم الصحة في منقولاتها، فيقول مخاطباً الرافضي: «ما يرويه مثل أبي نُعيم والثعلبي والنقاش وغيرهم: أتقبلونه مطلقاً؟ أم تردونه مطلقاً؟ أم تقبلونه إذا كان لكم لا عليكم، وتردونه إذا كان عليكم؟ فإن تقبلوه مطلقاً، ففي ذلك أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر وعمر وعثمان تناقض قولكم..».

إلى أن قال: «فإن كان المخالف يقبل كل ما رواه هؤلاء وأمثالهم في كتبهم، فقد رووا أشياء كثيرة تناقض مذهبهم، وإن كان يردُّ الجميع بطل احتجاجه بمجرَّد عزوه الحديث بدون المذهب إليهم. وإن قال: أقبل ما يوافق مذهبي وأردُّ ما يُخالفه، أمكن منازعه أن يقول مثل هذا، وكلاهما لا يجوز أن يحتج على صحة مذهب بمثل هذا، فإنَّه يُقال: إن كنت إنَّما عرفت صحة هذا الحديث بدون المذهب، فاذكر ما يدل على صحته، وإن كنت إنَّما عرفت صحته لأنَّه يوافق المذهب، امتنع تصحيح الحديث بالمذهب، لأنَّه حينئذ صحة المذهب موقوفة على صحة الحديث، وصحة الحديث موقوفة على صحة المذهب، فيلزم الدور الممتنع..».

ثم ذكر ابن تيمية المنهج العلمي لأهل السُّنَّة، فقال: «وأمَّا أهل العلم والدين فلا يُصدِّقون بالنقل ويُكذِّبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون؛ بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة لصحتها، وإن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إمَّا لا عتقادهم أنَّها منسوخة، وإمَّا لها تفسير لا يُخالفونه، ونحو ذلك.

فالأصل في النقل أن يرجع فيه إلى أئمة النقل وعلمائه، ومن يشركهم في علمهم علم ما يعلمون، وأن يُستدلَّ على الصحة والضعف بدليل منفصل عن الرواية، فلا بُدَّ من هذا وهذا، وإلا فمجرَّد قول القائل: رواه فلان، لا يحتج به لا أهل السُّنَّة ولا الشيعة، وليس في المسلمين يحتج بكلِّ حديث رواه كلُّ مصنِّف، فكل حديث يحتج به نطالبه من أولِّ مقام بصحته»[1].

---

(١) (٧/ ٣٨-٤٢).

بعض قواعد الاستدلال:

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بعض القواعد العلمية التي تضبط منهج الاستدلال، ومنها:

القاعدة الأولى: جمع النصوص الواردة في الباب الواحد:

عند دراسة أي مسألة من مسائل العلم، يجب أن تجمع أطراف الأدلَّة في المسألة المرادة، لكي تتضح وتكتمل أجزاؤها، ولعل من أبرز أسباب انحراف المبتدعة في القديم والحديث: أنهم يأخذون نصًّاً ويدعون نصوصاً أخرى، فالخوارج مثلاً أخذوا نصوص الوعيد، وأهملوا نصوص الوعد، والمرجئة أخذوا نصوص الوعد وأهملوا نصوص الوعيد. ولهذا كان منهج أهل السُّنَّة جمع النصوص كلها وتتبعها في الباب الواحد؛ ليكمل بعضها بعضاً.

ولـمَّا استدل ابن المطهر الرافضي ببعض الآيات التي فيها نسبة الفعل للعبد، مثل قوله - تعالى -: ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى ﴾ [النجم: ٣٧]. ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [مريم: ٣٧]. ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٣٢].. نحوها.

قال ابن تيمية ردًّاً عليه: «الجواب من وجوه: أحدها: أن يُقال: كلُّ هذا حق، وجمهور أهل السُّنَّة قائلون بذلك، وهم قائلون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة لا مجازاً، وإنَّما نازع في ذلك طائفة من متكلمي أهل الإثبات، كالأشعري ومن اتبعه.

الثاني: أن يقال: والقرآن مملوء بما يدلُّ على أنَّ أفعال العابد حادثة بمشيئة الله وقدرته وخلقه، فيجب الإيمان بكلِّ ما في القرآن، ولايجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، قال الله - تعالى -: ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال - تعالى -: ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن

يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال – تعالى –: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: ١١٢]»[١].

القاعدة الثانية: تعظيم النص الشرعي والوقوف عند حدوده:

قال ابن تيمية: «أحمد بن حنبل يستحب المتعة – متعة الحج – ويأمر بها، حتى يستحب هو وغيره من الأئمة – أئمة أهل الحديث – لمن أحرم مفرداً أو قارناً أن يفسخ ذلك إلى العمرة ويصير متمتعاً، لأن الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك، حتى قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد: أبا عبد الله قوَّيت قلوب الرافضة لـمَّا أفتيت أهل خراسان بالمتعة – متعة الحج –! فقال: يا سلمة كان يبلغني عنك أنك أحمق، وكنت أدفع عنك، والآن فقد ثبت عندي أنك أحمق، عندي أحد عشر حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ، أأتركها لقولك؟!»[٢].

فالمعيار الذي توزن به الأقوال والأعمال هو النص الشرعي وليس المكايدة المذهبية، ولذا فقد أصل ابن تيمية قاعدة جليلة قال فيها: «كل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهي عنه، سواء أكان فاعله منتسباً إلى السُّنَّة أو إلى التشيع»[٣].

القاعدة الثالثة: ردُّ المتشابه إلى المحكم:

من مآخذ المبتدعة في الاستدلال: اتباع المتاشبة وردُّ المحكم، كما جاء وصفهم في قول الله – تعالى –: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾[آل عمران: ٧].

---

(١) (٣/ ٢٥٦ – ٢٥٨)، وفي هذا الباب يقول الإمام الشاطبي: «ومدار الغلط في هذا الفصل إنَّما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضمِّ أطرافه بعضها لبعض، فإنَّ مأخذ الأدلَّة عند الأئمَّة الراسخين إنَّما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببيِّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت».. الاعتصام (١/ ٢٤٥).

(٢) (٤/ ١٥٢).

(٣) (١/ ٤٨٣).

وقد تميَّز الرافضة بهذه الصفة، حيث قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان حالهم: «وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحق المعلوم يقيناً - بطرق كثيرة علماً لا يقبل النقيض - بشُبَه في غاية الضعف، هم من أعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيغ، الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم، كالنصارى والجهمية وأمثالهم من أهل البدع والأهواء، الذين يدعون النصوص الصحيحة الصريحة التي توجب العلم، ويعارضونها بشُبَه لا تفيد إلا الشك، لو تُعرض لم تثبت، وهذا في المنقولات سفطة كالسفطة في العقليات، وهو القدح فيما عُلم بالحس والعقل بشُبَه تعارض ذلك. فمن أراد أن يدفع العلم اليقيني المستقر في القلوب بالشُبَه، فقد سلك مسلك السفسطة»[(١)].

القاعدة الرابعة: نصوص الشارع كلمات جوامع، فينبغي الاجتهاد في الجزئيات:

قال ابن تيمية: «فإنَّ الشارع نصوصه كلمات جوامع، وقضايا كلية، وقواعد عامة، يمتنع أن ينصَّ على كلِّ فرد من جزئيات العالم إلى يوم القيامة، فلا بدَّ من الاجتهاد في المعيَّنات: هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا؟.

وهذا الاجتهاد يسمى تحقيق المناط، وهو ممَّا اتفق عليه الناس كلهم: نفاة القياس ومثبتته، فإنَّ الله إذا أمر أن يُستشهد ذوا عدل، فكون الشخص المعيَّن من ذوي العدل لا يُعلم بالنصِّ العام بل باجتهاد خاص، وكذلك إذا أمر أن تؤدَّى الأمانات إلى أهلها وأن يولى الأمور من يصلح لها، فكون هذا الشخص المعين صالحاً لذلك أو راجحاً على غيره لا يمكن أن تدلَّ عليه النصوص، بل لا يُعلم إلا باجتهاد خاص»[(٢)].

وقال ابن تيمية في موضع آخر: «القياس إن كان حجة جاز إحالة الناس عليه، وإن لم يكن حجة وجب أن ينص النبي على الكليات، وأيضاً فقد قال - تعالى -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

(١) (٧/ ٤٦٤).
(٢) (٦/ ١٣٩-١٤٠).

وهذا نص في أنَّ الدين كامل لا يحتاج معه إلى غيره، والناس في الأصل ثلاثة أقوال:

منهم من يقول: النصوص قد انتظمت جميع كليات الشريعة فلا حاجة إلى القياس؛ بل لا يجوز القياس.

ومنهم من يقول: بل كثير من الحوادث لا يتناولها النصوص، فالحاجة داعية إلى القياس. ومن هؤلاء من قد يدَّعي أنَّ أكثر الحوادث كذلك، وهذا سرف منهم.

ومنهم من يقول: بل النصوص تناولت الحوادث بطرق جلية أو خفية، فمن الناس من لا يفهم تلك الأدلَّة، أو لا يبلغه النص فيحتاج إلى القياس، وإن كانت الحوادث قد تناولها النصُّ، أو يقول: إن كلَّ واحد من عموم النص القطعي والقياس المعنوي حجة وطريق يسلك السالك إليه ما أمكنه، وهما متفقان لا يتناقضان إلا لفساد أحدهما، وهذا القول أقرب من غيره.

وأما الجزئيات فهذه لا يمكن النص على أعيانها، بل لا بدَّ فيها من الاجتهاد المسمى بتحقيق المناط، كما أن الشارع لا يمكن أن ينصَّ لكلِّ مصلٍّ على جهة القبلة في حقه، ولكل حاكم على عدالة كل شاهد، وأمثال ذلك...»[1].

القاعدة الخامسة: الموازنة بين المصالح والمفاسد:

قال ابن تيمية: «فالأقل ظلماً ينبغي أن يُعاون على الأكثر ظلماً، فإن الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان، ومعرفة خير الخيرين وشر الشرين، حتى يُقدَّم عند التزاحم خير الخيرين ويُدفعَ شرُّ الشرين»[2].

---

(١) (٦/٤١١-٤١٢).
(٢) (٦/١١٨).

وقال أيضاً: «الصواب الذي مصلحته أعظم: هو خير وأفضل من الصواب الذي مصلحته أقل»[١].

وقال: «ومما ينبغي أنَّ يُعلم: أن الله - تعالى - بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح، لا لرفع الفاسد بالكلية، فإن هذا ممتنع في الطبيعة الإنسانية، إذ لا بدَّ فيها من فساد»[٢].

القاعدة السادسة: الفتنة من صوارف الاهتداءِ بالحق:

قال ابن تيمية: «. . وذلك أنَّ الله - تعالى - بعث محمداً ﷺ بالهدى ودين الحق، فبالهدى يُعرف الحق، وبدين الحق يُقصد الخير ويُعمل به، فلا بُدَّ من علم بالحق، وقصد له وقدرة عليه، والفتنة تضادّ ذلك، فإنَّها تمنع معرفة الحق أو قصده أو القدرة عليه، فيكون فيها من الشبهات ما يلبس الحق بالباطل، حتى لا يتميَّز لكثير من الناس أو أكثرهم، ويكون فيها من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد الحق وإرادته، ويكون فيها من ظهور قوة الشر ما يُضعف القدرة على الخير.

ولهذا يُنكر الإنسان قلبه عند الفتنة، فيردُ على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصده، ولهذا يُقال: فتنة عمياءُ صمَّاء، ويقال: فتن كقطع الليل المظلم، ونحو ذلك من الألفاظ التي يتبيَّن ظهور الجهل فيها، وخفاء العلم»[٣].

القاعدة السابعة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:

قال ابن تيمية: «وهو ﷺ أمره شامل عام لكلِّ مؤمن شاهده أو غاب عنه في حياته وبعد موته، وليس هذا لأحد من الأئمة ولا يُستفاد هذا بالإمامة. حتى أنه ﷺ إذا أمر

(١) (٦/ ١١٤).
(٢) (٦/ ١٤٩).
(٣) (٤/ ٥٤٧-٥٤٨).

ناساً معينين بأمور، وحكم في أعيان معينة بأحكام، لم يكن حكمه وأمره مختصًّاً بتلك المعينات، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة، فقوله ﷺ لمن شهده: (لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود)[1]، هو حكم ثابت لكلِّ مأموم بإمام ألَّا يسبقه بالركوع ولا بالسجود، وقوله لمن قال: لم أشعر فحلقت قبل أن أرميَ، قال: (ارم ولا حرج)، ولمن قال: نحرت قبل أن أحلق، قال: (احلق ولا حرج)، أمر لمن كان مثله[2]. وكذلك قوله لعائشة - رضي الله عنها - لما حاضت وهي معتمرة: (اصنعي ما يصنع الحاج غير ألَّا تطوفي بالبيت)[3]، وأمثال هذا كثير . . . »[4].

القاعدة الثامنة: العبادة مبناها على الاتباع لا على الابتداع:

قال ابن تيمية: «العبادات مبناها على أصلين:

أحدهما: ألَّا يعبد إلا الله، لا نعبد من دونه شيئاً، لا ملكاً ولا نبيًّاً ولا صالحاً ولا شيئاً من المخلوقات.

والثاني: أن نعبده بما أمرنا به على لسان رسوله ﷺ، ولا نعبده ببدع لم يشرعها الله ورسوله»[5].

وهذه قاعدة عظيمة من قواعد التلقي تعصم المسلم من الزيغ والانحراف والإحداث في دين الله تعالى. ومن عضَّ عليها بالنواجذ سلمت ديانته من تحريف الغالين وانتحال المبطلين.

---

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٣٢٠).

(٢) قال المحقق: جاءت أحاديث في جواز عدم الترتيب في المناسك عن عدد من الصحابة، انظر: البخاري (٢/ ١٧٣ و ١٧٥)، ومسلم (٢/ ٩٤٨ - ٩٥٠).

(٣) أخرجه: البخاري (٢/ ١٥٩).

(٤) (١/ ٨١ - ٨٢).

(٥) (٢/ ٤٤٨).

المبحث الثاني
الأدلَّة من السُّنَّة النبوية

أرسل الله - سبحانه وتعالى - نبيه محمداً ﷺ ليكون بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، وأنزل عليه الكتاب العزيز، وآتاه مثله معه، فقد ثبت عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «ألا إنِّي أوتيت القرآن ومثله معه»[1].

فكلُّ ما صحَّ ثبوته عن رسول الله ﷺ فهو حق وصدق لا ريب فيه، قال الله - تعالى -: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۝٣ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣ - ٤].

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله تعالى عنهما - قال: كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشرٌ يتكلم في الغضب والرضى؟! فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بإصبعه إلى فيه، وقال: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»[2].

---

(١) أخرجه: أحمد (٨/٦٠)، وأبو داود رقم (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٠).
(٢) أخرجه: أحمد (٢/١٦٢ و ١٩٢)، وأبو داود رقم (٣٦٤٦)، وقال ابن حجر في الفتح (١/٢٠٧): «لهذا طرق يقوي بعضها بعضاً».

من أجل ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «البيان التام هو ما بيَّنه الرسول ﷺ فإنَّه أعلم الخلق بالخلق، وأنصح الخلق للخلق، وأفصح الخلق في بيان الحق، فما بيَّنه من أسماء الله وصفاته وعلوِّه ورؤيته، هو الغاية في هذا الباب»[(١)].

وقال أيضاً: «الثواب على ما جاء به الرسول، والنُّصرة لمن نصره، والسعادة لمن اتبعه، وصلوات الله وملائكته على المؤمنين به، والمعلِّمين للنَّاس دينه، والحق يدور معه حيثما دار، وأعلم الخلق بالحق وأتبعهم له: أعلمهم بسنَّته وأتبعهم له، وكلُّ قول خالف قوله فهو إمَّا دينٌ منسوخ، وإمَّا دين مبدَّل لم يُشرعْ قط»[(٢)].

ولهذا ذكر ابن تيمية أن: «الناس عليهم أن يؤمنوا بالله ورسوله ﷺ، فيُصدِّقوه فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر، فهذا أصل السعادة وجماعها، والقرآن كلُّه يقرر هذا الأصل»[(٣)].

وأكد ابن تيمية أنَّ السنة النبوية هي التي تفسر القرآن، فقال: «سنة النبي ﷺ هي التي تفسر القرآن وتبينه، وتدل عليه وتعبر عنه، فالسنَّة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول ﷺ بيَّن للناس لفظ القرآن ومعناه»[(٤)].

وبسبب هذه المنزلة العظيمة لسنَّة النبي ﷺ اهتم بها أهل السُّنَّة، وحرصوا على تنقيحها وتحريرها، وتمييز صدقها من كذبها، ويشرح ابن تيمية الداعي لتنقيح السُّنَّة فيقول: «وبيننا وبين الرسول مئون من السنين، ونحن نعلم بالضرورة أنَّ فيما ينقل النَّاس عنه وعن غيره صدقاً وكذباً، وقد روي عنه أنَّه قال: (سيُكذب عليَّ)، فإن كان هذا الحديث صدقاً، فلا بدَّ أن يُكذب عليه، وإن كان كذباً فقد كُذب، وإن كان كذلك

(١) (٣/ ٣٥٢).
(٢) (٥/ ٢٣٣).
(٣) (٢/ ١٥٤).
(٤) (٤/ ١٧٦).

لم يجز لأحد أن يحتجَّ في مسألة فرعية بحديث حتى يُبيِّن ما به يثبت، فكيف يحتج في مسائل الأصول التي يقدح فيها في خيار القرون وجماهير المسلمين وسادات أولياء الله المقربين، بحيث[1] لا يعلم المحتج به صدقه؟!.

وهو لو قيل له: أتعلم أنَّ هذا وقع؟ فإن قال: أعلم ذلك، فقد كذب. فمن أين يعلم وقوعه؟! ويقال له: من أين علمت صدق ذلك، وذلك ممَّا لا يعرف إلا بالإسناد ومعرفة أحوال الرواة؟ وأنت لا تعرفه، ولو أنك عرفته لعرفت أن هذا كذب.

وإن قال: لا أعلم ذلك، فكيف يسوغ لك الاحتجاج بما لا تعلم صحته؟»[2].

وبيَّن في موضع آخر بأنَّه قد كُذب فعلاً على النبي ﷺ، فيقول: «وقد وضع النَّاس أحاديث كثيرة مكذوبة على رسول الله ﷺ في الأصول، والأحكام، والزهد، والفضائل، ووضعوا كثيراً من فضائل الخلفاء الأربعة، وفضائل معاوية»[3].

وللأهمية القصوى التي يراها ابن تيمية لتنقيح المرويات، استطرد - رحمه الله تعالى - في بيان الطرق العلميَّة للتمييز بين الصدق والكذب في المنقولات، وأسهب في شرح هذه القضية في أكثر من موضع في كتابه: (منهاج السُّنَّة النبويَّة)[4].

من أجل ذلك حرص أهل السُّنَّة على تمييز السُّنَّة وتنقيحها، فـ: «أهل الحديث يعلمون صدق متون الصحيحين، ويعلمون كذب الأحاديث الموضوعة، التي يجزمون بأنها كذب بأسباب عرفوا بها ذلك، مَن شَركهم فيها علم ما علموه، ومن لم يشركهم لم يعلم ذلك، كما أنَّ الشهود الذين يتحملون الشهادة ويؤدونها يعرف من جرَّبهم وخبرهم صدق صادقهم وكذب كاذبهم.

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: بحديث.
(٢) (٧/ ٦١-٦٢).
(٣) (٧/ ٣١٢).
(٤) انظر: (٧/ ٣٤-٤٣ و ٤١٩-٤٤٩).

وباب المعرفة بأخبار النبي ﷺ وأقواله وأفعاله، وما ذكره من توحيد، وأمر ونهي، ووعد ووعيد، وفضائل لأعمال أو لأقوام، أو أمكنة أو أزمنة، ومثالب لمثل ذلك، أعلمُ النَّاس به أهل العلم بحديثه، الذين اجتهدوا في معرفة ذلك وطلبه من وجوهه، وعلموا أحوال نقلة ذلك، وأحوال الرسول ﷺ من وجوه متعددة، وجمعوا بين رواية هذا وهذا وهذا، فعلموا صدق الصادق، وغلط الغالط، وكذب الكاذب.

وهذا علم أقام الله له من حفظ به على الأمَّة ما حفظ من دينها، وغير هؤلاء لهم تبع فيه: إمَّا مُستدل بهم، وإمَّا مُقلِّد لهم، كما أنَّ الاجتهاد في الأحكام أقام الله له رجالاً اجتهدوا فيه، حتى حفظ الله بهم على الأمَّة ما حفظ من الدين، وغيرهم لهم تبع فيه: إمَّا مستدل بهم، وإمَّا مُقلِّد لهم»[1].

ويصف شيخ الإسلام ابن تيمية أهل الحديث بأنَّهم قد: «كملت خبرتهم بحال النبي ﷺ ومحبتهم له، وصدقهم في التبليغ عنه، وصار هواهم تبعاً لما جاء به، فليس لهم غرض إلا معرفة ما قاله، وتمييزه عمَّا يُخلط بذلك من كذب الكذابين، وغلط الغالطين، كأصحاب الصحيح، مثل: البخاري، ومسلم، والإسماعيلي، والبرقاني، وأبي نعيم.. وما صححه أئمة أهل الحديث الذين هم أجلُّ من هؤلاء أو مثلهم، من المتقدِّمين والمتأخرين، مثل: مالك، وشعبة، ويحيى بن سعيد.

فإذا تدبر العاقل الأحاديث الصحيحة الثابتة عند هؤلاء وأمثالهم، عرف الصدق من الكذب؛ فإنَّ هؤلاء من أكمل الناس معرفة بذلك، وأشدهم رغبة في التمييز بين الصدق والكذب، وأعظمهم ذبًّا عن رسول الله ﷺ فهم المهاجرون إلى سنَّته وحديثه، والأنصار له في الدين، يقصدون ضبط ما قاله وتبليغه للناس، وينفون عنه ما كذبه الكذَّابون، وغلط فيه الغالطون، ومَن شَركهم في علمهم علم ما قالوه، وعلم بعض

---

(١) (٧/ ٤٢٢-٤٢٣)، وانظر ما بعدها.

قدرهم، وإلا فليُسلِّم القوس إلى باريها، كما يُسلِّم إلى الأطباء طبَّهم، وإلى النحاة نحوهم، وإلى الفقهاء فقههم، وإلى أهل الحساب حسابهم، مع أنَّ جميع هؤلاء قد يتفقون على خطأ في صناعتهم، إلا الفقهاء فيما يفتون به من الشرع، وأهل الحديث فيما يفتون به من النقل، فلا يجوز أن يتفقوا على التصديق بكذب، ولا التكذيب بصدق؛ بل إجماعهم معصوم في التصديق والتكذيب بأخبار النبي ﷺ، كما أنَّ إجماع الفقهاء معصوم في الإخبار عن الفعل، بدخوله في أمره أو نهيه، أو تحليله أو تحريمه»[1].

وقال أيضاً: «المنقولات فيها كثير من الصدق وكثير من الكذب، والمرجع في التمييز بين هذا وهذا إلى أهل علم الحديث، كما نرجع إلى النحاة في الفرق بين نحو العرب ونحو غير العرب، ونرجع إلى علماء اللغة فيما هو من اللغة وما ليس من اللغة، وكذلك علماء الشعر والطبِّ وغير ذلك، فلكلِّ علم رجالٌ يُعرفون به، والعلماء بالحديث أجلُّ هؤلاء قدراً، وأعظمهم صدقاً، وأعلاهم منزلة، وأكثرهم ديناً. وهم من أعظم النَّاس صدقاً وأمانة، وعلماً خبرة، فيما يذكرونه من الجرح والتعديل، مثل: مالك، وشعبة، وسفيان، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهويه، وأبي عبيد، وابن معين. . . »[2].

(١) (٨/ ٤١٧-٤١٩).
(٢) (٧/ ٣٤-٣٥).

ملامح منهج الرافضة:

أما ذلك المنهج الشامخ المتكامل لأهل السُّنَّة، تقاصر الرافضة وتخبطوا في ذلك، وتفرَّدوا في هذا الباب بصفات عديدة، منها:

أولاً: الجهل بسيرة النبي ﷺ:

لا شك بأنَّ سيرة النبي ﷺ في سلمه وحربه، وفي حضره وسفره، وفي ليله ونهاره، وفي جدِّه وهزله، وفي كلِّ شأن من شؤونه، هي الممارسة العملية الصادقة التي تترجم تلك المثل والقواعد النظرية التي جاء بها رسول الله ﷺ، ولهذا قال الله - تعالى -: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

ومع هذه المنزلة الكبيرة لسيرة النبي ﷺ إلا أنَّ الرافضة لم يهتموا بدراستها وتدبرها، قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «ولا ريب أنَّ هذا الرافضي ونحوه من شيوخ الرافضة من أجهل النَّاس بأحوال الرسول ﷺ وسيرته وأموره ووقائعه، يجهلون من ذلك ما هو متواتر معلوم لمن له أدنى معرفة بالسيرة، ويجيئون إلى ما وقع فيقبلونه ويزيدون فيه وينقصون، وهذا القدر وإن كان الرافضي لم يفعله، فهو فعل شيوخه وسلفه الذين قلَّدهم، ولم يُحقق ما قالوه، ويراجع ما هو المعلوم عند أهل العلم المتواتر عندهم والمعلوم لعامتهم وخاصتهم»[١].

وقال في موضع آخر بعد أن نقل كلاماً ذكره ابن المطهر: «هذا الكلام يدلُّ على أنَّ قائله من أجهل النَّاس بمغازي رسول الله ﷺ وأحواله، والجهل بذلك غير منكر من الرافضة فإنَّهم من أجهل النَّاس بأحوال الرسول ﷺ، وأعظمهم تصديقاً بالكذب فيها، وتكذيباً بالصدق منها»[٢].

---

(١) (٨/ ٢٩٧ - ٢٩٨).

(٢) (٨/ ٥٣٥).

ثانياً: الجهل بسنَّة النبي ﷺ وقلَّة عنايتهم بها وضعفهم في معرفة الصحيح من السقيم:

قال ابن تيمية: «.. فإنَّ الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النَّظر والمناظرة، ومعرفة الأدلَّة، وما يدخل فيه من المنع والمعارضة، كما أنَّهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنَّما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مخنف لوط بين يحيى وهشام بن محمد السائب، وأمثالهم من المعروفين بالكذب عند أهل العلم، مع أنَّ أمثال هؤلاء هم من أجلِّ من يعتمدون عليه في النقل، إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممَّن لا يُذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال»[1].

وقال أيضاً عن نقلة الحديث عند الشيعة: «من أين لكم أنَّ الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم ولم تعلموا أحوالهم، ولا لكم كتب مصنفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يُميِّز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها؟! بل علمكم بكثير ممَّا في أيديكم شرٌّ من علم كثير من اليهود والنصارى بما في أيديهم..». إلى أن قال: «والحجج السمعية إمَّا نقلٌ كاذب، وإمَّا نقل صحيح لا يدل، وإمَّا قياس فاسد، وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجَّة سمعية إلا من هذا الجنس، وقولنا: نقلٌ، يدخل فيه كلام الله ورسوله، وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به، فإنَّ الرافضة لا تحتج بالإجماع، والأفعال والإقرار والإمساك يجري مجرى ذلك»[2].

---

(١) (١/٥٨ – ٥٩).

(٢) (٧/٤١٢ – ٤١٩).

ثالثاً: تعمّد الكذب في النقل والرواية لتقرير مذهبهم الباطل:

ذكر ابن تيمية أنَّ الرافضة تعدوا منزلة الجهل بصحيح السُّنَّة إلى اختلاق المرويات، الكذب في النقل، حيث قال: «وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أنَّ الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»[1].

وقال في موضع آخر: «وليس في الطوائف المنتسبة إلى القبلة أعظم افتراءً للكذب على الله وتكذيباً بالحق من المنتسبين إلى التشيع، ولهذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مـمَّا يوجد فيهم»[2].

وقال أيضاً: «فمن جرَّب الرافضة في كتابهم وخطابهم: علم أنَّهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق النقل..؟!»[3].

ووصف الرافضة بأنهم: «أعظم الطوائف كذباً على الله، وعلى رسوله، وعلى الصحابة، وعلى ذوي القربى، وكذلك هم من أعظم الطوائف تكذيباً بالصدق، فيُكذِّبون بالصدق الثابت المعلوم من المنقول الصحيح والمعقول الصريح»[4].

وقال يخاطب الرافضة: «وأمَّا أنتم: فجمهور المسلمين دائماً يقدحون في روايتكم، ويبيِّنون كذبكم، وأنتم ليس لكم علم بحالهم، ثم قد عُلم بالتواتر الذي لا يمكن حجبه: كثرة الكذب وظهوره في الشيعة من زمن عليّ وإلى اليوم..» إلى أن قال: «.. وأنتم يشهد عليكم أهل الحديث والفقهاء والمسلمون والتجار والعامة

(١) (١/ ٥٩).
(٢) (٢/ ٣٤).
(٣) (٢/ ٤٦٧).
(٤) (٧/ ١٩٣).

والجند، وكلُّ من عاشركم وجرَّبكم قديماً وحديثاً، أنَّ طائفتكم أكذب الطوائف، وإذا وجد فيها صادق، فالصادق في غيرها أكثر، وإذا وجد في غيرها كاذب، فالكذب فيها أكثر. ولا يخفى هذا على عاقل منصف، وأمَّا من اتبع هواه فقد أعمى الله قلبه، ومن يُضلل الله فلن تجد له وليًّا مرشداً»[1].

وقال ابن تيمية: «ونحن وإن كنا بيّنّا كذب كثير ممَّا ينقله هذا الرافضي، فمعلوم أنَّ كثيراً ممَّن ينقل ذلك لم يتعمد الكذب، لا هذا ولا نحوه، لكن وقع إما تعمداً للكذب من بعضهم، وإما غلطاً وسوء حفظ، ثم قبله الباقون لعدم علمهم ولهواهم، فإن الهوى يعمي ويصم، وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة توجب صدقه، ويردُّ ما خالف هواه بلا حجة توجب ردَّه. وليس في الطوائف أكثر تكذيباً بالصدق وتصديقاً بالكذب من الرافضة، فإن رؤوس مذهبهم وأئمته الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين زنادقة، كما ذكر ذلك عن غير واحد من أهل العلم»[2].

ويذكر ابن تيمية في موضع آخر أنَّ من كذب الرافضة في النقل: كذبهم في نسبة بعض النصوص المكذوبة لبعض كتب السُّنَّة، فقد ذكر ابن المطهر الرافضي حديثاً ونسبه إلى مسند الإمام أحمد بن حنبل، وذكر أن نحوه في الصحيحين، فردَّ عليه ابن تيمية بقوله: «قوله: إن أحمد روى هذا في مسنده: كذب بيِّن، فإنَّ هذا مسند أحمد موجود، به من النسخ ما شاء الله، وليس فيه هذا الحديث، وأظهر من ذلك كذباً: قوله: إن نحو هذا في الصحيحين، بل فيهما وفي المسند ما يناقض ذلك، ولا ريب أن هذا الرجل وأمثاله جهال بكتب أهل العلم، لا يطالعونها ولا يعلمون ما فيها، ورأيت بعضهم جمع لهم كتاباً في أحاديث من كتب متفرقة، معزوة تارة إلى الصحيحين، وتارة إلى مسند أحمد، وتارة إلى المغازلي، والموفق خطيب خوارزم،

---

(١) (٧/ ٤١٢ - ٤١٣).
(٢) (٦/ ٣٠٢).

والثعلبي وأمثاله، وسمَّاه: الطرائف في الردِّ على الطوائف. وآخر صنَّف كتاباً لهم سمَّاه: العمدة، واسم مصنفه ابن البطريق..»[1].

المطالبة بتصحيح النقل:

بسبب ما تبيَّن من جهل الرافضة وضلالهم وكذبهم: كان ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في حال الحجاج والمناظرة، والردِّ على افتراءات ابن المطهر الرافضي، يُطالبه دائماً بالنقل الصحيح الذي يعتمد عليه، تحقيقاً لقول الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وهو بهذا يرسم منهجاً علمياً يعصم من الجهل والانحراف.

قال ابن تيمية: «مَن احتجَّ في مسألة فرعية بحديث فلا بدَّ له أن يُسنده، فكيف في مسائل أصول الدين؟! وإلا فمجَّرد قول القائل: قال رسول الله ﷺ ليس حجَّة باتفاق أهل العلم، ولو كان حجَّة لكان كلُّ حديث قال فيه واحد من أهل السُّنَّة (قال رسول الله ﷺ) حجَّة، ونحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث بإسناد معروفين بالصدق من أيِّ طائفة كانوا.

لكن إذا لم يكن الحديث له إسناد، فهذا الناقل له، وإن كان لم يكذبه بل نقله من كتاب غيره، فذلك الناقل لم يعرف عمَّن نقله، ومن المعروف كثرة الكذب في هذا الباب وغيره، فكيف يجوز لأحد أن يشهد على رسول الله ﷺ بما لم يُعرف إسناده..؟!»[2].

وبعد أن نقل الرافضي خطبة لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من كتاب (نهج البلاغة)، قال ابن تيمية: «أين إسناد هذا النقل، بحيث ينقله ثقة عن ثقة متصلاً

---

(١) (٧/ ٩٦).
(٢) (٤/ ٢٨٦/ ٢٨٧).

إليه؟! وهذا لا يوجد قط، وإنما يوجد مثل هذا في كتاب (نهج البلاغة) وأمثاله، وأهل العلم يعلمون أنَّ أكثر خطب هذا الكتاب مفتراة على عليّ، ولهذا لا يوجد غالبها في كتاب متقدم، ولا لها إسناد معروف، فهذا الذي نقلها من أين نقلها؟! . . .

ونحن في هذا المقام ليس علينا أن نبيِّن أنَّ هذا كذبٌ، بل يكفينا المطالبة بصحة النقل، فإنَّ الله لم يوجب على الخلق أن يُصدِّقوا بما لم يقم دليل على صدقه، بل هذا ممتنع بالاتفاق، خاصة على القول بامتناع تكليف ما لا يُطاق، فإن هذا من أعظم تكليف ما لا يُطاق، فكيف يمكن لإنسان أن يثبت ادعاء عليّ للخلافة بمثل حكاية ذكرت عنه في أثناء المائة الرابعة، لما كثر الكذابون عليه، وصار لهم دولة تقبل منهم ما يقولون، سواء أكان صدقاً أم كذباً، وليس عندهم من يُطالبهم بصحة النقل؟! . وهذا الجواب عمدتنا في نفس الأمر، وفيما بيننا وبين الله تعالى»[1] .

وقال أيضاً: «لو تناظر فقيهان في فرع من الفروع، لم تقم الحجَّة على المناظرة إلا بحديث يُعلم أنَّه مسند إسناداً تقوم به الحجَّة، أو يُصححه من يُرجع إليه من ذلك، فأمَّا إذا لم يُعلم إسناده، ولم يثبته أئمة النقل، فمن أين يُعلم؟ خاصة في مسائل الأصول التي يُبنى عليها الطعن في سلف الأمة وجمهورها، ويتوسل بذلك إلى هدم قواعد المسألة، فكيف يُقبل في مثل ذلك حديث لا يُعرف إسناده، ولا يثبته أئمة النقل، ولا يُعرف أنَّ عالماً صححه؟!»[2] .

وفي موضع آخر لـمَّا زعم الرافضي: «أنَّ إبليس كان أعبد الملائكة وأنَّه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة . .» .

---

(١) (٧/ ٨٦ – ٨٧).

(٢) (٧/ ٣٠٢).

قال ابن تيمية ردّاً عليه: «هذا الأمر إنَّما يُعلم بالنقل الصادق، وليس في القرآن شيء من ذلك، ولا في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ، وهل يحتج بمثل هذا في أصول الدين إلا مَن هو مِن أعظم الجاهلين..؟!».

ثم قال: «مَن الذي قال هذا من علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين؟ فضلاً عن أن يكون هذا متفقاً عليه بين العلماء؟ وهذا شيء لم يقله قط عالم يُقبل قوله من علماء المسلمين، وهو أمر لا يُعرف إلا بالنقل، ولا ينقل هذا أحدٌ عن النبي ﷺ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف، فإذا كان قاله بعض الوعَّاظ أو المصنِّفين في الرقائق، أو بعض من ينقل في التفسير من الإسرائيليات ما لا إسناد له، فمثل هذا لا يُحتجُّ به في جُرْزة بقل[1]، فكيف يحتجُّ به في جعل إبليس خيراً من كلِّ من عصى الله من بني آدم، ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين إبليس خير منهم..؟!»[2].

وقال في موضع آخر: «.. ما تذكره في هذه الغزوة وغيرها من الغزوات من المنقولات لا بدَّ من إسناده أولاً، وإلا فلو أراد إنسان أن يحتجَّ بنقل لا يُعرف إسناده في جُرْزة بقل: لم يُقبل منه، فكيف يحتجُّ به في مسائل الأصول..؟!»[3].

وقال أيضاً: «المتكلِّم والمفسِّر والمؤرِّخ ونحوهم، لو ادعى أحدهم نقلاً مجرداً بلا إسناد ثابت لم يُعتمد عليه، فكيف إذا ادَّعى إجماعاً؟!»[4].

وقال أيضاً: «وقولنا في هذا الكذب القبيح وأمثاله: المطالبة بالصحة، ليس بشك منَّا في أنَّ هذا وأمثاله من أسمج الكذب وأقبحه، لكن على طريق التنزُّل في المناظرة، وأنَّ

(١) قال المحقق: في لسان العرب: «الجُرْزة: الحزمة من القتِّ ونحوه».
(٢) (٤/ ٥٠٩ - ٥١٠).
(٣) (٨/ ١١٠).
(٤) (٧/ ١٤).

هذا لو لم يعلم أنَّه كذب لم يجُز أن يحتجَّ به حتى يثبت صدقه، فإن الاستدلال بما لا تُعلم صحته لا يجوز بالاتفاق، فإنَّه قول بلا علم، وهو حرام بالكتاب والسُّنَّة والإجماع»[1].

وفي موضع آخر استدل ابن المطهر الرافضي بحديث موضوع، فردَّ عليه شيخ الإسلام بقوله: «هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم، ولا يَعرف له إسناداً، ولا يعرف في شيء من كتب الحديث، ولكن ذكره على عادته في روايته أحاديث مسيَّبة بلا زمام ولا خطام!.

ومن المعلوم أن المنقولات لا يميز بين صدقها وكذبها إلا بالطرق الدَّالة على ذلك، وإلا فدعوى النقل المجرَّد بمنزلة سائر الدعاوى»[2].

وقد يسَّر الله لي - بفضله - تتبع ردَّ ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على ابن المطهر الرافضي، فوجدته يُطالبه بصحة النقل في أكثر من مئة موضع[3]، وهذا يدلُّ على اهتمام بالغ جدَّاً بالتأصيل الشرعي للاستدلال، لأن: «الجهل بالأدلَّة، أو بالنظر فيها، يورث الجهل»[4].

إنَّ هذا المنهج العلمي في تصحيح النقل والعناية بالدليل من خصائص أهل السنة التي تميزوا بها عن سائر المبتدعة وأهل الأهواء، وهو من أعظم الأسباب التي ترسخ اليقين والاطمئنان بدينهم، وهذا يؤكد ضرورة العناية بتنقيح كتب الإسلام في العلوم المختلفة من الأحاديث الموضوعة والضعيفة والروايات التي ليس لها أسانيد ثابتة.

---

(١) (٧/ ١٦٧ - ١٦٨).

(٢) (٤/ ٤٥).

(٣) انظر على سبيل المثال: (١/ ١١١) و(٤/ ٤٤٤) و(٦/ ١٥٩ و ١٦٣ و ١٧٣ و ٢٤٩ و٢٧٦ و٢٨٨ و ٣١٨ و ٣٥٠ و ٣٥٥) و(٧/ ١٠ و١٥ و ٥٢ و ٦٠ و ٨٦ و٨٩ و ٥٩ و ١١٢ و ١٣٠ و١٣٣ و١٣٦ و ١٣٩ و ١٤٤ و ١٤٦) و(٨/ ٤١ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٦ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٧ و ١٩٩ و ٢٩١..) وغيرها

(٤) (٦/ ١٥٦).

رابعاً: استدلالهم بالنصوص للاعتضاد لا للاعتماد:

مع كلِّ المفاسد الآنفة الذكر إلا أنَّهم عند استدلالهم بالنصوص الشرعية، فإنِّهم لا يستدلون بها تعظيماً لها ووقوفاً عند حدودها، بل يُقرِّرون ما يُريدون ثم يستدلون بالنصوص لتوافق رأيهم، وهذا المنهج في غاية الخطورة والانحراف، فهم بذلك يجعلون النَّص الشرعي تابعاً للهوى، فهو المقدِّم وعليه المعتمد، وإذا جاء النص مخالفاً لأهوائهم ردُّوه أو حرَّفوه.

قال ابن تيمية في معرض حديثه عن اضطراب الرافضة: «فَعُلِمَ أنَّ القوم يتكلمون بحسب ما يرونه ناصراً لقولهم، لا يعتمدون على حق يعلمونه، ولا يعرفون حقًّا يقصدون نصره»[1].

وقال ابن تيمية: «وأهل البدع سلكوا طريقاً آخر ابتدعوها اعتمدوا عليها، ولا يذكرون الحديث - بل ولا القرآن - في أصولهم إلا للاعتضاد لا للاعتماد، والرافضة أقلّ معرفة وعناية بهذا، إذ كانوا لا ينظرون في الإسناد، ولا في سائر الأدلَّة الشرعية والعقلية: هل توافق ذلك أو تخالفه؟ ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط، بل كل إسناد متصل لهم، فلا بدَّ أن يكون فيه من هو معروف بالكذب أو كثرة الغلط»[2].

وقال في موضع آخر مقارناً بين منهج أهل السُّنَّة، ومنهج المبتدعة: «وأمَّا أهل الحديث والسُّنَّة والجماعة: فقد اختَصُّوا باتباعهم للكتاب والسُّنَّة الثابتة عن نبيهم

(١) (٣/ ٢٧٦).

(٢) (٧/ ٣٧)، وفي هذا الباب يقول ابن تيمية أيضاً: «المتفلسفة والمتكلمون الذين يُجادلون بشبهات القرآن مع أنَّهم في الحقيقة منسلخون من آيات الله، وإنَّما احتجاجهم به دفعاً للخصم، لا اهتداءً به واعتماداً عليه، ولهذا قال: (جدل منافق بالقرآن)، فإنَّ السُّنَّة والإجماع تدفع شبهته»، مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٥٥).

ﷺ في الأصول والفروع، وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، بخلاف الخوارج والمعتزلة والروافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم، فإنَّهم لا يتبعون الأحاديث التي رواها الثقات عن النبي ﷺ التي يعلم أهل الحديث صحتها، فالمعتزلة يقولون هذه أخبار آحاد، وأمَّا الرافضة: فيطعنون في الصحابة ونقلهم، وباطن أمرهم الطعن في الرسالة، والخوارج يقول قائلهم: اعدل يا محمد فإنَّك لم تعدل، فيُجوِّزون على النبي ﷺ أنَّه يظلم»[1].

خامساً: اتباعهم للمتشابه والنصوص المجملة:

ذكر ابن تيمية أنَّ الرافضة لغلبة الأهواء عليهم: يستدلُّون بالمتشابه والنصوص المجملة، ليكون ذلك سبيلاً إلى التلبيس والإفساد، كما قال الله – تعالى –: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران: ٧].

قال ابن تيمية: «وهم لا يعتمدون في أدلتهم إلا على أحد ثلاثة أشياء:

إما: نقل كاذب.

وإما: دلالة مجملة مشبهة.

وإما: قياس فاسد.

وهذا حال كل من احتجَّ بحجة فاسدة نسبها إلى الشريعة، فإن عمدته: إما نص وإما قياس، والنص يحتاج إلى صحة الإسناد ودلالة المتن، فلا بدَّ أن يكون النص ثابتاً عن الرسول، ولا بدَّ أن يكون دالاً على المطلوب»[2].

(١) (٣/ ٤٦٣).
(٢) (٧/ ٤١٩).

وقال أيضاً: «وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحقَّ المعلوم يقيناً بطرق كثيرة علماً لا يقبل النقيض بشبه في غاية الضعف، هم من أعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيغ، الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم، كالنصارى والجهمية وأمثالهم من أهل البدع والأهواء، الذين يدعون النصوص الصحيحة الصريحة التي توجب العلم، ويعارضونها بشُبَه لا تفيد إلا الشك، لو تعرض لم تثبت، وهذا في المنقولات سفسطة كالسفسطة في العقليات، وهو القدح فيما علم بالحبس والعقل بشبهة تعارض ذلك[1].

نتائج هذا المنهج:

بسبب هذا المنهج المنحرف عند الرافضة كان ابن المطهر الحلي يذكر عجائب كثيرة في كتابه (منهاج الكرامة)، ويستدل بأحاديث عديدة ظاهرة السقوط والبطلان، دون أن يكون له في ذلك سند أو برهان.

قال ابن تيمية: «.. كما وضعت الروافض ما هو أعظم وأكثر من هذا الكذب، ولو لم يكن إلا ما ذكره هذا الإمامي في مصنَّفه هذا من الأحاديث، فإنَّ فيها من الكذب الذي أجمع أهل العلم بالحديث على كذبه، ومن الكذب الذي لا يخفى أنَّه كذب إلا على مفرط في الجهل، ما قد ذكره في: منهاج الندامة»[2].

وكان من نتيجة تلك الصفات الخمس أنَّ الرافضة تبنوا آراء في غاية الجهل والفساد شرعاً وعقلاً، فإنَّه: «كلُّ من كان عن السُّنَّة أبعد، كان انفراده بالأقوال والأفعال الباطلة أكثر، وليس في الطوائف المنتسبين إلى السُّنَّة أبعد عن آثار رسول الله ﷺ من الرافضة؛ فلهذا تجد فيما انفردوا به عن الجماعة أقوالاً في غاية الفساد، مثل تأخيرهم

(١) (٧/ ٤٦٤)، وانظر: (٧/ ١٢٨).
(٢) (٢/ ٦٣٥ - ٦٣٦).

صلاة المغرب حتى يطلع الكوكب مضاهاة لليهود، وقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بتعجيل المغرب، ومثل صومهم قبل الناس بيومين، وفطرهم قبل الناس بيومين، مضاهاة لمبتدعة أهل الكتاب الذين عدلوا عن الصوم بالهلال إلى الاجتماع، وجعلوا الصوم بالحساب... ومثل تحريمهم بعض أنواع السمك، مضاهاة لليهود في تحريم الطيبات...

ومفاريد الرافضة التي تدلُّ على غاية الجهل والضلال كثيرة لم نقصد ذكرها هنا. لكن المقصود أنَّ كل طائفة سوى أهل السُّنَّة والحديث المتبعين لآثار النبي ﷺ لا ينفردون عن سائر الطوائف بحق، والرافضة أبلغ في ذلك من غيرهم»[١].

---

(١) (٥/ ١٧٣ – ١٧٧).

المبحث الثالث
الأدلَّة العقلية

للعقل منزلة كريمة في دين الإسلام، ولهذا كان الخطاب الإلهي في القرآن يدعو الإنسان إلى التفكر والتأمل في ملكوت الله - سبحانه وتعالى -، ويستحثه لتقليب النظر في السموات والأرض، والشمس والنجوم، كما قال الله - تعالى -: ﴿إِنّ فِي خَلْقِ السّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافِ اللّيْلِ وَالنّهَارِ لآيَاتٍ لأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠].

وتتابعت الآيات الكريمات، وبصور مختلفة تنعى على المشركين جهلهم وضلالهم، وتدعوهم إلى التعقّل والتصبّر.

قال الله - تعالى -: ﴿لّعَلّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، وقال: ﴿أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، وقال: ﴿إِنّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُوْلِي النُهَى﴾ [طه: ٥٤].

وعندما يرى المشركون نهايتهم في نار جنهم، يتحسرون على جهلهم وقلَّة عقولهم، قال الله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنّا فِي أَصْحَابِ السّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

وجاءت الدلائل البرهانية، والأقيسة العقلية، والأمثال المضروبة في القرآن الكريم، لتحيي الإنسان من غفلته، وتوقظه من لهوته، وتُرسِّخ إيمانه بالله - عزَّ وجلَّ - وقدرته، وباليوم الآخر، ومن ذلك قول الله - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج: ٧٣].

لقد جاء الإسلام ليُحرِّر العقل البشري من آسار الخرافة وأساطير الجاهلية، وليعتقه من منطق الآباء والأجداد، ثم ينطلق به بعد ذلك إلى آفاق رحبة واسعة من الإنتاج والعطاء، في الحدود والأطر التي حدَّدها له الشارع الحكيم.

ويُشير ابن تيمية - رحمه الله تعالى - إلى أنَّ الأدلَّة العقلية من الأدلَّة التي قررها القرآن العظيم والسُّنَّة النبوية المطهرة، حيث قال: «والكتاب والسُّنَّة يدلُّ بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة. وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلَّة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسُّنَّة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول ﷺ من الأدلَّة العقلية والمعارف اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين»[1].

ولأن الرافضة نهلوا كثيراً من منهج المعتزلة والجهمية والفلاسفة فقد اعتنى ابن تيمية - رحمه الله - بالردِّ على هؤلاء، وأبان منهج أهل السُّنَّة في التعامل مع العقل، والفرق بينه وبين منهج غيرهم، فكان من ملامح ذلك:

---

(١) (٢/ ١١٠).

التلازم بين العقل والنقل:

يذكر ابن تيمية وجود التلازم والتوافق بين الأدلَّة الشرعية النقلية، والأدلَّة العقلية، فيقول: «والقول كلَّما كان أفسد في الشرع، كان أفسد في العقل، فإنَّ الحق لا يتناقض، والرسل إنَّما أخبرت بحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل إنَّما بُعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة، قال الله - تعالى -: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، فأخبر أنَّه سيريهم الآيات الكونية والنفسية المبيِّنة؛ لأنَّ القرآن الذي أخبر به عباده حق، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية، والبرهانية العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول»[(١)].

وقال أيضاً: «كلُّ من كان إلى الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان أقرب، كان أقرب إلى كمال التوحيد والإيمان والعقل والعرفان، وكلّ من كان عنهم أبعد، كان عن ذلك أبعد»[(٢)].

وقال ابن تيمية أيضاً: «فما جاء به الرسول حقٌّ محضٌّ يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول، والأقوال المخالفة لذلك - وإن كان كثير من أصحابها مجتهدين مغفوراً لهم خطؤهم - فلا يملكون نصرها بالأدلَّة العلمية، ولا الجواب عمَّا يقدح فيها بالأجوبة العلمية، فإنَّ الأدلَّة العقليّة الصحيحة لا تدلُّ إلا على القول الحقِّ، والأجوبة الصحيحة المفسدة لحجَّة الخصم لا تفسدها إلا إذا كانت باطلة، فإنَّ ما هو باطل لا يقوم عليه دليل صحيح، وما هو حق لا يمكن دفعه بحجَّة صحيحة»[(٣)].

(١) (١/ ٣٠٠ - ٣٠١).
(٢) (٣/ ١٩٣) ونحوه (٢/ ٣٤١).
(٣) (٣/ ٣٦٣).

وفي معرض حديثه عن الفلاسفة قال: «الفلسفة الصحيحة المبنية على المعقولات المحضة توجب عليهم تصديق الرسل فيما أخبرت به، وتبيِّن أنَّهم علموا ذلك بطريق يعجزون عنها، وأنَّهم أعلم بالأمور الإلهية والمعاد وما يُسعد النفوس ويُشقيها منهم، وتدلُّهم على أنَّ من اتبع الرسل كان سعيداً في الآخرة، وأنَّه لو علم الرجل من الطبيعيات والرياضيات ما عسى أن يعلم، وخرج عن دين الرسل كان شقيًّا، وأنَّ من أطاع الله ورسوله ﷺ بحسب طاقته كان سعيداً في الآخرة وإن لم يعلم شيئاً من ذلك»[1].

وقال أيضاً: «فإنَّ الشرع قد جاء بعقوبة غير المكلَّفين في دفع الفساد في غير موضوع، والعقل يقتضي ذلك لحصول مصلحة الناس»[2].

وقال في موضع آخر: «والنَّاس لهم في طلب العلم والدين طريقان مبتدعان وطريق شرعي:

فالطريق الشرعي هو: النظر فيما جاء به الرسول ﷺ، والاستدلال بأدلته، والعمل بموجبها، فلا بدَّ من علم بما جاء به وعمل به، لا يكفي أحدهما، وهذا الطريق متضمِّن للأدلة العقلية والبراهين اليقينية؛ فإن الرسول ﷺ بيَّن بالبراهين العقلية ما يتوقف السمع عليه، والرسل بيَّنوا للناس العقليات التي يحتاجون إليها، كما ضرب الله في القرآن الكريم من كلِّ مثل، وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عباده أن يسألوه هدايته.

---

(١) (١/ ٣٦٥).

(٢) (٦/ ٤٨).

وأمَّا الطريقان المبتدعان:

فأحدهما: طريق أهل الكلام البدعي والرأي البدعي، فإنَّ هذا فيه باطل كثير، وكثير من أهله يُفرِّطون فيما أمر الله به ورسوله من الأعمال، فيبقى هؤلاء في فساد علم وفساد عمل، وهؤلاء منحرفون إلى اليهودية الباطلة.

والثاني: طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البدعيَّة، وهؤلاء منحرفون إلى النصرانية الباطلة؛ فإنَّ هؤلاء يقولون: إذا صفَّي الإنسان نفسه على الوجه الذي يذكرونه، فاضت عليه العلوم بلا تعلُّم، وكثير من هؤلاء تكون عبادته مبتدعة؛ بل مخالفة لما جاء به الرسول ﷺ، فيبقون في فساد من جهة العمل، وفساد من نقص العلم، حيث لم يعرفوا ما جاء به الرسول ﷺ، وكثيراً ما يقع من هؤلاء وهؤلاء، وتقدح كل طائفة في الأخرى، وينتحل كل منهم اتباع الرسول ﷺ.

والرسول ﷺ ليس ما جاء به موافقاً لما قال هؤلاء وهؤلاء قال - تعالى -: ﴿**مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [**آل عمران**: ٦٧]، وما كان رسول الله ﷺولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي، ولا على طريقة أهل البدع من أهل العبادة والتصوف، بل كان على ما بعثه الله من الكتاب والحكمة»[(١)].

---

(١) (٥/ ٤٢٨ - ٤٢٩)، ومن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الباب أيضاً: «وكثيرٌ من أهل الكلام يظن أنَّ الأدلَّة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأنَّ الكتاب والسُّنَّة لا يدلان إلا من هذا الوجه، ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات والسمعيات، ويجعلون القسم الأول ممَّا لا يُعلم بالكتاب والسُّنَّة، وهذا غلط منهم، بل القرآن دلَّ على الأدلَّة العقلية وبينها ونبَّه عليها، وإن كان من الأدلَّة العقلية ما يعلم بالعيان ولوازمه...». (درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٩٩).

درء تعارض العقل والنقل[1]:

بعد ذلك التقرير في التلازم بين العقل والنقل، يردُّ ابن تيمية على المعتزلة – ومن نحى نحوهم – الذين أحدثوا ذلك الانفصال المفتعل بين العقل والنقل، وبيَّن أنَّ النقل الصريح لا يُعارض العقل الصريح أبداً، حيث قال: «وكثير من الناس يفهمون من القرآن ما لا يدلُّ عليه، وهو معنى فاسد، ويجعلون ذلك يعارض العقل، وقد بيَّنا في مصنَّف مفرد (درء تعارض العقل والنقل)، وذكرنا فيه عامة ما يذكرون من العقليات في معارضة الكتاب والسُّنَّة، وبيَّنا أنَّ التعارض لا يقع إلا إذا كان ما سُمِّي معقولاً فاسداً، وهذا هو الغالب على كلام أهل البدع، أو أن يكون ما أضيف إلى الشرع ليس منه: إمَّا حديث موضوع، وإمَّا فهمٌ فاسد من نصٍّ لا يدلُّ عليه، وإمَّا نقل إجماع باطل»[2].

---

(١) تعد هذه المسألة الكبار التي كثر فيها الخلط والاضطراب، ولهذا اعتنى شيخ الإسلام ابن تيمية ببيانها وتوضيحها في كثير من كتبه، حتى إنه أفرد لها مصنفاً كبيراً طبع في أحد عشر مجلداً بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم – رحمه الله تعالى –. وقد وصفه تلميذه ابن القيم في طريق الهجرتين (١/ ٢٤٧) بأنه: «لم يطرق العالم له نظير في بابه». ومن أقوال ابن تيمية الجامعة في هذا الكتاب: «.. أنزل الله الكتاب حاكماً بين الناس فيما اختلفوا فيه، إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزَّل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما عُلم بصريح العقل لا يُتصوِّر أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع. وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك، ووجدتُ ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يُقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، وإما دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرَّد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول!.

ونحن نعلم أن الرسل لا يُخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يُخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته» (درء تعارض العقل والنقل، ١/ ١٤٧).

(٢) (٥/ ٤٤١ – ٤٤٢).

وقال أيضاً: «ما جاء به الرسول حقٌ محضٌّ يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول، والأقوال المخالفة لذلك، وإن كان كثير من أصحابها مجتهدين مغفوراً لهم خطؤهم فلا يملكون نصرها بالأدلَّة العلمية، ولا الجواب عمَّا يقدح فيها بالأجوبة العلمية؛ فإنَّ الأدلَّة العقلية الصحيحة لا تدلّ على القول الحق، والأجوبة المفسدة لحجَّة الخصم لا تفسدها إلا إذا كانت باطلة، فإنَّ ما هو باطل لا يقوم عليه دليل صحيح، وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة»[1].

وقال أيضاً: «المعقولات الصريحة موافقة لما أخبرت به الرسل لا تُناقض ذلك، ونبَّهنا في مواضع على ما يستوجب الاستغناء عن الطرق الباطلة المبتدعة، وما به يُعلم ما يوافق خبر الرسول، وبيَّنا أنَّ الطرق الصحيحة في المعقول هي مطابقة لما أخبر به الرسول ﷺ. . »[2].

وقال أيضاً: «. . وجميع ما يوجد في كلام هؤلاء [يعني: الفلاسفة] وغيرهم من العقليات الصحيحة ليس فيه ما يدلُّ على خلاف ما أخبرت به الرسل، وليس لهم أصلاً دليلٌ ظنيٌّ - فضلاً عن القطعي - على قِدَم الأفلاك، بل ولا على قدم شيء منها، وإنَّما عامَّة أدلتهم أمور مجملة تدلُّ على الأنواع العامة، لا تدلُّ على قدم شيء بعينه من العالم، فما أخبرت به الرسل أنَّ الله خلقه، كإخبارها أنَّ الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، لا يقدر أحدٌ من النَّاس أن يُقيم دليلاً عقليَّاً صحيحاً على نفي ذلك»[3].

إنَّ تقرير هذه القاعدة في غاية الأهمية، خاصة في هذا العصر الذي افتتن فيه كثير من الناس بعقولهم، فأغاروا على النصوص الشرعية الثابتة بحجة معارضتها

---

(١) (٣/ ٣٦٣).
(٢) (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣).
(٣) (١/ ٣٥٨ - ٣٥٩).

لما يظنون أنه من القطعيات العقلية، وراحوا يلبسون على الجهلة وأنصاف المتعلمين، ويثيرون عليهم الشبهات ويضلونهم عن جادة الصراط المستقيم؛ ولهذا أحسب أنَّ من أعظم الجهاد الواجب على العلماء والدعاة في هذا العصر: الانتصار للشريعة، وبيان موافقتها للدلائل العقلية الصريحة والاكتشافات العلمية المعاصرة، وردّ الشبهات التي قد يستغلها بعض الملاحدة وأهل الأهواء للقدح في نصوص الكتاب والسنة، وإضعاف الثقة بها.

اضطراب المعتزلة في عقلياتهم:

مع أنَّ المعتزلة يقدِّسون العقل ويجعلونه حاكماً على النَّقل، إلا أنَّهم اضطربوا في ذلك اضطراباً شديداً، فلما أعرضوا عن الأدلَّة العقلية المذكورة في كتاب الله - عزَّ وجلَّ -، ظهرت فيهم البدع، وكثر فيهم الباطل، وهذا عام في جميع المبتدعة، فـ «ما مِن طائفة فيها نوع يسير مِن مخالفة السُّنَّة المحضة والحديث، إلا ويوجد في كلامها من التناقض بحسب ذلك، وأعظمهم تناقضاً أبعدهم عن السُّنَّة كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة»[1].

وقال ابن تيمية: «هذا مع أنَّ في المتكلمين من أهل الملل من الاضطراب والشك في أشياء، والخروج عن الحق في مواضع، واتباع الأهواء في مواضع، والتقصير في الحق في مواضع، ما ذمَّهم لأجله علماء الملَّة وأئمة الدين، فإنَّهم قصَّروا في معرفة الأدلَّة العقلية التي ذكرها الله في كتابه، فعدلوا عنها إلى طرق أخرى مبتدعة، فيها من الباطل ما لأجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم، ودخلوا في بعض الباطل المبتدع، وأخرجوا من التوحيد ما هو منه، كتوحيد الإلهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته، ولم يعرفوا من التوحيد إلا توحيد الربوبية، وهو الإقرار بأنَّ الله خالق كل شيء وربّه...»[2].

---

(١) (٢/ ٢٢٩).

(٢) (٣/ ٢٨٨ - ٢٨٩).

وبسبب ذلك استطالت عليهم الفلاسفة وشنعوا عليهم وردُّوا عليهم عقلياتهم، قال ابن تيمية: «.. فالفلاسفة القائلون بقدَم العالم كانوا في غاية البعد عن الحق الذي جاءت به الرسل، الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول، ولكنهم ألزموا أهل الكلام الذين وافقوهم على نفي قيام الأفعال والصفات بذاته، أو على نفي قيام الأفعال بذاته، بلوازم قولهم، فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما استطال به عليهم هؤلاء الملحدون، وذمَّهم به علماء المؤمنين، من السلف والأئمة وأتباعهم، وكان كلامهم من الكلام الذي ذمَّهم به السلف لما فيه من الخطأ والضلال، الذي خالفوا به الحق في مسائلهم ودلائلهم، فبقوا فيه مذبذبين متناقضين، لم يُصدِّقوا بما جاءت به الرسل على وجهه، ولا قهروا أعداء الملَّة بالحق الصريح المعقول. وسبب ذلك: أنهم: لم يُحققوا ما أخبرت به الرسل ولم يعلموه ولم يؤمنوا به، ولا حققوا موجبات العقول، فنقصوا في علمهم بالسمعيات والعقليات. وإن كان لهم منهما نصيب كبير، فوافقوا في بعض ما قالوه الكفار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، وفرَّعوا من الكلام في صفات الله وأفعاله ما هو بدعة مخالفة للشرع، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة فهي مخالفة للعقل، كما هي مخالفة للشرع»[1].

وقال ابن تيمية يُخاطب أهل الكلام: «أحدثتم بدعاً تزعمون أنَّكم تنصرون بها الإسلام، فلا للإسلام نصرتم، ولا لعدوه كسرتم، بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل، فالعالمون بنصوص المرسلين يعلمون أنكم خالفتموها، وأنَّكم أهل بدعة وضلالة، والعالمون بالمعاني المعقولة يعلمون أنَّكم قلتم ما يُخالف المعقول، وأنكم أهل خطأ وجهالة.

---

(١) (١/ ٢٩٩ - ٣٠٠).

والفلاسفة الذي زعمتم أنكم تحتجون عليهم بهذه الطريق تسلَّطوا عليكم بها، ورأوا أنكم خالفتم صريح العقل.

والفلاسفة أجهل منكم بالشرع والعقل في الإلهيات، لكن لـمَّا ظنوا أنَّ ما جئتم به هو الشرع، وقد رأوه يخالف العقل، صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم، لكن عارضوكم بأدلَّة عقلية - بل وشرعية - ظهر بها عجزكم في هذا الباب، عن بيان حقيقة الصواب، وكان ذلك ممَّا زادهم ضلالاً في أنفسهم، وتسلُّطاً عليكم، ولو سلكتم معهم طريق العارفين بحقيقة المعقول والمنقول، لكان ذلك أنصر لكم، وأتبع لما جاء به الرسول ﷺ..»[1].

وكما أنَّ المعتزلة ضلَّوا وانحرفوا في هذا الباب، فإنَّ الفلاسفة أكثر ضلالاً وانحرافاً، فإنَّهم: «أفسدوا الأدلَّة السمعية بما أدخلوه فيها من القرمطة وتحريف الكلم عن مواضعه، كما أفسدوا الأدلَّة العقلية بما أدخلوه فيها من السفسطة وقلب الحقائق المعقولة عمَّا هي عليه، وتغيير فطرة الله التي فطر النَّاس عليها»[2].

وهؤلاء الفلاسفة «لـمَّا غيَّروا فطرة الله التي فطر عليها عباده، فخرجوا عن صريح المعقول وصحيح المنقول، ودخلوا في هذا الإلحاد، الذي هو من أعظم جوامع الكفر والعناد، صار في أقوالهم من التناقض والفساد، ما لا يعلمه إلا رب العباد، مع دعواهم أنَّهم أصحاب البراهين العقلية، والمعارف الحكمية، وأنَّ العلوم الحقيقية فيما يقولونه لا فيما جاءت به رسل الله الذين هم أفضل الخليقة، وهؤلاء الملاحدة يُخالفون المعقولات والمسموعات بمثل هذه الضلالات»[3].

---

(١) (٣/ ٣٦١ - ٣٦٢)، وانظر: (١/ ٢١٣ - ٢١٤).
(٢) (١/ ٢٧٩).
(٣) (١/ ٢٩٥).

وأحسب أن اضطراب المعتزلة والفلاسفة في العقليات له نظائر كثيرة في عصرنا الحاضر، فبعض من يسمون أنفسهم العصرانيين افتتنوا بثقافة الغرب وبمدارسه المادية وفلسفاته الوضعية، وأخذوا يفسرون دلائل الشريعة وأحكامها بتكلف وتصنع لتوافق أهواء الغرب، ظناً منهم أنهم ينصرون الشريعة، وهم في الحقيقة يحرفونها، فلا عقيدة الإسلام نصروا، ولا لأعدائه كسروا!

جهل الرافضة في الدلائل العقلية:

بعد ذكر تلك الأصول المقررة عند أهل السُّنَّة، يذكر ابن تيمية أنَّ الرفضة كما أنَّهم من أكذب النَّاس في المنقول، فهم من أجهل النَّاس في المعقول، لذلك فهم يعتمدون في عقلياتهم اعتماداً تامًّا على المعتزلة أو الفلاسفة الذين تقدَّم بيان اضطرابهم وانحرافهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهم في دينهم لهم عقليات وشرعيات، فالعقليات متأخروهم فيها أتباع المعتزلة، إلا من تفلسف منهم، فيكون إمَّا فيلسوفاً وإمَّا ممتزجاً من فلسفة واعتزال، ويضم إلى ذلك الرفض، مثل مصنّف هذا الكتاب [يعني: ابن المطهر الرافضي] وأمثاله، فيصيرون بذلك من أبعد النَّاس عن اللَّه ورسوله، وعن دين المسلمين المحضِّ»[1].

وقال أيضاً: «فالقوم من أضلِّ النَّاس عن سواء السبيل، فإنَّ الأدلَّة إمَّا نقلية وإمَّا عقلية، والقوم من أضلِّ الناس في المنقول والمعقول، في المذاهب والتقرير، وهم أشبه النَّاس بمن قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، والقوم من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات.. وعمدتهم في نفس الأمر على التقليد، وإن ظنوا إقامته بالبراهين، فتارة يتبعون المعتزلة والقدرية، وتارة يتبعون المجسِّمة والجبرية، وهم من أجهل هذه الطوائف الداخلين في المسلمين»[2].

---

(١) (٥/ ١٦٢).
(٢) (١/ ٨ - ٩).

وقال أيضاً: «وأمَّا عمدتهم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة، ووافقهم في مسائل الصفات والقدر، والمعتزلة في الجملة أعقل وأصدق، وليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان - رضوان الله تعالى عليهم جميعاً - بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة»[1].

ملامح جهل الرافضة في العقليات:

أشار ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مواضع متفرقة من كتابه إلى ملامح جهل الرافضة بالعقليات، فمن ذلك مثلاً:

أولاً: أنَّ الرافضة يتبنون آراء عقدية وفقهية تظهر مخالفتها للعقول المستقيمة بوضوح تام، فضلاً عن النصوص والدلائل الشرعية، ممَّا يُدلل على جهلهم وضعف بضاعتهم في هذا المضمار، ومن أمثلة ذلك:

أ - في أبواب الاعتقاد:

قال ابن تيمية: «وشيوخ الرافضة معترفون بأنَّ هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر، لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنَّة ولا عن أئمة البيت، وإنَّما يزعمون أنَّ العقل دلَّهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنَّما تلقوه عن المعتزلة، وهم شيوخهم في التوحيد والعدل»[2].

وقال ابن تيمية أيضاً: «فإنَّ جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل، كابن النعمان، والموسوي الملقب بالمرتضى، وأبي جعفر الطوسي، وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقولٌ نقل المسطرة، وبعضه قد تصرَّفوا فيه»[3].

---

(١) (١/ ٧٠).
(٢) (٢/ ٣٦٩).
(٣) (٣/ ٥ - ٦)، وانظر: (١/ ٧١ - ٧٢).

ب – في أبواب العمل:

قال ابن تيمية ذاكراً بعض حماقات الرافضة التي تدلُّ على غاية جهلهم وضعف عقولهم: «مثل تحريم بعضهم للَّحم والأوز والجمل مشابهة لليهود، ومثل جمعهم بين الصلاتين دائماً، فلا يُصلّون إلا في ثلاثة أوقات مشابهة لليهود، ومثل قولهم: إنَّه لا يقع الطلاق إلا بإشهاد على الزوج مشابهة لليهود، ومثل تنجيسهم لأبدان غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب، وتحريمهم لذبائحهم، وتنجيس ما يُصيب ذلك من المياه والمائعات...

وأما سائر حماقاتهم فكثيرة جدّاً: «مثل كون بعضهم لا يشرب من نهر حفره يزيد.. وبعضهم لا يأكل من التوت الشامي، ومثل كونهم يكرهون التكلم بلفظ العشرة، أو فعل شيء يكون عشرة، حتى في البناء لا يبنون على عشرة أعمدة ولا بعشرة جذوع ونحو ذلك، لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنَّة..».

ومن العجب أنَّهم يوالون لفظة التسعة، وهم يبغضون التسعة من العشرة، فإنَّهم يبغضونهم إلا عليَّاً...

ومن حماقتهم أيضاً: أنَّهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها، كالسرداب الذي بسامرَّا الذي يزعمون أنَّه غاب فيه، ومشاهد أُخر. وقد يُقيمون هناك دابَّة إمَّا بغلة وإما فرساً وإمَّا غير ذلك؛ ليركبها إذا خرج، ويقيمون هناك إمَّا في طرفي النهار وإمَّا في أوقات أُخر، من يُنادي عليه بالخروج: يا مولانا اخرج..». إلى أن قال: «ومن حماقتهم: تمثيلهم لمن يبغضونه بالجماد أو الحيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد والحيوان ما يرونه عقوبة لمن يبغضونه، مثل اتخاذهم نعجة – وقد تكون نعجة حمراء لكون عائشة تُسمى الحُميراء – يجعلونها عائشة ويعذبونها بنتف شعرها وغير ذلك، ويرون أنَّ ذلك عقوبة لعائشة!!».

وبعد أن ذكر ابن تيمية عدداً من حماقات الرافضة التي تدلُّ على جهلهم وضعف عقولهم، ذكر أنَّ هذه الحماقات لا تكون كلها عند الإمامية ولا الزيدية؛ بل يكون كثير منها عند الغالية، وفي كثير من عوامِّهم[1].

ثانياً: أنَّ الرافضة أصبحوا الخندق الذي يتسلل منه الباطنية الزنادقة للنيل من الإسلام، وإشاعة الفساد بين المسلمين، قال ابن تيمية: «والرافضة والجهمية هم الباب لهؤلاء الملحدين [يعني: الباطنية الملحدين] منهم يدخلون إلى سائر أصناف الإلحاد في أسماء الله وآيات كتابه المبين، كما قرَّر ذلك رؤوس الملاحدة من القرامطة الباطنية وغيرهم من المنافقين...

ومنهم من أدخل على الدين من الفساد، ما لا يُحصيه إلا ربُّ العباد، فملاحدة الإسماعيلية والنصيرية وغيرهم من الباطنية المنافقين من بابهم دخلوا، وأعداء المسلمين من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا، واستولوا على بلاد الإسلام، وسبَوا الحريم وأخذوا الأموال وسفكوا الدم الحرام، وجرى على الأمَّة - بمعاونتهم - من فساد الدين والدنيا، ما لا يعلمه إلا ربُّ العالمين»[2].

وقال أيضاً: «وأمَّا الشيعة فكثير منهم يعترفون بأنهم إنَّما قصدوا بالملك إفساد دين الإسلام ومعاداة النبي ﷺ كما يُعرف ذلك من خطاب الباطنية وأمثالهم من الداخلين في الشيعة، فإنَّهم يعترفون بأنَّهم في الحقيقة لا يعتقدون دين الإسلام، وإنَّما يتظاهرون بالتشيع لقلَّة عقل الشيعة وجهلهم، ليتوسلوا بهم إلى أغراضهم.

وأول هؤلاء - بل خيارهم - هو المختار بين أبي عبيد الكذاب، فإنَّه كان أمير الشيعة، وقتل عبيد الله بن زياد، وأظهر الانتصار للحسين حتى قتل قاتله، وتقرَّب

(١) انظر: (١/ ٣٧ - ٥٧).
(٢) (١/ ٧ - ١١).

بذلك إلى محمد بن الحنفية وأهل البيت، ثم ادَّعى النبوة وأنَّ جبريل يأتيه»[1].

ثالثاً: أنَّ مذهب الرافضة لا يظهر وينتشر إلا في البوادي التي ينتشر فيها الجهل، ويضعف العلم ويغيب العلماء قال ابن تيمية: «وهكذا الرافضة لا يُتصور قط أنَّ مذهبهم يروج على أهل مدينة كبيرة من مدائن المسلمين، فيها أهل علم ودين. وإنَّما يروج على جهال سكنوا البوادي والجبال، أو على محلة في مدينة أو بُليدة، أو طائفة يظهرون للناس خلاف ما يبطنون لظهور كذبهم، حتى إنَّ القاهرة لما كانت مع العبيديين، وكانوا يُظهرون التشيع، لم يتمكنوا من ذلك حتى منعوا من فيها من أهل العلم والدين من إظهار علمهم. ومع هذا فكانوا خائفين من سائر مدائن المسلمين، يقدم عليهم الغريب من البلد البعيد، فيكتمون عنه قولهم، ويُداهنونه ويتقونه، كما يُخاف الملك المطاع، وهذا لأنهم أهل فرية وكذب..»[2].

وقال أيضاً: «ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يَرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعباد، ولا في الجيوش المؤيدة المنصورة جيش رافضي، ولا في الملوك الذين نصروا الإسلام وأقاموا وجاهدوا عدوه من هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمودة من هو رافضي».

وأكثر ما تجد الرافضة: إمَّا في الزنادقة المنافقين الملحدين، وإمَّا في جهال ليس لهم علم لا بالمنقولات ولا بالمعقولات، قد نشؤوا بالبوادي والجبال، أو تحيَّزوا عن المسلمين فلم يجالسوا أهل العلم والدين، وإمَّا في ذوي الأهواء ممَّن قد حصل له بذلك رياسة ومال، أو له نسب يتعصب له كفعل أهل الجاهلية.

---

(١) (٢/٦٨ - ٦٩).

(٢) (٦/١٧٩).

وأمَّا من هو عند المسلمين من أهل العلم والدين، فليس في هؤلاء رافضي؛ لظهور الجهل والظلم في قولهم، وتجد ظهور الرفض في شرِّ الطوائف كالنصيرية والإسماعيلية والملاحدة الطرقية، وفيهم من الكذب والخيانة وإخلاف الوعد ما يدلُّ على نفاقهم، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنَّه قال: (آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان)، زاد مسلم: (وإن صام وصلَّى وزعم أنَّه مسلم)[1]، وأكثر ما توجد هذه الثلاث في طوائف أهل القبلة في الرافضة»[2].

وقال أيضاً: «وأمَّا من رجع إلى ما ينقله مَن هو أجهل الناس المنقولات، وأبعد النَّاس عن معرفة أمور الإسلام، ومن هو معروف بافتراء الكذب الذي لا يروج إلا على البهائم»[3].

رابعاً: أنَّ الرافضة يأتون بشُبَهٍ واهية ظاهرة الفساد، وليسوا في ذلك كالمعتزلة أو غيرهم من المبتدعة.

قال ابن تيمية: «شبه الرافضة أظهر فساداً من شبه الخوارج والنواصب، والخوارج أصح منهم عقلاً وقصداً، والرافضة أكذب وأفسد ديناً»[4].

وقال أيضاً: «والرافضة وأمثالهم من أهل الجهل والظلم يحتجون بالحجَّة التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم، فإنَّه إن احتُج بنظيرها عليهم فسد قوله، ولكنَّ منتهاهم مجرَّد الهوى الذي لا علم معه، ومَن أضلُّ ممَّن اتبع هواه بغير هدى من الله، إنَّ الله لا يهدي القوم الظالمين»[5].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١٢) و (٣/ ١٨٠)، ومسلم (١/ ٧٨ – ٧٩)، والترمذي (٤/ ١٣٠).
(٢) (٢/ ٨٠ – ٨٢)، وانظر (٧/ ٢٨٦ – ٢٨٧).
(٣) (٦/ ١٧٩).
(٤) (٢/ ٦٣).
(٥) (٤/ ٣٥٨).

خامساً: أنَّ الرافضة ليس لهم القدرة على الحجاج والمناظرة.

قال ابن تيمية: «الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطرق النظر والمناظرة، ومعرفة الأدلَّة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها..»[1].

وقال في موضع آخر: «.. هذا من جنس حجج الرافضة، فإنَّهم لجهلهم لا يُحسنون أن يحتجوا، ولا يحسنون أن يكذبوا كذباً ينفق»[2].

وقال أيضاً: «.. فإن الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح، ولا يُقيمون حقّاً، ولا يهدمون باطلاً، لا بحجَّة وبيان، ولا بيدٍ وسنان»[3].

ولهذا بيَّن ابن تيمية: «أنَّ الرافضة وإن قالوا حقّاً، فلا يقدرون أن يدلُّوا عليه بدليل صحيح، لأنهم سدُّوا على أنفسهم كثيراً من طرق العلم، فصاروا عاجزين عن بيان الحق، حتى أنَّه لا يمكنهم تقرير إيمان علي على الخوارج، ولا تقرير إمامته على المروانية، ومن قاتله، فإن ما يستدل به على ذلك قد أطلق جنسه على أنفسهم؛ لأنهم لا يدرون ما يلزم أقوالهم الباطلة من التناقض والفساد، لقوة جهلهم، واتباعهم الهوى بغير علم»[4].

وإن كانت هذه الجهالات قد راجت وانتشرت عند متقدمي الرافضة، فإن أضعافها ظهر عند متأخريهم من المعاصرين، وليس المقام في هذا الكتاب بسط ذلك، لكن حسبك أن تطلع على فتاوى بعض مراجعهم أو تشاهد بعض قنواتهم الفضائية لتقف على ألوان من الجهالات والضلالات التي تكشف حماقاتهم وضعف عقولهم.

(١) (٤/ ٥٨).
(٢) (٤/ ٦٣)، وينفق: أي: يروج
(٣) (٤/ ٦٩).
(٤) (٦/ ٤٧٦).

المبحث الرابع
أئمة أهل البيت

لعلَّ موضوع الإمامة هو الموضوع الرئيس الذي يدور حوله كتاب ابن المطهر الحلي: (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة)، ولذا: فإنَّ أبرز الموضوعات التي تكلَّم عنها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في (منهاج السُّنَّة النَّبوية)، وسأشير في هذا المبحث - إن شاء الله - إلى أقسام الأئمة، ومنهج الرافضة في التلقي عن أئمتهم، ثم أختمه ببيان منهج أهل السُّنَّة في العصمة.

أقسام الأئمة الاثني عشر:

ذكر ابن تيمية أنَّ: «أصول الدين عند الإمامية أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة هي آخر المراتب، والتوحيد والعدل والنبوة قبل ذلك»[1].

ويقسم ابن تيمية الأئمة الاثني عشر أربعة أقسام:

القسم الأول: علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين - رضي الله تعالى عنهم - وهم صحابة أجلاء، لا يُشَك في فضلهم وإمامتهم، ولكن شَركهم في فضل الصحبة خلق كثير.

(١) (١/ ٩٩)، وانظر: (٣/ ٤٨٤) و (٥/ ١٧٦).

قال ابن تيمية: «. . وأمَّا سائر الاثني عشر، فهم أصناف: منهم من هو من الصحابة المشهود لهم بالجنَّة، كالحسن والحسين، وقد شركهم في ذلك الصحابة المشهود لهم بالجنة خلق كثير، وفي السابقين الأولين من هو أفضل منهما، مثل أهل بدر، وهما - رضي الله عنهما - وإن كانا سيدا شباب الجنَّة فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة، وهذا الصنِّف أكمل من ذلك الصنف. وإذا قال القائل: هما ولدا بنت رسول الله ﷺ وإبراهيم بن النبي ﷺ أقرب إليه منهما، وليس هو أفضل من السابقين الأولين، وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته، وكان لعثمان ولد من بنت النبي ﷺ. وإذا قيل: علي هو ابن عمه، قيل: في أعمام النبي ﷺ وبني عمه جماعة مؤمنون صحبوه: كحمزة، والعباس، وعبد الله والفضل ابني العباس، وكربيعة ابن الحارث بن عبد المطلب، وحمزة أفضل من العباس، وعلي وجعفر أفضل من غيرهما، وعلي أفضل من العباس، فعُلم أنَّ الفضل بالإيمان والتقوى لا بالنسب»[1].

القسم الثاني: علي بن الحسين، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر[2]، وهؤلاء من العلماء الثقات المعتدِّ بهم، وقد أشار ابن تيمية في مواضع عديدة إلى تقديرهم ومحبتهم، وجواز تقليدهم لمن عجز عن الاستدلال، حالهم في ذلك كحال بقية علماء الأمَّة.

قال ابن تيمية: «فلو قدّر من يجوز له التقليد إماماً من أئمة أهل البيت - كعلي ابن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وجعفر الصادق، وأمثالهم - لكان ذلك سائغاً جائزاً عند أهل السُّنَّة، لم تقل أهل السُّنَّة إنَّه لا يجوز - لمن يجوز له التقليد - تقليد هؤلاء وأمثالهم؛ بل أهل السُّنَّة متفقون على أنَّ تقليد الواحد من هؤلاء وأمثالهم كتقليد أمثالهم، يسوغ هذا لمن يسوغ له ذلك. وأكثر علماء السُّنَّة على أنَّ التقليد في الشرائع

(١) (٤/١٦٨ - ١٦٩).

(٢) موسى بن جعفر قد يُلحق بالقسم الثالث.

لا يجوز إلا لمن عجز عن الاستدلال»[1].

وقال في موضع آخر: «.. وإلا، فلا يقول أهل السُّنَّة: إن يحيى بن سعيد، وهشام بن عروة، وأبا الزناد، أولى بالاتباع من جعفر بن محمد، ولا يقولون: إنَّ الزهري، ويحيى بن أبي كثير، وحمَّاد بن أبي سليمان، ومنصور بن المعتمر، أولى بالاتباع من أبيه أبي جعفر الباقر، ولا يقولون: إنَّ القاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وسالم بن عبد الله، أولى بالاتباع من علي بن الحسين، بل كلّ واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله، ومصدَّق في ذلك، وما بيَّنه من دلالة الكتاب والسُّنَّة على أمر من الأمور فهو من العلم الذي يُستفاد منه، فهو مُصدَّق في الرواية والإسناد، مقبول في الدلالة والإرشاد، وإذا أفتى بفتيا وعارضه غيره، رُدَّ ما تنازعوا فيه إلى ا الله ورسوله كما أمر - سبحانه - بذلك، وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم، وهكذا كان المسلمون على عهد رسول الله ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين»[2].

وقال أيضاً: «وفي الاثني عشر من هو مشهور بالعلم والدين، كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر، وابنه جعفر بن محمد، وهؤلاء لهم حكم أمثالهم، ففي الأمَّة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم»[3].

وقال أيضاً: «سعيد بن المسيب وعلقمة، والأسود، والحسن البصري، وعطاء ابن أبي رباح.. ومن شاء الله من التابعين وتابعيهم، هؤلاء هم الأئمة فيما يُمكن الائتمام بهم فيه من الدين مع الائتمام بالملوك فيما يحتاج فيه إلى الائتمام بهم فيه من الدين. وعلي بن الحسين، وابنه، وجعفر بن محمد، وغيرهم، هم أيضاً من أئمة أهل السُّنَّة والجماعة بهذا الاعتبار. فلم تأتم الشيعة بإمام ذي علم وزهد إلا وأهل

---

(١) (٢/ ٢٤٣ - ٢٤٤).

(٢) (٤/ ١١٠ - ١١١).

(٣) (٤/ ١٧٠).

السُّنَّة يأتمّون به أيضاً، وبجماعات آخرين يشاركونهم في العلم والزهد، بل هم أعلم منه وأزهد»[1].

القسم الثالث: علي بن موسى الرضا، ومحمد بن علي بن موسى الجواد، وعلي ابن محمد بن علي العسكري، والحسن بن علي بن محمد العسكري.

وقد أثنى ابن تيمية على الأئمة الثلاثة علي بن الحسين، وابنه أبي جعفر، وجعفر ابن محمد، ثم قال: «وأمَّا من بعد الثلاثة كالعسكريَّيْن، فهؤلاء لم يظهر عليهم علمٌ تستفيده الأمَّة، ولا كان لهم يدٌ تستعين بها الأمَّة، بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه في الإسلام والدين ما في أمثالهم، وهو ما يعرفه كثيرمن عوام المسلمين، وأمَّا ما يختص به أهل العلم، فهذا لم يُعرف عنهم، ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة، ولو وجدوا ما يُستفاد لأخذوا، ولكن العلم يعرف مقصوده»[2].

وقال أيضاً: «وأمَّا مَنْ بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين بالعلم وتواريخهم، فإنَّ أولئك الثلاثة - يعني: علي بن الحسين، وابنه جعفر، وجعفر بن محمد - توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسانيد، وتوجد فتاويهم في الكتب المصنَّفة في فتاوى السلف، مثل كتب ابن المبارك، وسعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وأبي بكر بن أبي شيبة، وغير هؤلاء. وأمَّا من بعدهم فليس لهم رواية في الكتب الأمهات من كتب الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نُقل فيها فتاوى السلف، ولا لهم في التفسير وغيره أقوال معروفة، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له أهل - رضي الله عنهم أجمعين -، وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك»[3].

---

(١) (٤/ ١١٥ - ١١٦).

(٢) (٦/ ٣٨٧).

(٣) (٤/ ٥٦ - ٥٧).

وقال في موضع آخر: «وكلُّ من له عقل يعلم أن العسكريَّيْن بمنزلة أمثالهم ممَّن كان في زمانهما من الهاشميين ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم فيه أهل العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم كما يأخذون عن علماء زمانهم، وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين، وابن أبي جعفر، وابن ابنه جعفر بن محمد، فإنَّ هؤلاء الثلاثة - رضي الله عنهم - قد أخذ أهل العلم عنهم، كما كانوا يأخذون عن أمثالهم، بخلاف العسكريَّيْن ونحوهما، فإنَّه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئاً»[1].

القسم الرابع: محمَّد بن الحسن العسكري المنتظر.

قال ابن تيمية: «قد ذكر محمد بن جرير الطبري، وعبد الباقي بن قانع، وغيرهما من أهل العلم بالأنساب والتواريخ: أنَّ الحسن بن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب. والإمامية الذين يزعمون أنَّه كان له ولد يدَّعون أنَّه دخل السرداب بسامرَّاء وهو صغير، منهم من قال: عمره سنتان، ومنهم من قال: ثلاث، ومنهم من قال: خمس سنين، وهذا لو كان موجوداً معلوماً، لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسُّنَّة والإجماع أن يكون محضوناً عند من يحضنه في بدنه، كأمه، وأم أمه، ونحوهما من أهل الحضانة، وأن يكون ماله عند من يحفظه: إما وصيُّ أبيه إن كان له وصي، وإمَّا غير الوصي: إما قريب، وإما نائب لدى السلطان، فإنَّه يتيم لموت أبيه»[2].

وقال أيضاً: «فإنَّهم يدَّعون أنَّه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامرَّاء سنة ستين ومئتين أو نحوهما ولم يُميِّز بعد، بل كان عمره إمَّا سنتين، وإمَّا ثلاثاً، وإمَّا خمساً، أو نحو ذلك، وله الآن - على قولهم - أكثر من أربعمئة

---

(١) (٥/ ١٦٤ - ١٦٥).

(٢) (٤/ ٨٧).

وخمسين سنة، ولم يُرَ له عين ولا أثر، ولا سمع له حس ولا خبر، فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته، لكن يقولون: إن هذا الشخص الذي لم يره أحد، ولم يسمع له خبر، هو إمام زمانهم!!»[1].

من أجل ذلك فإنَّ الرافضة: «يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها، كالسرداب الذي بسامرَّاء، الذي يزعمون أنَّه غاب فيه، ومشاهد أُخر، وقد يُقيمون دابَّة - إمَّا بغلة وإمَّا فرساً وإمَّا غير ذلك - ليركبها إذا خرج، ويقيمون هناك - إمَّا في طرفي النهار وإمَّا في أوقات أُخر - من ينادي عليه بالخروج: يا مولانا اخرج، يا مولانا اخرج، ويشهرون السلاح، ولا أحد هناك يقاتلهم، وفيهم من يقوم في أوقات الصلاة دائماً لا يُصلي خشية أن يخرج وهو في الصلاة، فيشتغل بها عن خروجه وخدمته، وهم في أماكن بعيدة عن مشهده - كمدينة النبي ﷺ، إمَّا في العشر الأواخر من شهر رمضان، وإمَّا في غير ذلك - يتوجهون إلى المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه»[2].

والرافضة يعتقدون أن محمد بن الحسن: «إمام معصوم، فهم يوالون عليه ويعادون عليه كموالاة المشركين على آلهتهم، ويجعلونه ركناً في الإيمان لا يتم الدين إلا به، كما يجعل بعض المشركين آلهتهم كذلك»[3].

ومن غلوِّ الرافضة في إمامهم هذا، أنهم: «يجعلون الحلال والحرام معلقاً بالإمام المعدوم الذي لا حقيقة له، ثم يعملون بكلِّ ما يقول المنتسبون إليه إنه يحلله ويحرمه، وإن خالف الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة. حتى إن طائفتهم قد اختلفت على قولين: القول الذي لا يعرف قائله هو الحق؛ لأنه قول هذا الإمام المعصوم، فيجعلون

(١) (٥/ ١١٣ - ١١٤).
(٢) (١/ ٤٤ - ٤٦).
(٣) (١/ ٤٧).

الحلال ماحلله والحرام ما حرمه هذا الذي لا يوجد، وعند من يقول: إنه موجود لا يعرفه أحد، ولا يمكن لأحد أن ينقل عنه كلمة واحدة»[1].

رعاية أهل السُّنَّة لحقوق أهل البيت:

من تمام عدل أهل السُّنَّة والتزامهم بالكتاب والسُّنَّة: أنهم يُجلُّون أهل البيت ويحبونهم، ويرعون حقوقهم، ويعرفون لهم قدرهم ومكانتهم. وذمهم للرافضة لا يمنعهم من إعطاء كلِّ ذي حق حقه، بل إن أهل السُّنَّة أعظم إجلالاً لأهل البيت من الرافضة، وإجلالهم هذا منضبط بقواعد الكتاب والسُّنَّة، قال ابن تيمية: «ولا ريب أنَّ لآل محمد ﷺ حقّاً على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر بطون قريش، كما أنَّ قريشاً يستحقون من المحبة والموالاة ما لا يستحقه غير قريش من القبائل، كما أنَّ أجناس بني آدم، وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم، وفضل قريش على سائر العرب، وفضل بني هاشم على سائر قريش. وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره. والنصوص دلَّت على هذا القول، كقوله ﷺ في الحديث الصحيح: (إن الله اصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش، واصطفاني من بني هاشم)[2].

ولا ريب أنه قد ثبت اختصاص قريب بحكم شرعي، وهو كون الإمامة فيهم دون غيرهم، وثبت اختصاص بني هاشم بتحريم الصدقة عليهم من هذا الباب، فهم مخصصون بأحكام لهم وعليهم، وهذه الأحكام تثبت للواحد منهم وإن لم يكن رجلاً صالحاً، بل كان عاصياً، وأما نفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة، ومدح الله - عزَّ وجلَّ - للشخص المعين، وكرامته عند الله - تعالى -: فهذا لا يؤثر فيه النسب، وإنَّما يوثر فيه الإيمان والعمل الصالح، وهو التقوى، كما قال الله

(١) (١/ ٤٨ - ٤٩)، وانظر: (١/ ٨٩ و ١٢٢ - ١٢٣).
(٢) أخرجه مسلم(٤/ ١٧٨٢).

- تعالى -: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]»[1].

وقال في معرض حديثه عن إكرام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأهل البيت وتقديمهم على غيرهم: «كان يقدمهم في العطاء على جميع الناس، حتى إنَّه لمَّا وضع الديوان للعطاء، وكتب أسماء الناس، قالوا: نبدأ بك؟ قال: لا، ابدؤوا بأقارب رسول الله ﷺ، وضعوا عمر حيث وضعه الله، فبدأ ببني هاشم، وضمَّ إليهم بني المطلب؛ لأنَّ النبي ﷺ قال: (إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد، إنهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام)[2]، فقدم العباس وعليًّا والحسن والحسين، وفرض لهم أكثر ممَّا فرض لنظرائهم من سائر القبائل، وفضَّل أسامة بن زيد على ابنه عبد الله في العطاء، فغضب ابنه وقال: تُفضل عليَّ أسامة؟ قال: فإنَّه كان أحبُّ إلى رسول الله ﷺ منك، وكان أبوه أحبَّ إلى رسول الله من أبيك.

وهذا الذي ذكرناه من تقديمه بني هاشم وتفضيله لهم أمر مشهور عند جميع العلماء بالسير، لم يختلف فيه اثنان..»[3].

وقال أيضاً في معرض إكرام الشيخين لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهم -: «وعلي - رضي الله عنه - ما زالا مكرِّمين له غاية الإكرام بكلِّ طريق، مقدمين له، ولسائر بني هاشم، على غيرهم في العطاء، مقدمين له المرتبة والحرمة والمحبة والموالاة والثناء والتعظيم، كما يفعلان بنظرائه، ويفضلانه بما فضله الله - عزَّ وجلَّ - به على من ليس مثله، ولم يعرف عنهم كلمة سوء في علي قط؛ بل ولا في أحد من بني هاشم»[4].

---

(١) (٤/ ٥٩٩ - ٦٠١).

(٢) أخرجه: أحمد (٤/ ٨١) وأبو داود (٣/ ٢٠٠ - ٢٠١).

(٣) (٦/ ٣٣).

(٤) (٦/ ١٧٨).

أصول الشرعيات عند الرافضة وغلُوهم في الأئمة:

ذكر ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في عدَّة مواضع أنَّ الرفضة الإمامية أصَّلوا لهم أصولاً اعتمدوها في كلِّ ما يُنقل عن أئمة أهل البيت، وهذه الأصول هي:

الأصل الأول: إنَّ هؤلاء الأئمة معصومون كعصمة النبي ﷺ.

الأصل الثاني: إنَّ كل ما يقوله هؤلاء الأئمة منقولٌ عن النبي ﷺ.

الأصل الثالث: إنَّ إجماع العترة حجَّة، ثم يدَّعون أنَّ العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أنَّ ما يُنقل عن أحدهم فقد أجمعوا كلهم عليه[1].

قال ابن تيمية بعد أن ذكر هذه الأصول: «فهذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة كما سنبيِّن ذلك في موضعه، لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على الإجماع، إلا لكون المعصوم منهم، ولا على القياس وإن كان واضحاً جليًّا!!»[2].

وقال مرَّة أخرى: «فصاروا لذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل؛ بل خرجوا عن الفقه في الدين، كخروج الشعرة من العجين»[3].

وقال أيضاً: «وكلُّ عاقل يعرف دين الإسلام وتصوَّر هذا، فإنَّه يمجُّه أعظم ممَّا يمجُّ الملح الأجاج والعلقم، خاصة من كان له خبرة بطرق أهل العلم، خاصة مذاهب أهل الحديث وما عندهم من الروايات الصادقة التي لا ريب فيها عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى»[4].

---

(١) انظر: (١/ ٦٩) و(١٦٤ - ١٦٥) و(٦/ ٣٨٠).
(٢) (١/ ٦٩).
(٣) (٦/ ٣٨١).
(٤) (٥/ ١٦٥).

وقال أيضاً: «الإجماع عندهم ليس بحجَّة، بل لا يجوز أن تجتمع الأمة إلا إذا كان المعصوم فيهم، فإنَّ قول المعصوم وحده هو الحجَّة»[1].

فالرافضة إذاً بالغوا في أئمتهم، وجعلوا: «الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين»[2].

بل إنَّهم جعلوا الإمامة: «أحد أركان الإيمان»[3].

ومن غلوِّ الرافضة في الأئمة ادِّعاء أنَّ: «كلَّ واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال»[4].

والرافضة: «تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغاليتهم يقولون: إنَّهم أفضل من الأنبياء، لأنَّهم يعتقدون فيهم الإلهية كما اعتقدته النصارى في المسيح»[5].

«وكذلك الرافضة غلَوا في الرسل، بل الأئمة، حتى اتخذوهم أرباباً من دون الله، فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل، وكذَّبوا الرسول فيما أخبر به من توبة الأنبياء واستغفارهم»[6].

ولهذا: فإنَّ الغلوَّ لا يوجد في: «طائفة أكثر ممَّا يوجد فيهم، ومنهم من ادعى إلهية البشر، وادعى النبوة في غير النبي ﷺ، وادعى العصمة في الأئمة، ونحو ذلك ممَّا هو أعظم ممَّا يوجد في سائر الطوائف»[7].

---

(١) (٦/ ٤٣٦).
(٢) (١/ ٧٤).
(٣) (١/ ١٠٦).
(٤) (٤/ ١٠٤).
(٥) (١/ ٤٨١ - ٤٨٢).
(٦) (١/ ٤٧٤).
(٧) (٢/ ٣٤).

وتزعم الرافضة أنَّ: «كلَّ ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي ﷺ»[1].

ثم تَرَتَّب على هذا الغلوِّ أنَّ: «الرافضة تزعم أنَّ الدين مسلَّم إلى الأئمة، فالحلال ما حللوه، والحرام ما حرَّموه، والدين ما شرعوه»[2].

وحقيقة قول الرافضة إنَّهم: «يُريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء هو قول الرسول الذي بعثه الله إلى جميع المؤمنين، بمنزلة القرآن، والمتواتر من السُّنَّة»[3].

ومن عجائب بعضهم: ترجيحهم للقول الذي لا يُعرف قائله، قال ابن تيمية: «وقد رأيتُ طائفة من شيوخ الرافضة كابن العود الحلِّي يقول: إذا اختلفت الإمامية على قولين، أحدهما يُعرف قائله والآخر لا يُعرف قائله، كان القول الذي لا يُعرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتباعه؛ لأنَّ المنتظر المعصوم في تلك الطائفة.

وهذا غاية الجهل والضلال، فإنَّه بتقدير وجود المنتظر المعصوم لا يُعلم أنَّه قال ذلك القول، إذ لم ينقله عنه أحد، ولا عمَّن نقله عنه، فمن أين يجزم بأنَّه قوله؟!، ولِمَ لا يجوز أن يكون القول الآخر هو قوله، وهو لغيبته وخوفه من الظالمين لا يُمكنه إظهار قوله، كما يدَّعون ذلك فيه؟

فكان دين هؤلاء الرافضة مبنيًّا على مجهول ومعدوم، لا على موجود ولا معلوم، يظنون أنَّ إمامهم موجود معصوم، وهو مفقود معدوم، ولو كان موجوداً معصوماً، فهم معترفون بأنَّهم لا يقدرون أن يعرفوا أمره ونهيه، كما كانوا يعرفون أمر آبائه أو نهيهم»[4].

---

(١) (٢/ ٤٦٢) و (٥/ ١٦٤).
(٢) (١/ ٤٨٢) و (٥/ ١٧٦).
(٣) (٥/ ١٦٥).
(٤) (١/ ٨٩ - ٩٠) وانظر: (٦/ ٤٤٢).

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ تسليم الدين لشخص واحد - غير الرسول ﷺ - إفساد عظيم لدين الإسلام، حيث قال: «دعوى هؤلاء المخذولين أن دين الإسلام لا يحفظ ولا يفهم إلا بواحد معين، من أعظم الإفساد لأصول الدين، وهذا لا يقوله - وهو يعلم لوازمه - إلا زنديق ملحد، قاصد لإبطال الدين، ولا يروج هذا إلا على مفرط في الجهل والضلال»[(١)].

انحراف الرافضة في الأئمة:

مع ذلك الغلوّ والتعظيم الشديد للأئمة فإنَّ الرافضة وقعوا في الأمور الآتية:

الأمر الأول: اختلف الرافضة في تعيين أولئك الأئمة اختلافاً متبايناً، وكلُّ فِرقْة من فرقهم تدَّعي أنَّها هي التي على الحق، بدون حجَّة أو برهان[(٢)].

الأمر الثاني: مخالفة الرافضة لأئمتهم:

مع أنَّ الرافضة تغلو في الأئمة وتعظيمهم، إلا أنَّهم لم يأخذوا بأقوالهم ولم يقتدوا بهم، ولهذا قال ابن تيمية: «لا نُسلِّم أنَّ الإمامية أخذوا مذهبهم عن أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعليّ - رضي الله عنه - وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السُّنَّة والجماعة: توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم، فإن الثابت عن عليّ - رضي الله عنه - وأئمة أهل البيت من إثبات الصفات لله، وإثبات القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وغير ذلك من المسائل، كلّه يُناقض مذهب الرافضة، والنَّقل بذلك مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث إنَّ معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريّاً بأنَّ الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم»[(٣)].

---

(١) (٦/ ٤٦٤).

(٢) انظر: (٣/ ٣٦٩ - ٤٨٤) و (٤/ ١٧ - ١٨).

(٣) (٤/ ١٦ - ١٧).

وقال أيضاً: «ولكنَّ الإمامية تخالف أهل البيت في عامَّة أصولهم، فليس في أئمة أهل البيت - مثل: عليّ بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وابنه جعفر بن محمد الصادق - من كان يُنكر الرؤية أو يقول بخلق القرآن، أو يُنكر القدر، أو يقول بالنَّصِّ على عليّ، أو بعصمة الأئمة الاثني عشر، أو يسبُّ أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما -.

والمنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة، وكانت ممَّا يعتمد عليه أهل السُّنَّة، وشيوخ الرافضة معترفون بأنَّ هذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه عن كتاب ولا سنَّة، ولا عن أئمة أهل البيت، وإنَّما يزعمون أنَّ العقل دلَّهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، وهم في الحقيقة إنَّما تلقوه عن المعتزلة، وهم شيوخهم في التوحيد والعدل..»[1].

وقال في موضع آخر: «فهذه المقالات التي نُقلت في التشبيه والتجسيم لم نرَ النَّاس نقلوها عن طائفة من المسلمين أعظم ممَّا نقلوها عن قدماء الرافضة، ثم الرافضة حُرموا الصواب في هذا الباب كما حُرموه في غيره، فقدماؤهم يقولون بالتجسيم الذي هو قول غلاة المجسِّمة، ومتأخروهم يقولون بتعطيل الصفات موافقة لغلاة المعطِّلة من المعتزلة ونحوهم، فأقوال أئمتهم دائرة بين التعطيل والتمثيل، لم تعرف لهم مقالة متوسطة بين هذا وهذا.

وأئمة المسلمين من أهل بيت رسول الله ﷺ وغيرهم، متفقون على القول الوسط المغاير لقول أهل التمثيل وقول أهل التعطيل، وهذا ممَّا يُبيِّن مخالفة الرافضة لأئمة أهل بيت رسول الله ﷺ في أصول دينهم، كما هم مخالفون لأصحابه؛ بل ولكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ»[2].

(١) (٢/٣٦٨ - ٣٦٩).
(٢) (٢/٢٤٢ - ٢٤٣)، وانظر: (٢/٢٤٨ - ٢٥٦ و٣٦٧ - ٣٦٨).

الأمر الثالث: إنَّ الرافضة لا يهتمون بتمييز المنقولات عن الأئمة:

قال ابن تيمية: «وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأً، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث»[1].

وقال أيضاً: «وأمَّا شرعياتهم فعمدتهم فيها على ما يُنقل عن بعض أهل البيت، مثل أبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما، ولا ريب أنَّ هؤلاء من سادات المسلمين، وأئمة الدين، لأقوالهم من الحرمة والقدر ما يستحقه أمثالهم، لكنَّ كثيراً ممَّا يُنقل عنهم كذب، والرافضة لا خبرة لها بالأسانيد، والتمييز بين الثقافات وغيرهم، وهم في ذلك من أشباه أهل الكتاب، كل ما يجدونه في الكتب منقولاً عن أسلافهم قبلوه، بخلاف أهل السُّنَّة، فإنَّ لهم من الخبرة بالأسانيد ما يُميِّزون به بين الصدق والكذب»[2].

وقال أيضاً: «وأما الرافضة فلا يُميزون بين ما يصح نقله عن أئمتهم وما لا يصح، ولا يعرفون أدلتهم، ومآخذهم؛ بل هم من أهل التقليد بما يُقلدون فيه، وهم يعيبون هؤلاء الجمهور بالاختلاف، وفيما ينقلونه عمَّن يقلدونه من الاختلاف، وفيما لا ينقلونه عمَّن يقلدونه من الاختلاف ما لا يكاد يُحصى»[3].

---

(١) (١/ ٦٩).
(٢) (٥/ ١٦٢ - ١٦٣).
(٣) (٢/ ٤٧٥ - ٤٧٦).

الأمر الرابع: كذب الرافضة على أئمتهم:

لم يقف الرافضة مع أئمتهم عند حدِّ القصور في تمييز المنقولات عنهم، بل تعداه إلى الكذب والافتراء عليهم، قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى –: «الكذب على هؤلاء [يعني: الأئمة الاثني عشر] في الرافضة أعظم الأمور، خاصة على جعفر بن محمد الصادق، فإنَّه ما كُذب على أحد ما كُذب عليه، حتى نسبوا إليه كتاب الجفر والبطالة والهفت واختلاج الأعضاء وجدول الهلال وأحكام الرعود والبروق ومنافع سور القرآن وقراءة القرآن في المنام، وما يُذكر عنه من حقائق التفسير التي ذكر كثيراً منها أبو عبد الرحمن السلمي، وصارت هذه مكاسب للطرقية وأمثالهم، حتى زعم بعضهم أنَّ كتاب رسائل إخوان الصفا من كلامه، مع علم كلِّ عاقل يفهمها ويعرف الإسلام أنَّها تناقض دين الإسلام...

وفي الجملة: فمن جرَّب الرافضة في كتابهم وخطابهم علم أنَّهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق النَّاقل؟»[(١)].

الأمر الخامس: اتباع الرافضة لشيوخهم لا لأئمتهم:

يُشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى أنَّ حقيقة حال الرافضة اعتمادهم على شيوخهم، وليس على أقوال الاثني عشر....!.

قال ابن تيمية: «إنَّ الأئمة الذين يُدَّعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة، والمنتظر له غائب أكثر من أربعمئة وخمسين سنة، وعند آخرين هو معدوم لم يوجد، والذين يُطاعون: شيوخ من شيوخ الرافضة، أو كتب صنَّفها بعض شيوخ الرافضة، وذكروا أنَّ ما فيها منقول عن أولئك المعصومين، وهؤلاء الشيوخ المصنَّفون ليسوا معصومين بالاتفاق، ولا مقطوعاً لهم بالنجاة.

---

(١) (٢/ ٤٦٤ – ٤٦٧)، وانظر (٤/ ٥٤ – ٥٥).

فإذاً الرافضة لا يتبعون إلا أئمة لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم، فلم يكونوا قاطعين لا بنجاتهم ولا بنجاة أئمتهم الذين يُباشرونهم بالأمر والنهي، وهم أئمتهم حقّاً، وإنَّهم في انتسابهم إلى أولئك بمنزلة كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون إلى شيخ قد مات من مدَّة، ولا يدرون بمَ أمر؟ ولا عمَّ نهى؟ بل له أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدُّون عن سبيل الله، ويأمرونهم بالغلوِّ في ذلك الشيخ، وفي خلفائه، وأن يتخذوهم أرباباً..»[1].

الأمر السادس: سخافة قول الرافضة في أئمتهم:

مع أنَّ الإمامة عند الرافضة من أهم مطالب الدين، وأشرف مسائل المسلمين، إلا أنَّهم: «قد قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين!!»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً: «ثم إنَّه لـمَّا علم اسم ذلك الإمام ونسبه [يعني: المنتظر] ولم يظفر بشيء من مطلوبه، ولا وصل إليه شيء من تعليمه وإرشاده، ولا أمره ولا نهيه، ولا حصل به من جهته منفعة ولا مصلحة أصلاً، إلا إذهاب نفسه وماله، وقطع الأسفار، وطول الانتظار بالليل والنهار، ومعاداة الجمهور لداخل في سرداب، ليس له عمل ولا خطاب، ولو كان موجوداً بيقين لما حصل به منفعة لهؤلاء المساكين، فكيف وعقلاء الناس يعلمون أنَّه ليس معهم إلا الإفلاس، وأنَّ الحسن بن عليّ العسكري لم ينسل ولم يُعقب، كما ذكر ذلك محمد بن جرير الطبري، وعبد الباقي بن قانع، وغيرهما من أهل العلم بالنسب؟!..»[3].

وقال في موضع آخر لـمَّا تكلَّم عن الإمامة: «.. فإذا كان هذا هو أهم المطالب في الدين، فالإمامية أخسر النَّاس صفقة في الدين؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو

(١) (٣/ ٤٨٨ - ٤٨٩).
(٢) (١/ ١٠٠).
(٣) (١/ ١٢١ - ١٢٢).

الإمام المعدوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا، فلم يستفيدوا من أهم الأمور الدينية شيئاً من منافع الدنيا والدين»[1].

الأمر السابع: شرك الرافضة في أئمتهم:

من غلوِّ الرافضة في الأئمة أنهم حوَّلوا حبهم لهم إلى شرك وعبادة لغير الله - تعالى -، قال ابن تيمية: «.. وكذلك الرافضة غلَوا في الرسل؛ بل في الأئمة حتى اتخذوهم أرباباً من دون الله، فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل، وكذَّبوا الرسول فيما أخبر به من توبة الأنبياء واستغفارهم، فتجدهم يُعطلون المساجد التي أمر الله أن تُرفع ويُذكر فيها اسمه، فلا يُصلون فيها جماعة، وليس لها عندهم كبير حُرمة، وإن صلَّوا فيها صلوا وحداناً، ويُعظِّمون المشاهد المبنية على القبور، فيعكفون عليها مشابهة للمشركين، ويحجون إليها كما يحج الحاج إلى البيت العتيق، ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج إلى الكعبة، بل يسبُّون من لا يستغني بالحج إليها عن الحج الذي فرضه الله على عباده، ومن لا يستغني بها عن الجمعة والجماعة، وهذا من جنس دين النصارى والمشركين الذين يُفضلون عبادة الأوثان على عبادة الرحمن، وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنَّه قال: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) يُحذِّر ممَّا فعلوا[2].

وقد صنَّف شيخهم ابن النعمان، المعروف عندهم بالمفيد - وهو شيخ الموسوي والطوسي - كتاباً سمَّاه: (مناسك المشاهد)!!، جعل قبور المخلوقين تُحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أوَّل بيت وضع للناس، فلا يُطاف إلا به، ولا يُصلى إلا إليه، ولم يأمر الله إلا بحجه.

---

(١) (١/ ٨٠).

(٢) أخرجه: البخاري (١/ ٩١) (٢/ ٨٨ و ١٠٢ - ١٠٣)، ومسلم (١/ ٣٧٦ - ٣٧٧)، وأبو داود (٣/ ٢٩٤)، والنسائي (٢/ ٣٣) (٥/ ٧٨).

وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين؛ بل هذا من دين المشركين»[١].

وقال في موضع آخر: «وكذلك الغلاة في العصمة يُعرضون عمَّا أمروا به من طاعة أمرهم [يعني: الأنبياء] والاقتداء بأفعالهم إلى ما نهوا عنه من الغلوِّ والإشراك بهم، فيتخذونهم أرباباً من دون الله، يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم، ويدخلون فيما حرَّمه الله - تعالى - ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارى»[٢].

الأمر الثامن: مشابهة الرافضة للنصارى في تعظيمهم للأئمة:

قال ابن تيمية: «النصارى يزعمون أن الحواريين الذين اتبعوا المسيح أفضل من إبراهيم وموسى وغيرهما من الأنبياء والمرسلين، ويزعمون أن الحواريين رسل الله شافههم الله بالخطاب؛ لأنهم يقولون: إن الله هو المسيح، ويقولون أيضاً: إن المسيح ابن الله.

والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، وغاليتهم يقولون: إنهم أفضل من الأنبياء، لأنهم يعتقدون فيهم الإلهية كما اعتقدته النصارى في المسيح.

والنصارى يقولون: إن الدين مسلَّم للأحبار والرهبان، فالحلال ما حللوه، والحرام ما حرموه، والدين ما شرعوه.

والرافضة تزعم أنَّ الدين مُسلَّم إلى الأئمة، فالحلال ما حللوه، والحرام ما حرموه، والدين ما شرعوه.

---

(١) (١/ ٤٧٤ - ٤٧٦).
(٢) (٢/ ٤٣٥) وانظر: (٢/ ٤١١) (٣/ ٤١٨ - ٤١٩).

وأما من دخل في غلوِّ الشيعة كالإسماعيلية الذين يقولون بإلهية الحاكم ونحوه من أئمتهم، ويقولون: إن محمد بن إسماعيل نسخ شريعة محمد بن عبد الله، وغير ذلك من المقالات التي هي من مقالات الغالية من الرافضة، فهؤلاء شر من أكثر الكفار من اليهود والنصارى والمشركين، وهم ينتسبون إلى الشيعة يتظاهرون بمذاهبهم»[1].

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر انحراف النصارى وغلوهم: «وكذلك الرافضة موصوفون بالغلو عند الأمة، فإنَّ فيهم من ادَّعى الإلهية في علي، وهؤلاء شر من النصارى، وفيهم من ادَّعى النبوة فيه، ومن أثبت نبيًّا بعد محمد فهو شبيه بأتباع مسيلمة الكذاب وأمثاله من المتنبئين، إلا أن عليًّا - رضي الله عنه - بريء من هذه الدعوة، بخلاف من ادَّعى النبوة لنفسه كمسيلمة وأمثاله.

وهؤلاء الإمامية يدعون ثبوت إمامته بالنص، وأنه كان معصوماً هو وكثير من ذريته، وأن القوم ظلمو وغصبوه.

ودعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة؛ فإن المعصوم يجب ابتاعه في كل ما يقول، لا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء...».

إلى أن قال: «فمن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكلِّ ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها»[2].

الأمر التاسع: غدر الرافضة بأئمتهم:

على الرغم من زعم الرافضة تعظيم الأئمة، إلا أنهم كانوا يخذلونهم ويغدرون بهم، ممَّا يدلّ على أن حبهم لهم ليس إلا زوراً وادِّعاءً!.

---

(١) (١/ ٤٨١ - ٤٨٢).
(٢) (٦/ ١٨٧ - ١٨٨).

قال ابن تيمية: «وأما الشيعة فهم دائماً مغلوبون مقهورون منهزمون، وحبهم للدنيا وحرصهم عليها ظاهر؛ ولهذا كاتبوا الحسين - رضي الله عنه - فلما أرسل إليهم ابن عمه، ثم قدم بنفسه غدروا به، وباعوا الآخرة بالدنيا، وأسلموه إلى عدوه، وقاتلوه مع عدوه، فأي زهد عند هؤلاء؟، وأي جهاد عندهم؟!.

وقد ذاق منهم علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - من الكاسات المرة ما لا يعلمه إلا الله، حتى دعا عليهم فقال: اللهم قد سئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شرًّا مني، وقد كانوا يغشونه ويكاتبون من يحاربه، ويخونونه في الولايات والأموال...

فأولئك خيار الشيعة، وهم من شر الناس معاملة لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، وابنيه سبطي رسول الله ﷺ وريحانتيه في الدنيا: الحسن والحسين، وأعظم الناس قبولاً للوم اللائم في الحق، وأسرع الناس إلى فتنة، وأعجزهم عنها، يغرون من يظهرون نصره من أهل البيت، حتى إذا اطمأن إليهم ولامهم عليه اللائم، خذلوه وأسلموه وآثروا عليه الدنيا.

ولهذا: أشار عقلاء المسلمين ونصحاؤهم على الحسين ألَّا يذهب إليهم، مثل: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وغيرهم، لعلمهم بأنهم يخذلونه ولا ينصرونه، ولا يوفون له بما كتبوا به إليه، وكان الأمر كما رأى هؤلاء»[(١)].

منهج أهل السُّنَّة في العصمة:

بعد هذا العرض لمنهج الرافضة في التلقي عن أئمتهم وأشياخهم، أنتقل إلى عرض منهج أهل السُّنَّة في هذا الباب؛ حتى تتبين سلامة منهجهم واستقامته:

---

(١) (٢/ ٩٠ - ٩٢).

أولاً: الطاعة المطلقة لا تكون لمخلوق إلا للرسل - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «والرسول ﷺ هو المبلِّغ عن الله أمره ونهيه، فلا يُطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو، فإذا جُعل الإمام والشيخ كأنَّه إله يُدعى مع مغيبه وبعد موته، ويستغاث به، ويطلب منه الحوائج - والطاعة إنَّما هي لشخص حاضر يأمر بما يُريد وينهى عمَّا يُريد - كان الميت مُشبَّها بالله - تعالى -، والحيُّ مُشبَّها برسول الله ﷺ، فيخرجون عن حقيقة الإسلام الذي أصله شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أنَّ محمداً رسول الله»[1].

وقال ابن تيمية في موضع آخر: «.. الإمام الذي شهد له بالنجاة: إمَّا أن يكون هو المطاع في كلِّ شيء وإن نازعه غيره من المؤمنين، وإمَّا هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله، وفيما يقوله باجتهاده إذا لم يعلم أنَّ غيره أولى منه، ونحو ذلك فإن كان الإمام هو الأول، فلا إمام لأهل السُّنَّة بهذا الاعتبار إلا رسول الله ﷺ، فإنَّه ليس عندهم من يجب أن يُطاع في كلِّ شيء إلا رسول الله ﷺ، وهم يقولون كما قال مجاهد والحاكم ومالك وغيرهم: (كلُّ أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ)، وهم يشهدون لإمامهم أنَّه خير الخلائق، ويشهدون بأنَّ كل من ائتمَّ به، ففعل ما أمر به وترك كل ما نهى عنه، دخل الجنَّة....

وإن أرادوا بالإمام الإمام المقيَّد، فذاك لا يوجب أهل السُّنَّة طاعته، إن لم يكن ما أمر به موافقاً لأمر الإمام المطلق رسول الله ﷺ، وهم إذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه، فإنَّما هم مطيعون لله ورسوله..»[2].

---

(١) (٣/ ٤٩٠).
(٢) (٣/ ٥٠٣ - ٥٠٤).

وقال أيضاً: «المعصوم تجب طاعته مطلقاً بلا قيد، ومخالفه يستحق الوعيد، والقرآن إنَّما أثبت هذا في حق الرسول خاصة، قال - تعالى -: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]، فدلَّ القرآن في غير موضع على أنَّ من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط في ذلك معصوماً آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قُدِّر أنَّه أطاع من ظنّ أنَّه معصوم، فالرسول ﷺ هو الذي فرَّق الله به بين أهل الجنَّة وأهل النَّار، وبين الأبرار والفجار، وبين الحق والباطل، وبين الغي والرشاد، والهدى والضلال، وجعله القسيم الذي قسَّم الله به عباده إلى شقي وسعيد، فمن اتبعه فهو السعيد، ومن خالفه فهو الشقي، وليست هذه المرتبة لغيره.

ولهذا اتفق أهل العلم - أهل الكتاب و السُّنَّة - على أنَّ كلَّ شخص سوى الرسول فإنَّه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ، فإنَّه يجب تصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أمر، فإنَّه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، وهو الذي يُسأل الناس عن يوم القيامة، كما قال - تعالى -: ﴿فَلَنَسْئَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْئَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]..»[١].

ثانياً: أهل السُّنَّة لا ينتصرون إلا لقول الرسول ﷺ:

قال ابن تيمية: «فليس الضلال والغي في طائفة من طوائف الأمَّة أكثر منه في الرافضة، كما أنَّ الهدى والرشاد والرحمة ليس في طائفة من طوائف الأمَّة أكثر منه في أهل الحديث والسُّنَّة المحضة، الذين لا ينتصرون إلا لرسول الله ﷺ، فإنَّهم خاصته، وهو إمامهم المطلق الذي لا يغضبون لقول غيرهم إلا إذا اتبع قوله، ومقصودهم: نصر الله ورسوله»[٢].

(١) (٦/ ١٩٠ - ١٩١)، وانظر: (٤/ ١٨٢) و (٦/ ٤٥٢).
(٢) (٦/ ٣٦٨).

وذكر في موضع آخر أنَّ الصواب مع أهل السُّنَّة والحديث دائماً، ولهذا فإن: «من وافقهم كان الصواب معه دائماً لموافقته إيَّاهم، ومن خالفهم فإنَّ الصواب معهم دونه في جميع أمور الدين، فإن الحق مع الرسول، فمن كان أعلم بسنته وأتبع لها كان الصواب معه، وهؤلاء هم الذين لا ينتصرون إلا لقوله، ولا يضافون إلا إليه، وهم أعلم الناس بسنته وأتبع لها، وأكثر سلف الأمَّة كذلك، لكن التفرّق والاختلاف كثير في المتأخرين، والذين رفع الله قدرهم في الأمة هو بما أحيوه من سنته ونصرته، وهكذا سائر طوائف الأمَّة، بل سائر طوائف الخلق، كلّ خير معهم فيما جاءت به الرسل عن الله، وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهة الرسل»[(١)].

ثالثاً: ليس أحدٌ من البشر واسطة بين الله وخلقه في الخلق والرزق:

قال ابن تيمية: «ليس أحد من البشر واسطة بين الله وخلقه في رزقه وخلقه، وهداه ونصره، وإنَّما الرسل وسائط في تبليغ رسالاته، لا سبيل لأحد إلى السعادة إلا بطاعة الرسل، وأما خلقه ورزقه، وهداه ونصره: فلا يقدر عليه إلا الله تعالى، فهذا لا يتوقف على حياة الرسل وبقائهم؛ بل ولا يتوقف نصر الخلق ورزقهم على وجود الرسل أصلاً، بل قد يخلق الله ذلك بما شاء من الأسباب بواسطة الملائكة أو غيرهم وقد يكون لبعض البشر في ذلك من الأسباب ما هو معروف في البشر، وأما كون ذلك لا يكون إلا بواسطة البشر، أو أنَّ أحداً من البشر يتولى ذلك كله، ونحو ذلك: فهذا كله باطل»[(٢)].

رابعاً: الردُّ عند التنازع لا يكون إلا لله وللرسول ﷺ:

ذكر ابن تيمية قول الله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ

(١) (٥/ ١٨٢)، وانظر (٤/ ٢٤١).
(٢) (١/ ٩٧).

الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [النساء: ٥٩]، ثم قال: «فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالردِّ إليه، فدلَّ القرآن على أنَّه لا معصوم إلا الرسول ﷺ»[١].

وقال في موضع آخر بعد ذكره للآية السابقة: «فلم يأمرنا بالردِّ عند التنازع إلا إلى الله والرسول، فمن أثبت شخصاً معصوماً غير الرسول: أوجب ردّ ما تنازعوا فيه إليه، لأنَّه لا يقول عنده إلا الحق كالرسول. وهذا خلاف القرآن»[٢].

خامساً: مقالة أهل السُّنَّة في العصمة:

ذكر ابن تيمية بأنَّ أهل السُّنَّة: «متفقون على أنَّ الأنبياء معصومون فيما يبلِّغونه عن الله - تعالى -، وهذا هو مقصود الرسالة، فإنَّ الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقرَّ في ذلك شيء من الخطأ»[٣].

ولهذا: فإن الرسول ﷺ: «معصوم في التبليغ بالاتفاق، والعصمة المتفق عليها: أنَّه لا يُقرّ على خطأ في التبليغ بالإجماع»[٤].

فالرسول ﷺ هو المعصوم: «الذي لا ريب في عصمته، وهو رسول الله ﷺ الذي أرسله بالهدى ودين الحق بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، الذي أخرج به الناس من الظلمات إلى النور، وهداهم به إلى صراط العزيز الحميد، الذي فرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والغي والرشاد، والنور والظلمة، وأهل السعادة وأهل الشقاوة..»[٥].

---

(١) (٣/ ٣٨١).
(٢) (٦/ ١٩٠).
(٣) (١/ ٤٧٠ - ٤٧١)، وانظر: (٢/ ٣٩٦) و (٣/ ٣٧٢).
(٤) (٢/ ٤١٠).
(٥) (٦/ ٤١٧)، وانظر: (٦/ ٣٨٤).

من أجل ذلك: فإنَّ أهل الحديث: «جعلوا الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو إمامهم المعصوم، عنه يأخذون دينهم، فالحلال ما حللّه، والحرام ما حرَّمه، والدين ما شرعه، وكلّ قول يُخالف قوله فهو مردود عندهم، وإن كان الذي قاله من خيار المسلمين وأعلمهم، وهو مأجور فيه على اجتهاده، لكنهم لا يُعارضون قول الله وقول رسوله بشيء أصلاً: لا نقل نُقل عن غيره، ولا رأي رآه غيره.

ومن سواه من أهل العلم فإنَّما هم وسائط في التبليغ عنه: إمَّا للفظ حديثه، وإمَّا لمعناه، فقوم بلَّغوا ما سمعوا منه من قرآن وحديث، وقوم تفقَّهوا في ذلك وعرفوا معناه، وما تنازعوا فيه ردُّوه إلى الله والرسول»[١].

سادساً: لا عصمة لأحد بعد الرسول ﷺ:

قال ابن تيمية: «والقاعدة الكلية في هذا: ألَّا نعتقد أنَّ أحداً معصوم بعد النبي ﷺ؛ بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ»[٢].

وقال أيضاً: «أهل السُّنَّة عندهم أن أهل بدر كلُّهم في الجنة، وكذلك أمهات المؤمنين: عائشة وغيرها، وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير: هم سادات أهل الجنَّة بعد الأنبياء، وأهل السُّنَّة يقولون: إنَّ أهل الجنَّة ليس من شرطهم سلامتهم من الخطأ، بل ولا عن الذنب؛ بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويتوب منه، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ولو لم يتب منه فالصغائر مغفورة باجتناب الكبائر عند جماهيرهم؛ بل وعند الأكثرين منهم أنَّ الكبائر قد تمحى بالحسنات التي هي أعظم منها، وبالمصائب المكفرة وغير ذلك»[٣].

---

(١) (٥/ ١٦٥ - ١٦٦).
(٢) (٦/ ١٩٦).
(٣) (٤/ ٣١٠).

سابعاً: العصمة لمجموع الأمَّة:

بعد أن تبين أنَّ العصمة لا تكون لأحد إلا لرسول الله ﷺ، يبين هنا ابن تيمية أن من فضل الله - تعالى - على هذه الأمة أنْ ضَمن لمجموعها العصمة، وأنها لا تجتمع على ضلالة، فقال: «والله - تعالى - قد ضمن العصمة للأمَّة، فمن تمام العصمة أن يجعل عدداً من العلماء وإن أخطأ الواحد منهم في شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق، ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ في مسائل، كبعض المسائل التي أوردها، كان الصواب في قول الآخر، فلم يتفق أهل السُّنَّة على ضلالة أصلاً»[1].

وقال أيضاً: «.. فلهذا لم يجتمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة واحدة، والحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو ممَّا جاء به الرسول، وكل ما خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع، فإنَّما يُخالف رسول الله ﷺ، بل من خالف مذاهبهم في الشرائع العملية كان مخالفاً للسنَّة الثابتة..».

إلى أن قال: «أهل الحديث لا يتفقون إلا على ما جاء عن الله ورسوله وما هو منقول عن الصحابة، فيكون الاستدلال بالكتاب والسُّنَّة وبإجماع الصحابة مغنياً عن دعوى إجماع ينازع في كونه حجة بعض الناس، وهذا بخلاف من يدَّعي إجماع المتأخرين من أهل المدينة إجماعاً، فإنَّهم يذكرون ذلك في مسائل لا نص فيها؛ بل النص على خلافها، وكذلك المدّعون إجماع العترة يدَّعون من الإجماع الذي يزعمون أنَّه حجَّة.

---

(١) (٣/ ٤٠٨ - ٤٠٩).

وأمَّا أهل الحديث: فالنصوص الثابتة عن رسول الله ﷺ هي عمدتهم، عليها يُجمعون إذا أجمعوا، خاصة وأئمتهم يقولون: لا يكون قط إجماع صحيح على خلاف نصٍّ إلا ومع الإجماع نصٌّ ظاهر معلوم، يُعرف أنَّه معارض لذلك النصِّ الآخر، فإذا كانوا لا يُسوِّغون أن تعارض النصوص بما يُدَّعى من إجماع الأمَّة، لبطلان تعارض النص والإجماع عندهم، فكيف إذا عورضت النصوص بما يُدَّعى من إجماع العترة أو أهل المدينة؟!»[1].

وقال أيضاً في بيان الواجب على المسلم: «.. ويعلم أنَّ أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عامًّا، إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عامّاً، إلا للصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - فإنَّ الهدى يدور مع الرسول حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء، فإنَّهم قد يُجمعون على خطأ؛ بل كلّ قول قالوه وليقله غيرهم من الأئمة لا يكون إلا خطأ، فإنَّ الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مُسلَّماً إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم..»[2].

ثامناً: لا مصلحة في عصمة الإمام إلا وهي حاصلة بعصمة الرسول ﷺ:

قال ابن تيمية: «.. العلم الديني الذي يحتاج إليه الأئمة والأمة نوعان: علم كلي، كإيجاب الصلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والزكاة، والحج، وتحريم الزنى، والسرقة، والخمر، ونحو ذلك. وعلم جزئي، كوجوب الزكاة على هذا، ووجوب إقامة الحد على هذا، ونحو ذلك.

---

(١) (٥/١٦٦ - ١٦٧).

(٢) (٥/٢٦٢)، وانظر: (٦/٤٠٩ و ٤٦١).

فأما الأول، فالشريعة مستقلة به، لا تحتاج فيه إلى الإمام، فإنَّ النبي إمَّا أن يكون قد نصَّ على كليات الشريعة التي لا بدَّ منها، وإمَّا ترك منها ما يحتاج إلى القياس، فإن كان الأول ثبت المقصود، وإن كان الثاني، فذلك القدر يحصل بالقياس.

وإن قيل: بل ترك فيها ما لا يُعلم بنصه ولا بالقياس؛ بل بمجرد قول المعصوم، كان هذا المعصوم شريكاً في النبوة لم يكن متبعاً له، وهذا لا يكون إلا نبيًّا، فأما من لا يكون إلا خليفة لنبي فلا يستقل دونه..

فالإمام لا يمكنه الأمر والنهي لجميع رعيته إلا بالقضايا الكلية العامة. وكذلك إذا ولَّى نائباً لا يمكنه أن يعهد إليه إلا بقواعد كلية عامة، ثم النظر في دخول الأعيان تحت تلك الكليات، أو دخول نوع خاص تحت أعم منه، لا بدَّ فيه من نظر المتولي واجتهاده، وقد يصيب تارة ويخطئ أخرى.

فإن اشترط عصمة كلِّ واحد اشترط عصمة النواب في تلك الأعيان، وهذا منتف بالضرورة واتفاق العقلاء، وإن اكتفى بالكليات، فالنبي يمكنه أن ينصَّ على الكليات، كما جاء به نبينا ﷺ...

فتبين بذلك أنه لا مصلحة في عصمة الإمام إلا وهي حاصلة بعصمة الرسول، ولله الحمد والمنة، والواقع يوافق هذا، وإنا رأينا كل من كان إلى اتباع السُّنَّة والحديث واتباع الصحابة أقرب، كانت مصلحتهم في الدنيا والدين أكمل، وكل من كان أبعد من ذلك كان بالعكس..»[1].

تاسعاً: التفاضل عند أهل السُّنَّة إنما يكون بالتقوى لا بمجرد النسب:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الأمور الخارجية عن نفس الإيمان والتقوى، لا يحصل بها فضيلة عند الله - تعالى -، وإنما يحصل بها الفضيلة عند الله إذا كانت

(١) (٦/ ٤١٠ - ٤١٦).

معينة على ذلك، فإنها من باب الوسائل لا المقاصد، كالمال والسلطان والقوة والصحة ونحو ذلك، فإنَّ هذه الأمور لا يفضل بها الرجل عند الله إلا إذا أعانته على طاعة الله بحسب ما يعينه.

قال الله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣]، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنَّه سئل: أي الناس أكرم؟، قال: (أتقاهم لله)، قيل: ليس عن هذا نسألك، قال: (يوسف نبي الله، بن يعقوب نبي الله، بن إسحاق نبي الله، بن إبراهيم خليل الله)، قيل: ليس عن هذا نسألك، قال: (أفعن معادن العرب تسألوني؟: الناس معادن؛ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)(١).

بيَّن لهم أولاً: أن أكرم الخلق عند الله أتقاهم، وإن لم يكن ابن نبي ولا أبا نبي، فإبراهيم ﷺ أكرم على الله من يوسف، وإن كان أبوه آزر، وكذلك نوح أكرم على الله من إسرائيل، وإن كان هذا أولاده أنبياء، وذاك أولاده ليسوا بأنبياء.

فلما ذكروا أنه ليس مقصودهم إلا الأنساب، قال لهم: فأكرم أهل الأنساب من انتسب إلى الأنبياء، وليس في ولد آدم مثل يوسف، فإنَّه نبي ابن نبي ابن نبي ابن نبي.

فما أشاروا إلى أنه ليس مقصودهم إلا ما يتعلق بهم، قال: (أفعن معادن العرب تسألوني؟: الناس معادن، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)، بيَّن أن الأنساب كالمعادن، فإن الرجل يتولد منه كما يتولد من المعدن الذهب والفضة، ولا ريب أن الأرض التي تنبت الذهب أفضل من الأرض التي تنبت الفضة، فهكذا من عرف أنه يلد الأفاضل، كان أولاده أفضل ممَّن عرف أنه يلد المفضول، لكن هذا سبب ومظنة، وليس هو لازماً، فربما تعطلت أرض الذهب، وربما قلَّ نبتها، فحينئذ

(١) أخرجه: البخاري (٤/ ١٤٠، ١٤٨، ١٧٨)، ومسلم (٤/ ٢٠٣١ – ٢٠٣٢).

تكون أرض الفضة أحب إلى الإنسان من أرض معطلة، والفضة الكثيرة أحب إليهم من ذهب قليل لا يماثلها في القدر.

فلهذا كانت أهل الأنساب الفاضلة يُظنُّ بهم الخير، ويكرمون لأجل ذلك، فإذا تحقق من أحدهم خلاف ذلك، كانت الحقيقة مقدمة على المظنة. وأما ما عند الله فلا يثبت على المظانِّ ولا على الدلائل، إنما يثبت على ما يعلمه هو من الأعمال الصالحة، فلا يحتاج إلى دليل، ولا يجتزئ بالمظنَّة.

فلهذا كان أكرم الخلق عنده أتقاهم، فإذا قُدِّر تماثل اثنين عنده في التقوى تماثلاً في الدرجة، وإن كان أبو أحدهما أو ابنه أفضل من أبي الآخر أو ابنه، لكن إن حصل له بسبب نسبه زياده في التقوى كان أفضل لزيادة تقواه.

ولهذا حصل لأزواج النبي ﷺ - إذا قَنَتْنَ لله ورسوله وعملْنَ صالحاً - لا لمجرد المصاهرة، بل لكمال الطاعة، كما أنهنَّ لو أتيْنَ بفاحشة مبيِّنة لضوعف لهنَّ العذاب ضعفين، لقبح المعصية.

فإن هذا الشرف إذا ألزم نفسه التقوى، كان تقواه أكمل من تقوى غيره. كما أن الملك إذا عدل كان عدله أعظم من عدل الرجل في أهله، ثم إن الرجل إذا قصد الخير قصداً جازماً، وعمل منه ما يقدر عليه، كان له أجر كامل...

ولهذا لم يثنِ الله على أحد في القرآن بنسبه أصلاً: لا على ولد نبي، ولا على أبي نبي، وإنما أثنى على الناس بإيمانهم وأعمالهم، وإذا ذكر صنفاً وأثنى عليهم، فلما فيهم من الإيمان والعمل، لا لمجرد النسب.

ولما ذكر الأنبياء - ذكرهم في الأنعام - وهم ثمانية عشر نبياً، قال: ﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٨٧]، فبهذا

حصلت الفضيلة باجتبائه - سبحانه وتعالى - وهدايته إياهم إلى صراط مستقيم، لا بنفس القرابة.

وقد يوجب النسب حقوقاً، ويوجب لأهله حقوقاً، ويعلق فيه أحكاماً من الإيجاب والتحريم والإباحة، لكن الثواب والعقاب، والوعد والوعيد، على الأعمال لا على الأنساب.

ولما قال - تعالى -: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤]، كان هذا مدحاً لهذا المعدن الشريف، لما فيهم من الإيمان والعمل الصالح.

ومن لم يتصف بذلك منهم لم يدخل في المدح، كما في قوله - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وقال - تعالى -: ﴿وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَى إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [الصافات: ١١٣].

وفي القرآن الثناء والمدح للصحابة بإيمانهم وأعمالهم في غير آية، كقوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاًّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]، . . .

وهكذا في القرآن الثناء على المؤمنين من الأمة: أولها وآخرها، على المتقين، والمحسنين، والمقسطين، والصالحين، وأمثال هذه الأنواع.

وأما النسب: ففي القرآن إثبات حق لذوي القربى كما ذكروا في آية الخمس والفيء، وفي القرآن الأمر بالصلاة على النبي ﷺ، وقد فُسر ذلك بأن يُصلى عليه وعلى آله. وفي القرآن الأمر بمحبة الله ومحبة رسوله، ومحبة أهله من تمام محبته. وفي القرآن أن أزواجه أمهات المؤمنين.

وليس في القرآن مدح أحد لمجرد كونه من ذوي القربى وأهل البيت، ولا الثناء عليهم بذلك، ولا ذكر استحقاقه الفضيلة عند الله بذلك، ولا تفضيله على من يساويه في التقوى بذلك، وإن كان قد ذكر ما ذكره من اصطفاء آل إبراهيم واصطفاء إسرائيل، فذاك أمر ماض، فأخبرنا به في جعله عبرة لنا، فبيَّن مع ذلك أن الجزاء والمدح بالأعمال، ولهذا ذكر ما ذكره من اصطفاء بني إسرائيل، وذكر ما ذكره مِن كفر من كفر منهم، وذنوبهم، وعقوبتهم، فذكر فيهم النوعين: الثواب والعقاب، وهذا مَن تمام تحقيق أن النسب الشريف قد يقترن به المدح تارة، إن كان صاحبه من أهل الإيمان والتقوى، وإلا فإنَّ ذمَّ صاحبه أكثر، كما كان الذم لمن ذم من بني إسرائيل وذرية إبراهيم، وكذلك المصاهرة.

قال - تعالى -: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١٠﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحريم: ١٠ - ١١]. . . »[١].

عاشراً: طاعة الأئمة والولاة في المعروف لا في المعاصي:

قال ابن تيمية: « . . النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين، الذين لهم سلطان يقدرون به سياسة النَّاس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً.

(١) (٨/ ٢١٤ - ٢٢٣)، وانظر: (٤/ ٣٥٣)، (٤/ ٦٠٢ - ٦٠٨).

كما أمر النبي ﷺ بالاجتماع والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقاً، بل أمر بطاعتهم في طاعة الله دون معصيته وهذا يُبيِّن أنَّ الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين»[1].

وذكر أيضاً أنَّ أهل السُّنَّة: «لا يوجبون طاعة الإمام في كلِّ ما يأمر به؛ بل لا يوجبون طاعته إلا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة، فلا يُجوزون طاعته في معصية الله وإن كان إماماً عادلاً، وإذا أمرهم بطاعة الله فأطاعوه - مثل أن يأمرهم بإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والصدق، والعدل، والحج، والجهاد في سبيل الله - فهم في الحقيقة إنَّما أطاعوا الله، والكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله، ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق بها، كما أنَّه إذا تكلَّم بحق لم يجُزْ تكذيبه، ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق، فأهل السُّنَّة لا يُطيعون ولاة الأمور مطلقاً، إنَّما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول ﷺ، كما قال - تعالى -: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يذكر لهم طاعة ثالثة، لأنَّ ولي الأمر لا يُطاع طاعة مطلقة إنَّما يُطاع في المعروف»[2].

حادي عشر: الأئمة عند أهل السُّنَّة ليسوا محصورين في عدد معين:

عندما قال ابن المطهر الرافضي في معرض ذمِّه لأهل السُّنَّة: «ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين»، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا حق، وذلك أن الله - تعالى - قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يوقتهم بعدد معين.

وكذلك النبي ﷺ في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة، لم يوقت لولاة الأمور في عدد معين، ففي الصحيحين عن أبي ذر قال: (إن خليلي أوصاني: أن أسمع وأطيع

---

(١) (١/ ١١٥ - ١١٦).

(٢) (٣/ ٣٨٧). وانظر: (١/ ٨٢ و ٨٤ - ٨٥ و ٥٤٧).

وإن كان عبداً حبشياً مجدع الأطراف)[١].

وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي ﷺ بمنى أو عرفات في حجة الوداع يقول: (لو استعمل عليكم عبد أسود مجدع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا)[٢].

وروى البخاري عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة)[٣].

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان)[٤]، وفي البخاري: (ما بقي منهم اثنان)[٥]. . . »[٦].

ثاني عشر: الحقَّ عند أهل السُّنَّة ليس منحصراً في الأئمة الأربعة:

قال ابن تيمية: «لم يقل أحد من علماء المسلمين إن الحق منحصر في أربعة من علماء المسلمين كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، كما يشنع بذلك الشيعة على أهل السُّنَّة، فيقولون: إنهم يدَّعون أن الحق منحصر فيهم؛ بل أهل السُّنَّة متفقون على أن ما تنازع فيه المسلمون وجب ردُّه إلى الله والرسول، وأنه قد يكون قولُ ما يخالف قولَ الأربعة من أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقول هؤلاء الأربعة: (مثل: الثوري والأوزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم) أصح من قولهم»[٧].

---

(١) أخرجه: مسلم (١/ ٤٤٨).
(٢) أخرجه: مسلم (٢/ ٩٤٤).
(٣) أخرجه: البخاري (١/ ١٣٦).
(٤) أخرجه: مسلم (٣/ ١٤٥٢).
(٥) أخرجه: البخاري (٤/ ١٧٩)، (٩/ ٦٢).
(٦) (٣/ ٣٨١ - ٣٨٥).
(٧) (٢/ ٣٦٩ - ٣٧٠).

الباب الثاني

قواعد في المنهج

المبحث الأول: قواعد في دراسة أحوال الصحـابة

- رضي اللّه تعالى عنهم - .

المبحث الثاني: قواعد علمية في الرد على المبتدعة.

المبحث الثالث: قواعد في التكفير.

المبحث الأول
قواعد في دراسة أحوال الصحابة - رضي الله تعالى عنهم -

للصحابة - رضي الله عنهم - منزلة عظيمة في دين الإسلام، فهم خير من سار على هذه الأرض بعد النبيين - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين -، شرَّفهم الله - عزَّ وجلَّ -، وأعلى منزلتهم بصحبة حبيبه ونبيه محمد ﷺ، وجعلهم الله - عزَّ وجلَّ - الأمنة على وحيه، الحافظين لسُّنَّة نبيه، المبلغين لدينه، الناصرين للوائه - لواء التوحيد - المدافعين عن حياضه، تواترت النصوص في تزكيتهم، ومدحهم، والثناء عليهم، والشهادة لهم بالإيمان، فمن ذلك قوله الله - تعالى -: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

قال ابن الجوزي - رحمه الله تعالى -: «وهذا الوصف لجميع الصحابة عند الجمهور».

وقال الله – تعالى – : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح : ١٨] .

قال أبو محمد بن حزم – رحمه الله تعالى – : «فمن أخبرنا اللَّه – عزَّ وجلَّ – أنَّه علم ما في قلوبهم، ورضي عنهم، وأنزل السكينة عليهم، فلا يحل لأحد التوقف في أمرهم أو الشك فيهم ألبتة»[(١)] .

وقد تقدَّم أنَّ ابن المطهر الحلي الرافضي ملأ كتابه بألوان من الافتراء والكذب والسبِّ للصحابة – رضي الله تعالى عنهم –، وصدق عليه قول عائشة الصديقة – رضي الله تعالى عنها – : «أمروا أن يستغفروا لأصحاب رسول الله ﷺ فسبُّوهم»[(٢)] .

وردَّ ابن تيمية – رحمه الله تعالى – ردًّا مفصلاً على أكاذيبهم، وبيَّن أنَّ : «الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – أعظم حرمة، وأجلُّ قدراً، وأنزه أعراضاً، وقد ثبت من فضائلهم خصوصاً وعموماً ما لم يثبت لغيرهم»[(٣)] .

وذكر أنَّ : «كلَّ ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين والمحسنين، ومدحهم والثناء عليهم، فهم أول مَن دخل في ذلك من هذه الأمة، وأفضل مَن دخل في ذلك مِن هذه الأمة، كما استفاض عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال : خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[(٤)] .

«وخيار هذه الأمَّة هم الصحابة، فلم يكن في الأمَّة أعظم اجتماعاً على الهدى ودين الحق، ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم» .

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٤٨) .
(٢) أخرجه : مسلم في كتاب التفسير (٤/ ٢٣١٧) رقم (٣٠٢٢) .
(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ١٤٧) .
(٤) المرجع السابق (٢/ ٤٥ – ٥٠) .

«فكلُّ خير فيه المسلمون إلى يوم القيامة، من الإيمان والإسلام، والقرآن، والعلم والمعارف، والعبادات، ودخول الجنة، والنجاة من النار، وانتصارهم على الكفار، وعلو الكلمة، فإنما هو ببركة ما فعله الصحابة، الذين بلَّغوا الدين، وجاهدوا في سبيل الله، وكل مؤمن آمن بالله فللصحابة - رضي الله عنهم - فضل إلى يوم القيامة»[1].

«والصحابة أعلم الأمة وأفقهها وأدينها، ولهذا أحسن الشافعي - رحمه الله - في قوله: هم فوقنا في كل علم وفقه ودين وهدى، وفي كلِّ سبب ينال به علم وهدى، ورأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا. أو كلاماً هذا معناه.

وقال أحمد بن حنبل: أصول السُّنَّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، وما أحسن قول عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - حيث قال: أيها الناس من كان منكم مستنًّا فليستنَّ بمن قد مات، فإنَّ الحي لا تؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد كانوا أفضل هذه الأمة: أبرَّها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلَّها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم، وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

وقال حذيفة - رضي الله عنه - يا معشر القراء، استقيموا وخذوا طريق من كان قبلكم، فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، وإن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً»[2].

---

(١) (٦/ ٣٦٦).
(٢) (٦/ ٨١).

«والصحابة الذين كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، وأن القرآن حق، هم أفضل من جاء بالصدق وصدَّق به بعد الأنبياء»[١].

«وهم الذين جاهدوا المرتدين، كأصحاب مسيلمة الكذاب، ومانعي الزكاة وغيرهم، وهم الذين فتحوا الأمصار، وفارس والروم، وكانوا أزهد الناس»[٢].

لقد شرقت حلوق الرافضة بالصحابة - رضي الله عنهم -، ولهذا بنوا دينهم على جَرحهم والطعن في عدالتهم، وتسفيه أعمالهم، واتهامهم بالكفر والخيانة. ورأينا في واقعنا المعاصر كيف تطاول أشياخهم فضلاً عن سفهائهم على الصحابة وأمهات المؤمنين بكل خبث وصفاقة - والعياذ بالله -، وليس المقصود في هذا المبحث تفصيل القول في فضائل الصحابة - رضي الله عنهم - وبيان أحوالهم وسيرهم، واستعراض الشبهات والأكاذيب التي افتراها الرافضة[٣]، وإنما المراد: ذكر بعض القواعد العامة في دراسة أحوال الصحابة - رضي الله عنهم -، حتى يُعصم الإنسان - بفضل الله وقوته - من الزيغ والانحراف.

القاعدة الأولى: الصحابة - رضي الله عنهم - أفضل الخلق بعد الأنبياء:

قال ابن تيمية: «ونحن قد تيقنا ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف قبلنا، وما يُصدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلَّة العقل؛ من أن الصحابة - رضي الله عنهم - أفضل الخلق بعد الأنبياء»[٤].

---

(١) (٢/ ٣٣).
(٢) (٢/ ٩٣ - ٩٤).
(٣) أفرد الأستاذ محمد مال الله ترجمة لكلِّ صحابي على حدة، استخرجها من منهاج السُّنَّة النبوية، وفي كل ترجمة استعراض لأكاذيب الرافضة، وردَّ ابن تيمية عليهم.. وهو جهد مشكور محمود، أسأل الله له الأجر.
(٤) (٦/ ٣٠٥).

القاعدة الثانية: الصحابة - رضي الله عنهم - كلهم ثقات عدول:

قال ابن تيمية: «فليس في هؤلاء [يعني الأئمة الاثني عشر] من أدرك النبي ﷺ وهو مميِّز إلا عليّ - رضي الله عنه - وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي ﷺ، كما أن أمثاله من الصحابة ثقات صادقون فيما يُخبرون به أيضاً عن النبي ﷺ، وأصحاب النبي ﷺ ولله الحمد من أصدق الناس حديثاً عنه، لا يعرف فيهم من تعمَّد عليه كذباً، مع أنه قد يقع من أحدهم من الهنات ما يقع، ولهم ذنوب، وليسوا معصومين، ومع هذا: فقد جرَّب أصحاب النقد والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما تعتبر به الأحاديث، فلم يوجد عن أحد منهم تعمَّد كذبة بخلاف القرن الثاني فإنه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمدون الكذب.

ولهذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه، حتى الذين كانوا ينفرون عن معاوية - رضي الله عنه - إذا حدثهم على منبر المدينة يقولون: وكان لا يتهم في الحديث عن رسول الله ﷺ، وحتى بسر بن أبي أرطاة مع ما عرف منه، روى حديثين، رواهما أبو داود وغيره، لأنهم معروفون بالصدق عن النبي ﷺ، وكان هذا حفظاً من الله لهذا الدين، ولم يتعمَّد أحد الكذب على النبي ﷺ إلا هتك الله ستره وكشف أمره، ولهذا كان يقول: لو همَّ رجل بالسَّحر أن يكذب على رسول الله ﷺ لأصبح الناس يقولون: فلان كذاب!»[1].

القاعدة الثالثة: الكلام في الصحابة - رضي الله عنهم - يحتاج إلى علم وعدل وورع:

إنَّ الرافضة وكثيراً من المستشرقين ومقلديهم من أهل الأهـواء، يتعاملون مع تاريخ وأخبار الصحابة - رضي الله عنهم - بعين التخوين والجهل، ويتجرؤون

---

(١) (٢/٤٥٦ - ٤٥٨).

على جرحهم وإسقاط مكانتهم لأي شبهة عارضة، دون تورع أو إنصاف، بل تراهم يتكلفون افتعال الشبهات لتسويق باطلهم والتلبيس على الناس. وابن تيمية في منهاج السنة النبوية يبني منهجاً محكماً في التزام الموضوعية والأمانة العلمية في الحكم على الناس جميعاً، وخاصة الصحابة - رضي الله عنهم -، فهم أحق من عدل عليهم في القول والعمل.

قال ابن تيمية: «ومعلوم أنَّا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، فإِنَّ العدل واجب لكلِّ أحد على كل أحد في كل حال، والظلم محرم مطلقاً، لا يباح قط بحال.

قال - تعالى -: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نُهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل وشبهة أو بهوى نفس؟!، فهو أحق ألَّا يُظلم؛ بل يعدل عليه.

وأصحاب رسول الله ﷺ أحق من عدل عليهم في القول والعمل. والعدل ممَّا اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم ممَّا اتفقوا على بغضه وذمه وتقبيحه وذم أهله وبغضهم. وليس المقصود الكلام في التحسين والتقبيح العقلي، فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضوع في مصنف مفرد، ولكن المقصود: أنَّ العدل محمود محبوب باتفاق أهل الأرض، وهو محبوب في النفوس، مركوز حبه في القلوب، والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتبغضه وتذمه...

والمقصود: أن الحكم بالعدل واجب مطلقاً، في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد، والحكم بما أنزل الله على محمد ﷺ هو عدل خاص، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها، والحكم به واجب على النبي ﷺ وكل من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم

الله ورسوله فهو كافر، وهذا واجب على الأمة في كلِّ ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية، قال - تعالى -: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

والمقصود هنا: أنه إذا وجب فيما شجر بين عموم المؤمنين ألَّا يتكلم إلا بعلم وعدل، ويرد ذلك إلى الله والرسول، فذاك في أمر الصحابة أظهر. فلو طعن طاعن في بعض ولاة الأمور، من ملك وحاكم وأمير وشيخ ونحو ذلك، وجعله كافراً معتدياً على غيره في ولاية أو غيرها، وجعل غيره هو العالم العادل المبرَّأ من كل خطأ وذنب، وجعل كل من أحب الأول وتولاه كافراً أو ظالماً مستحقَّاً للسبِّ، وأخذ يسبُّه: فإنه يجب الكلام في ذلك بعلم وعدل.

والرافضة سلكوا في الصحابة مسلك التفرق، فوالوا بعضهم وغلَوا فيهم، وعادوا بعضهم وغلوا في معاداته، وقد يسلك كثير من الناس ما يشبه هذا في أمرائهم وملوكهم وعلمائهم وشيوخهم، فيحصل بينهم رفض في غير الصحابة، تجد أحد الحزبين يتولى فلاناً ومحبيه، ويبغض فلاناً ومحبيه، وقد يسب ذلك بغير حق، وهذا كلُّه من التفرَّق والتشيع الذي نهى الله عنه ورسوله ﷺ، فقال - تعالى -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩]. . »[(١)].

وقال في موضع آخر: «والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل، لا بجهل وظلم، كحال أهل البدع، فإن الرافضة تعمد إلى أقوام متقاربين في الفضيلة، تريد أن تجعل أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا، والآخر مأثوماً فاسقاً أو كافراً، فيظهر

(١) (٥/١٢٦ - ١٣٣).

جهلهم وتناقضهم . . . وكل من عمد إلى التفريق بين المتماثلين، أو مدح الشيء وذم ما هو من جنسه أو أولى بالمدح منه، أو بالعكس: أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل. وهكذا أتباع العلماء والمشايخ إذا أراد أحدهم أن يمدح متبوعه ويذم نظيره، أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق . . »[1].

القاعدة الرابعة: اجتهادات الصحابة - رضي الله عنهم - أكمل من اجتهادات المتأخرين:

أحق الناس بالاجتهاد أصحاب النبي ﷺ، فهم أعلم هذه الأمة بدين الإسلام، وأرسخهم فهماً لدلائله ومقاصده، ومن تمام الفقه والبصيرة العناية بمعرفة اجتهاداتهم وتحرير أقوالهم.

ومما يؤسف له أن بعض المتأخرين ربما يعتني بتحرير أقوال أشياخه ومجتهدي مذهبه أكثر من عنايته بتحرير اجتهادات الصحابة - رضي الله عنهم -.

قال ابن تيمية: «وقد ثبت في موضع غير هذا أنَّ اجتهادات السلف من الصحابة والتابعين كانت أكمل من اجتهادات المتأخرين، وأنَّ صوابهم أكمل من صواب المتأخرين، وخطأهم أخف من خطأ المتأخرين، فالذين قالوا من الصحابة والتابعين بصحة نكاح المتعة خطؤهم أيسر من خطأ من قال من من المتأخرين بصحة نكاح المحلل، من أكثر من عشرين وجهاً، قد ذكرناها في مصنف مفرد، والذين قالوا من الصحابة والتابعين بجواز الدرهم بدرهمين خطؤهم أخف من خطأ من جوَّز الحيل الربوية من المتأخرين، والذين أنكروا ما قاله الصحابة، عمر وغيره، في مسألة المفقود من أنَّ زوجها إذا أتى خُيِّر بين امرأته ومهرها قولهم ضعيف، وقول الصحابة هو الصواب الموافق لأصول الشرع، والذين عدُّوا هذا خلاف القياس، وقالوا: لا ينفذ حكم الحاكم إذا حكم به، قالوا ذلك لعدم معرفتهم بمآخذ الصحابة ودقة فهمهم، فإن

---

(١) (٤/ ٣٣٧).

هذا مبني على وقف العقود عند الحاجة، وهو أصل شريف من أصول الشرع.

وكذلك ما فعله عمر من جعل أرض العنوة فيئاً هو فيه على الصواب، دون من لم يفهم ذلك من المتأخرين، وإنَّ الذي أشار به علي بن أبي طالب في قتال أهل القبلة، كان علي - رضي الله عنه - فيه على الصواب، دون من أنكره عليه من الخوارج وغيرهم، وما أفتى به ابن عباس وغيره من الصحابة في مسائل الأيمان والنذور والطلاق والخلع، قولهم فيها على الصواب، دون قول من خالفهم من المتأخرين.

وبالجملة فهذا باب يطول وصفه، فالصحابة أعلم الأمَّة وأفقهها وأدينها»[1].

القاعدة الخامسة: إذا اجتهد الصحابي فأخطأ فهو مأجور:

قال ابن تيمية بعد أن ذكر بعض اجتهادات الصحابة: «.. وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة - رضي الله عنهم - إذا اجتهدوا فأفتوا وقضوا وحكموا بأمر، والسُّنَّة بخلافه، ولم تبلغهم السُّنَّة، كانوا مثابين على اجتهادهم، مطيعين لله ورسوله فيما فعلوه من الاجتهاد بحسب استطاعتهم، ولهم أجر على ذلك، ومن اجتهد منهم وأصاب فله أجران.

والنَّاس متنازعون: هل يُقال: كل مجتهد مصيب؟ أم المصيب واحد؟ وفصل الخطاب: أنَّه إن أريد بالمصيب المطيع لله ورسوله، فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع فهو مطيع لله ورسوله، فإنَّ الله لا يُكلِّف نفساً إلا وسعها، وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس الأمر، فسقط عنه.

وإن عني بالمصيب: العالم بحكم الله في نفس الأمر، فالمصيب ليس إلا واحداً، فإنَّ الحق في نفس الأمر واحد»[2].

---

(١) (٦/ ٨٠ - ٨١).

(٢) (٦/ ٢٧ - ٢٨).

القاعدة السادسة: الصحابةُ - رضي الله تعالى عنهم - بشر ليسوا معصومين:

مما تميز به منهج أهل السنة عن الرافضة: أنَّ أهل السنة لا يعتقدون أنَّ أحداً من الناس معصوم بعد النبي ﷺ مهما كانت منزلته، كالخلفاء الراشدين وغيرهم. وهذا الاعتقاد له دلالة كبيرة في منهج التلقي وحماية أصول الدين، بعكس منهج الرافضة الذين يعتقدون العصمة في أئمتهم، فأصبح ذلك قنطرة للتحريف والابتداع والافتراء.

قال ابن تيمية: «والقاعدة الكلية في هذا ألَّا نعتقد أنَّ أحداً معصوم بعد النبي ﷺ؛ بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ، والذنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها، وقد تُكفَّر عنهم بحسناتهم الكثيرة، وقد يبتلون أيضاً بمصائب يُكفر الله عنهم بها، وقد يكفر عنهم بغير ذلك.

فهذه القاعدة تغنينا أن نجعل كلَّ ما فعل واحد منهم هو الواجب، أو المستحب، من غير حاجة بنا إلى ذلك، والنَّاس المنحرفون في هذا الباب صنفان: القادحون الذين يقدحون في الشخص بما يغفر الله له، والمادحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور، فهذا يغلو في الشخص الواحد حتى يجعل سيئاته حسنات، وذاك يجفو فيه حتى يجعل السيئة الواحدة منه محبطة للحسنات»[1].

وقال أيضاً: « أهل السُّنَّة عندهم أنَّ أهل بدر كلُّهم في الجنَّة، وكذلك أمهات المؤمنين: عائشة وغيرها، وأبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير: هم سادات أهل الجنَّة بعد الأنبياء، وأهل السُّنَّة يقولون: إنَّ أهل الجنَّة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطأ؛ بل ولا عن الذنب؛ بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويتوب منه، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ولو لم يتب منه فالصغائر مغفورة باجتناب

(١) (٦/ ١٩٦ - ١٩٨)، وانظر: (٦/ ٢٠٣ - ٢٠٥).

الكبائر عند جماهيرهم، بل وعند الأكثرين منهم: أنَّ الكبائر قد تمحى بالحسنات التي هي أعظم منها، وبالمصائب المكفرة وغير ذلك»[1].

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر أحوال بعض الصحابة: «نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العصمة من كلِّ ذنب، بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وعباده الصالحين، وأنَّهم من سادات أهل الجنَّة، ونقول: إنَّ الذنوب جائزة على من هو أفضل من الصديقين، ومن هو أكبر من الصديقين، ولكن الذنوب يرفع عقابها بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة، وغير ذلك، وهؤلاء لهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس هو دونهم، فلهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم، وهم بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممَّن بعدهم»[2].

القاعدة السابعة: وجوب التثبت في النقل عن الصحابة - رضي الله عنهم -:

من مقتضيات الموضوعية والأمانة العلمية التي أكدها ابن تيمية عند دراسة أحوال الصحابة – رضي الله عنهم – الحرص على التثبت في كل ما ينقل من الأخبار، وليس من الديانة ولا من الموضوعية أن ترد الأخبار اليقينية المتواترة في فضلهم وعدالتهم، بأخبار واهية ومنقولات لا تثبت، ولا يفعل ذلك إلا الجهلة وأهل الأهواء الذين يتعلقون بكل خبر، ويتقصدون الإساءة والإفساد.

قال ابن تيمية في بيان منزلة عثمان بن عفان – رضي الله تعالى عنه –: «والمعلوم من فضائل عثمان، ومحبة النبي ﷺ له وثنائه عليه، وتخصيصه بابنتيه، وشهادته له بالجنَّة، وإرساله إلى مكة، ومبايعته له عنه لما أرسله إلى مكة، وتقديم الصحابة له

---

(١) (٤/ ٣١٠).

(٢) (٤/ ٣٣٦)، وانظر: (٤/ ٣٨٥).

باختيارهم في الخلافة، وشهادة عمر وغيره له بأنَّ رسول الله ﷺ مات وهو عنه راض، وأمثال ذلك ممَّا يوجب العلم القطعي بأنَّه من كبار أولياء الله المتقين، الذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، فلا يُدفع هذا بنقل لا يثبت إسناده، ولا يُعرف كيف وقع، ويجعل لعثمان ذنباً بأمر لا يُعرف حقيقته؛ بل مثل هذا: الذين يعارضون المحكم بالمتشابه، وهذا من فعل الذين في قلوبهم زيغ، الذين يبتغون الفتنة.

ولا ريب أنَّ الرافضة من شرار الزائغين الذين يبتغون الفتنة الذين ذمَّهم الله ورسوله ﷺ»[١].

ولـمَّا نقل الرافضي عن الشهرستاني بعض المنقولات الواهية في القدح في الصحابة، قال ابن تيمية ردّاً عليه: «وقد تبيَّن أنَّ هذا الكلام الذي ذكره هذا الرجل[٢] فيه من الباطل ما لا يخفى على عاقل، ولا يحتج به إلا من هو جاهل، وأنَّ هذا الرجل كان له بالشيعة إلمام واتصال، وأنَّه دخل في هواهم بما ذكره في هذا الكتاب، مع أنَّه ليس من علماء النقل والآثار، وإنما هو من جنس نقلة التواريخ التي لا تعتمد عليها أولو الأبصار.

ومن كان علمه بالصحابة وأحوالهم من مثل هذا الكتاب، فقد خرج عن جملة أولي الألباب، ومن الذي يدع كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمنقولات على صحتها، ويدع ما تواتر به النقل في كتب الحديث على بعضها، كالصحاح والسنن والمسانيد، والمعجمات والأسماء والفضائل، وكتب أخبار الصحابة وغير ذلك، وكتب السير والمغازي، وإن كانت دون ذلك، وكتب التفسير والفقه، وغير ذلك من الكتب التي مَنْ نظر فيها علم بالتواتر اليقيني ضدَّ ما في النقل الباطل، وعلم أنَّ الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا أئمة الهدى، ومصابيح الدجى، وأنَّ أصل كل فتنة وبلية هم الشيعة ومن انضوى إليهم..»[٣].

---

(١) (٦/٢٦٨).

(٢) يعني: الشهرستاني.

(٣) (٦/٣٦٩ - ٣٧٠).

وقال أيضاً: «ما علم بالكتاب والسُّنَّة والنقل المتواتر من محاسن الصحابة وفضائلهم، لا يجوز أن يُدفع بنقول بعضها منقطع، وبعضها محرَّف، وبعضها لا يقدح فيما عُلم، فإنَّ اليقين لا يزول بالشك، ونحن قد تيقنَّا ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف قبلنا، وما يُصدِّق ذلك من المنقولات المتواترة من أدلة العقل، من أنَّ الصحابة - رضي الله عنهم - أفضل الخلق بعد الأنبياء، فلا يقدح في أمور مشكوك فيها، فكيف إذا عُلم بطلانها؟! . .»[1].

وفي موضع آخر يُحدّد ابن تيمية الموقف ممَّا يُنقل عن الصحابة - رضي الله عنهم - من المثالب، فيقول: «ما يُنقل عن الصحابة من المثالب فهو نوعان:

أحدهما: ما هو كذبُ، إمَّا كذب كله، وإمَّا محرَّف قد دخله من الزيادة والنقصان ما يُخرجه إلى الذم والطعن، وأكثر المنقول من المطاعن الصريحة هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب، مثل أبي مخنف لوط بين يحيى، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأمثالهم من الكذابين، ولهذا استشهد الرافضي بما صنَّفه هشام الكلبي في ذلك، وهو من أكذب النَّاس، وهو شيعي يروي عن أبيه وعن أبي مخنف، وكلاهما متروك كذاب.

النوع الثاني: ما هو صدق، وأكثر هذه الأمور لهم فيها معاذير تخرجها عن أن تكون ذنوباً، وتجعلها من موارد الاجتهاد التي إن أصاب المجتهد فيه فله أجران وإن أخطأ فله أجر، وعامَّة المنقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب، وما قُدِّر من هذه الأمور ذنباً محقَّقاً فإنَّ ذلك لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونهم من أهل الجنَّة، لأنَّ الذنب المحقق يرتفع عقابه في الآخرة بأسباب متعددة:

منها: التوبة الماحية، وقد ثبت عن أئمة الإمامية أنهم تابوا من الذنوب المعروفة عنهم.

---

(١) (٦/ ٣٠٥).

ومنها: الحسنات الماحية للذنوب، فإنَّ الحسنات يُذهبن السيئات، وقد قال الله - تعالى -: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

ومنها: المصائب المكفرة.

ومنها: دعاء المؤمنين بعضهم لبعض، وشفاعة نبيهم، فما من سبب يسقط به الذم والعقاب عن أحد من الأمة إلا والصحابة أحق بذلك، فهم أحق بكلِّ مدح ونفي كلِّ ذنب مـمَّن بعدهم من الأمَّة»[١].

ومن الأمثلة التي يحسن ذكرها في هذا المقام: الطعون التي كانت تنقل عن عثمان ابن عفان - رضي الله عنه -، حيث قال ابن تيمية في الذبِّ عنه: «ثبت في الصحيح: أنَّ رجلاً أراد أن يطعن في عثمان عند ابن عمر، فقال: إنه قد فرَّ يوم أحد، ولم يشهد بدراً، ولم يشهد بيعة الرضوان، فقال ابن عمر: أما يوم أحد فقد عفا الله عنه، وفي لفظ: فرَّ يوم أحد فعفا الله عنه، وأذنب عندكم ذنباً فلم تعفوا عنه، وأما يوم بدر فإن النبي ﷺ استخلفه على ابنته، وضرب له بسهمه، وأما بيعة الرضوان فإنما كانت بسبب عثمان، فإن النبي ﷺ بعثه إلى مكة وبايع عنه بيده، ويد النبي ﷺ خير من يد عثمان[٢].

فقد أجاب ابن عمر بأن ما يجعلوه عيباً، ما كان منه عيباً، فقد عفا الله عنه، والباقي ليس بعيب، بل هو من الحسنات، وهكذا عامة ما يُعاب به على سائر الصحابة هو إمَّا حسنة، وإمَّا معفو عنه»[٣].

(١) (٥/ ٨١ - ٨٣)، وانظر: (٤/ ٣١٠ - ٣١٢ و ٣٢٥) و (٥/ ٤٦٠ - ٤٦١) و (٦/ ٢٠٦ - ٢٣٨).
(٢) أخرجه البخاري: (٥/ ١٥ و ٩٨ - ٩٩).
(٣) (٦/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

فهذه النصوص تؤكد على ضرورة البحث والدراسة فيما يُنقل عن الصحابة - رضي الله عنهم - والتثبت في ذلك تثبتاً دقيقاً، كيلا يقع الإنسان في المكذوبات الكثيرة، والتحريفات العديدة، التي افتراها أهل الإفساد والفجور، وقد قال الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [الحجرات: ٦].

القاعدة الثامنة: عدم تتبع زلّات الصحابة - رضي الله عنهم -:

ذكر ابن تيمية قاعدة عظيمة في تقويم تاريخ الصحابة - رضي الله عنهم -، وهي أن يحكم على المرء بمجموع أعماله، وليس من العقل أبداً أن تنتقى الزلات ويتغافل عن الحسنات[١]!

قال ابن تيمية: «ولا ريب أنَّ الستة الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، الذين عيَّنهم عمر، لا يوجد أفضل منهم، وإن كان في كل منهم ما كرهه، فإنَّ غيرهم يكون فيه من المكروه أعظم، ولهذا لم يتولَّ بعد عثمان خير منه ولا أحسن سيرة، ولا تولَّى بعد عليّ خير منه، ولا تولَّى ملك من ملوك المسلمين أحسن سيرة من معاوية - رضي الله عنه - كما ذكر النَّاس سيرته وفضائله.

وإذا كان الواحد من هولاء له ذنوب، فغيرهم أعظم ذنوباً، وأقل حسنات، فهذا من الأمور التي ينبغي أن تُعرف، فإنَّ الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير[٢] ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعاً: هذا وهذا.

وهؤلاء الرافضة من أجهل النَّاس، يعيبون على مَنْ يذمّونه ما يُعاب أعظم منه على من يمدحونه، فإذا سُلك معهم ميزان العدل: تبيَّن أنَّ الذي ذمُّوه بالتفضيل ممَّن مدحوه»[٣].

---

(١) أفردت في هذا الباب مصنفاً خاصاً بعنوان: (منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم).

(٢) العقير: الجريح، أفاده المحقق.

(٣) (٦/ ١٥٠ - ١٥١).

ويؤكد ابن تيمية هذه القاعدة بقوله: «. . وإنَّما يغلط مَن يغلط أنَّه ينظر إلى السواد القليل في الثواب الأبيض، ولا ينظر إلى الثوب الأسود الذي فيه بياض، وهذا من الجهل والظلم»[1].

القاعدة التاسعة: ضرورة الذبِّ عن أعراض الصحابة - رضي اللّه عنهم -:

من تمام المحبة والولاء للصحابة الكرام - رضي الله عنهم أجمعين -: الدفاع عنهم، والذبُّ عن أعراضهم، وحماية حياضهم وأقدارهم، فالدفاع عنهم دفاعٌ عن رسول الله ﷺ، فهم بطانته وخاصته، ودفاعٌ عن دين الإسلام، فهم حملته ونقلته.

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: إذا ظهر مبتدع يقدح فيهم بالباطل، فلا بدَّ من الذبِّ عنهم، وذكر ما يبطل حجته بعلم وعدل»[2].

ولهذا قال ابن تيمية في موضع آخر: «ولولا أنَّ هذا المعتدي الظالم [يعني: ابن المطهر] قد اعتدى على خيار أولياء الله وسادات أهل الأرض، وخير خلق الله بعد النبيين، اعتداءً يقدح في الدين، ويُسلِّط الكفار والمنافقين، ويورث الشبه والضعف عند كثير من المؤمنين، لم يكن بنا حاجة إلى كشف أسراره وهتك أستاره، والله حسيبه وحسيب أمثاله»[3].

القاعدة العاشرة جمهور: الصحابة - رضي اللّه عنهم - لم يدخلوا في الفتنة:

أشار شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - إلى أنَّ الخلاف الذي حصل بين الصحابة - رضي الله عنهم - في خلافة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - لم يدخل فيه جمهورهم؛ بل اعتزلوا الفتنة، وهذه مسألة في غاية الأهمية، إذ إن كثيراً

---

(١) (٦/ ٣٦٧).
(٢) (٦/ ٢٥٤).
(٣) (٧/ ٢٩٢).

من الناس يظنُّ أن جميع الصحابة - رضي الله عنهم - انقسموا فريقين متصارعين، ولم يعتزل الفتنة إلا عدد قليلٌ منهم..!.

قال ابن تيمية: «.. وأمَّا الصحابة فجمهورهم وجمهور أفاضلهم ما دخلوا في الفتنة»، ثم نقل عدداً من أقوال السلف في هذا الباب، ومنها قوله: «قال عبد الله بن الإمام أحمد: حدثنا أبي، حدثنا إسماعيل، يعني: ابن عليَّة، حدثنا أيوب، يعني: السختياني، عن محمد بن سيرين، قال: هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ عشرة آلاف، فما حضرها منهم مئة؛ بل لم يبلغوا ثلاثين».

ثم قال ابن تيمية عن هذا النص: «وهذا الإسناد من أصح إسناد على وجه الأرض، ومحمد بن سيرين من أورع الناس في منطقه، ومراسيله من أصح المراسيل».

ثم ساق شيخ الإسلام ابن تيمية نصوصاً أخرى، ختمها، بما رواه ابن بطَّة عن بكير بن الأشج قال: «أمَّا إنَّ رجالاً من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان، فلم يخرجوا إلا إلى قبورهم»[1].

وعند زعم الرافضي أنَّ المسلمين أجمعوا على قتل عثمان - رضي الله عنه - رد عليه ابن تيمية قائلاً: «هذا من أظهر الكذب وأبينه، فإن جماهير المسلمين لم يأمروا بقتله، ولا شاركوا في قتله، ولا رضوا بقتله.

أما أولاً: فلأن المسلمين لم يكونوا بالمدينة، بل كانوا بمكة واليمن والشام والكوفة والبصرة ومصر وخراسان، وأهل المدينة بعض المسلمين.

وأما ثانياً: فلأن خيار المسلمين لم يدخل واحد منهم في دم عثمان، لا قتل ولا أمر بقتله، وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من أوباش القبائل وأهل الفتن،

---

(١) (٦/ ٢٣٦ - ٢٣٧).

وكان علي – رضي الله عنه – يحلف دائماً: إني ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله، ويقول: اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل. وغاية ما يقال: إنهم لم ينصروه حق النصرة، وأنه حصل نوع من الفتور والخذلان، حتى تمكن أولئك المفسدون. ولهم في ذلك تأويلات، وما كانوا يظنون أن الأمر يبلغ إلى ما بلغ، ولو علموا ذلك لسدوا الذريعة وحسموا مادة الفتنة»[١].

القاعدة الحادية عشرة: الإمساك عما شجر بين الصحابة - رضي الله عنهم -:

وبكل حال فحق الصحابة – رضي الله عنهم –: محبتهم وموالاتهم، والترضي عليهم، والإمساك عمَّا شجر بينهم، حتى لا يخوض الناس في أعراضهم، ويقعوا في الباطل الذي حرَّمه الله عليهم.

قال ابن تيمية: «.. والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم – يعني: الصحابة – باطناً وظاهراً، وحسناته وسيئاته واجتهاداته، أمر يتعذر علينا معرفته، فكان كلامنا في ذلك كلاماً فيما لا نعلمه، والكلام بلا علم حرام، فلهذا كان الإمساك عمَّا شجر بين الصحابة خيراً من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال، إذ كان كثير من الخوض في ذلك – أو أكثره – كلاماً بلا علم، وهذا حرام لو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم، فكيف إذا كان كلاماً بهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم؟، وقد قال النبي ﷺ: (القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنَّة: رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنَّة، ورجل علم الحق قضى بخلافة فهو في النار، ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار)، فإذا كان هذا في قضاء بين اثنين في قليل المال أو كثيره، فكيف بالقضاء بين الصحابة في أمور كثيرة؟.

(١) (٤/ ٣٢٢ – ٣٢٣).

فمن تكلَّم في هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم من الحق كان مستوجباً للوعيد، ولو تكلَّم بحق لقصد اتباع الهوى لا لوجه الله - تعالى - أو يعارض به حقّاً آخر، لكان أيضاً مستوجباً للذم والعقاب»[1].

وقال أيضاً: «ولهذا كان من مذهب أهل السُّنَّة: الإمساك عمَّا شجر بين الصحابة، فإنه قد ثبتت فضائلهم، ووجبت موالاتهم ومحبتهم، وما وقع: منهم ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الإنسان، ومنهم ما تاب صاحبه منه، ومنه ما يكون مغفوراً.

فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من النَّاس بغضاً وذمّاً، ويكون هو في ذلك مخطئاً، بل عاصياً، فيضر نفسه ومن خاض معه في ذلك، كما جرى لأكثر من تكلَّم في ذلك، فإنهم تكلموا بكلام لا يُحبه الله ولا رسوله، إمَّا مِن ذمِّ مَن لا يستحق الذم، وإمَّا من مدح أمور لا تستحق المدح؛ ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف»[2].

وقال ابن تيمية بعد أن ذكر بعض ما ينقل من كلام الصحابة بعضهم في بعض، على تقدير صحته: «فليس جعل كلام المفضول قادحاً في الفاضل بأولى من العكس؛ بل إن أمكن الكلام بينهما بعلم وعدل، وإلا تكلَّم بما يُعلم من فضلهما ودينهما، وكان ما شجر بينهما وتنازعا فيه أمره إلى الله. ولهذا أوصوا بالإمساك عمَّا شجر بينهم، لأنَّا لا نُسأل عن ذلك، كما قال عمر بن عبد العزيز: تلك دماء طهَّر الله منها يدي، فلا أحب أن أخضب بها لساني، وقال آخر: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [**البقرة**: ١٣٤]...»[3].

---

(١) (٤/ ٣١١ - ٣١٢).
(٢) (٤/ ٤٤٨ - ٤٤٩).
(٣) (٦/ ٢٥٤).

القاعدة الثانية عشرة: وقوع الصحابة - رضي الله عنهم - في الخطأ أو الذنب لا يمنع خيريَّتهم:

يؤمن أهل السنة بأن الصحابة - رضي الله عنهم - بشر يصيبون ويخطئون، وخطؤهم لا يمنع خيرتهم، والتزام هذا المنهج الوسط يجعل المنصف يضع أخطاءهم في موضعها الصحيح، ولا يسقطهم لخطأ عارض أو زلة عابرة.

قال ابن تيمية في سياق حديثه عن حرب الجمل: «ولكنَّ حرب الجمل جرت بغير اختياره ولا اختيارهم [يعني: علي من جهة، وطلحة والزبير من جهة ثانية] فإنَّهم كانوا قد اتفقوا على المصالحة وإقامة الحدود على قتلة عثمان، فتواطأت القتلة على إقامة الفتنة آخراً كما أقاموها أولاً، فحملوا على طلحة والزبير وأصحابهما، فحملوا دفعاً عنهم، وأشعروا عليّاً أنَّهما حملا عليه، فحمل عليٌّ دفعاً عن نفسه، وكان كلٌّ منهم قصده دفع الصيال لا ابتداء القتال، هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسير، فإذا كان الأمر قد جرى على وجه لا ملام فيه: فلا كلام، وإن كان قد وقع خطأ أوذنب من أحدهما أو كليهما، فقد عرف أنَّ هذا لا يمنع ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة من أنَّهم من خيار أولياء الله المتقين، وحزبه المفلحين، وعباده الصالحين، وأنَّهم من أهل الجنَّة»[1].

القاعدة الثالثة عشرة: الصحابة - رضي الله عنهم - أعظم النَّاس اجتماعاً على الهدى:

قال ابن تيمية: «ومن استقرأ أخبار العالم في جميع الفِرَق تبيَّن له أنَّه لم يكن قط طائفة أعظم اتفاقاً على الهدى والرشد، وأبعد عن الفتنة والتفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله ﷺ، الذين هم خير الخلق بشهادة الله لهم بذلك، إذ يقول

(١) (٦/ ٣٦٣).

- تعالى -: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

كما لم يكن في الأمم أعظم اجتماعاً على الهدى، وأبعد عن التفرق والاخلاف، من هذه الأمَّة، لأنهم أكمل اعتصاماً بحبل الله، الذي هو كتابه المنزَّل، وما جاء به نبيه المرسل، وكل من كان أقرب إلى الاعتصام بحبل الله، وهو اتباع الكتاب والسُّنَّة، كان أولى بالهدى والاجتماع والرشد والصلاح، وأبعد عن الضلال والافتراق والفتنة..»[1].

القاعدة الرابعة عشرة: لم يقتتل الصحابة - رضي الله عنهم - لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام:

من القضايا المنهجية المهمة أن الصحابة - رضي الله عنهم - لم يقتتلوا بسبب اختلافهم في قواعد الإسلام، فدين الله - عز وجلَّ - محفوظ، وهم حملته ونقلته، ولو أنهم اختلفوا في أصول الإسلام لأصاب الأمة بلاء وشر، ولكن الله - عزَّ وجلَّ - عصمهم من ذلك.

قال ابن تيمية: «.. والمقصود أنَّ الصحابة - رضوان الله عليهم - لم يقتتلوا قط لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام أصلاً، ولم يختلفوا في شيء من قواعد الإسلام: لا في الصفات، ولا في القدر، ولا في مسائل الأسماء والأحكام، ولا في مسائل الإمامة، لم يختلفوا في ذلك بالاختصام بالأقوال، فضلاً عن الاقتتال بالسيوف؛ بل كانوا مثبتين لصفات الله التي أخبر بها عن نفسه، نافين عنها تمثيلها بصفات المخلوقين، مثبتين للقدر كما أخبر الله به ورسوله، مثبتين للأمر والنهي والوعد والوعيد، مثبتين لحكمة الله في خلقه وأمره، مثبتين لقدرة العبد واستطاعته ولفعله، مع إثباتهم للقدر.

---

(١) (٦/ ٣٦٤ - ٣٦٥).

ثم لم يكن في زمنهم من يحتج للمعاصي بالقَدَر، ويجعل القدر حجة لمن عصى أو كفر، ولا من يُكذِّب بعلم الله ومشيئته الشاملة وقدرته العامة وخلقه لكلِّ شيء، وينكر فضل الله وإحسانه ومنَّه على أهل الإيمان والطاعة، وأنَّه هو الذي أنعم عليهم بالإيمان والطاعة، وخصَّهم بهذه النعمة، دون أهل الكفر والمعصية ولا من يُنكر افتقار العبد إلى الله في كل طرفة عين، وأنَّه لا حول ولا قوة إلا به في كل ما دقَّ وجلَّ، ولا من يقول: إنَّ الله يجوز أن يأمر بالكفر والشرك، وينهى عن عبادته وحده، ويجوز أن يُدخل إبليس وفرعون الجنَّة، ويدخل الأنبياء النار، وأمثال ذلك..»[1].

القاعدة الخامسة عشرة: لم يقتتل الصحابة - رضي الله عنهم - لاختلافهم في الإمامة:

لم يتنازع الصحابة - رضي الله عنهم - طلباً للحكم وتنافساً على السلطة، كما يصوِّر ذلك بعض الرافضة، وبعض أهل الأهواء والمستشرقين وأتباعهم. وهذه قاعدة مهمة جداً في فهم سياق الأحداث التاريخية.

قال ابن المطهر الرافضي: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة؛ إذ ما سُلَّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُلَّ على الإمامة في كل زمان»!.

فردَّ عليه ابن تيمية ردّاً مفصلاً، قال فيه: «هذا من أعظم الغلط، فإنه - ولله الحمد - لم يسلَّ سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان، ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة، فضلاً عن السيف، ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين، والأنصار تكلَّم بعضهم بكلام أنكره عليهم أفاضلهم، كأسيد بن حضير وعبّاد بن بشر وغيرهما ممَّن هو أفضل من سعد بن عبادة نفساً وبيتاً...

(١) (٦/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

وإنما نازع سعد بن عبادة والحُبَاب بن المنذر وطائفة قليلة، ثم رجع هؤلاء وبايعوا الصديق، ولم يعرف أنَّه تخلف منهم إلا سعد بن عبادة. وسعد وإن كان رجلاً صالحاً فليس معصوماً؛ بل له ذنوب يغفرها الله، وقد عرف المسلمون بعضها، وهو من أهل الجنة السابقين الأولين من الأنصار، رضي الله عنهم وأرضاهم...

وأيضاً: فالقتال الذي كان في زمن علي لم يكن على الإمامة، فإنَّ أهل الجمل وصفين والنهروان، لم يقاتلوا على نصب إمام غير علي، ولا كان معاوية يقول: أنا الإمام دون علي، ولا قال ذلك طلحة والزبير.

فلم يكن أحد ممَّن قاتل عليَّاً قبل الحكمين نصب إماماً يقاتل على طاعته، فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها، لم يكن أحد من المقاتلين يقاتل طعناً في خلافة الثلاثة، ولا ادِّعاءً للنص على غيرهم، ولا طعناً في جواز خلافة عليّ..»[1].

القاعدة السادسة عشرة: من ذكر ما عيب على الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يذكر توبتهم؛ كان ظالماً لهم:

من تمام الإنصاف الإشارة إلى أنَّه لم يعرف عن الصحابة - رضي الله عنهم - المكابرة والإصرار على الذنب والتمادي في الخطأ، ولم يستنكفوا من الاعتراف به والتوبة منه؛ بل كانوا رجَّاعين أوَّابين إلى الحق، ومن اقتصر على ذكر أخطائهم دون ذكر توبتهم كان ظالماً لهم.

قال ابن تيمية: «من ذكر ما عيب عليهم، ولم يذكر توبتهم التي بها رفع الله درجتهم، كان ظالماً لهم، كما جرى من بعضهم يوم الحديبية، وقد تابوا منها؛ بل

(١) (٦/ ٣٢٤ - ٣٢٧)، وانظر ما بعدها إلى: (ص ٣٤٥).

زانيهم كان يتوب توبة لو تابها صاحب مُكس لغُفر له، كما تاب ماعز بن مالك وأتى إلى النبي ﷺ حتى طهَّره بإقامة الحد عليه[1]، وكذلك الغامدية بعده[2]، كذلك كانوا زمن عمر وغيره إذا شرب أحدهم الخمر أتى إلى أميره فقال: طهِّرني وأقم عليَّ الحد، فهذا فعل من يأتي الكبيرة منهم حين يعلمها حراماً، فكيف إذا أتى أحدهم الصغيرة أو ذنباً تأوَّل فيه ثم تبيَّن له خطؤه؟!.

وعثمان بن عفان - رضي الله عنه - تاب توبة ظاهرة من الأمور التي صاروا ينكرونها، ويظهر له أنها منكر، وهذا مأثور مشهور عنه - رضي الله عنه وأرضاه -.

وكذلك عائشة - رضي الله عنها - ندمت على مسيرها إلى البصرة، وكانت إذا ذكرته تبكي حتى تبلَّ خمارها.

وكذلك طلحة ندم على ما ظنَّ من تفريطه في نصر عثمان وعَلَى غير ذلك، والزبير ندم على مسيره يوم الجمل.

وعليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - ندم على أمور فعلها من القتال وغيره، وكان يقول:

لقد عثرت عثرة لا تنجبر
سوف أكيس بعدها وأستمر
وأجمع الرأي الشتيت المنتشر

---

(١) قال المحقق: حديث إقامة الحد على ماعز بن مالك جاء من وجوه كثيرة، وهو في البخاري ومسلم، ولكن النص على أنَّه تاب وأنَّ الله قبل توبته جاء في حديث عن سليمان بن بريدة عن أبيه - رضي الله عنه - في: مسلم (٣/ ١٣٢١ - ١٣٢٣)، وفيه أن النبي ﷺ قال عنه: (لقد تاب توبة لو قُسمت بين أمَّةٍ لوسعتهم).

(٢) أخرجه: مسلم (٣/ ١٣٢٣ - ١٣٢٤)، وأبو داود (٤/ ٢١٢ - ٢١٣).

وكان يقول ليالي صفين: للَّه در مقام قامه عبد الله بن عمر وسعد بن مالك، إن كان برّاً إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً إنَّ خطره ليسير.

وكان يقول: يا حسن. ما ظَنَّ أبوك أنَّ الأمر يبلغ إلى هذا، ودَّ أبوك لو مات قبل هذا بعشرين سنة.

ولما رجع من صفين تغير كلامه، وكان يقول: لا تكرهوا إمارة معاوية، فلو قد فقدتموه لرأيتم الرؤوس تتطاير عن كواهلها. وقد روي هذا عن عليّ - رضي الله عنه - من وجهين أو ثلاثة، وتواترت الآثار بكراهته الأحوال في آخر الأمر، ورؤيته اختلاف الناس وتفرقهم، وكثرة الشر الذي أوجب أنه لو استقبل من أمره ما استدبر ما فعل ما فعل»[1].

القاعدة السابعة عشرة: العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية:

ذكر ابن تيمية قصة الحديبية ومخالفة بعض الصحابة - رضي الله عنهم - للرسول ﷺ، ثم قال: «والقصة كانت عظيمة، بلغت منهم مبلغاً عظيماً لا تحمله عامَّة النفوس، وإلا فهم خير الخلق، وأفضل النَّاس، وأعظمهم علماً وإيماناً، وهم الذين بايعوا تحت الشجرة، وقد رضي الله عنهم وأثنى عليهم، وهم السابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار.

والاعتبار في الفضائل بكمال النهاية، لا بنقص البداية، وقد قصَّ الله علينا من توبة أنبيائه، وحسن عاقبتهم، وما آل إليه أمرهم، من علو الدرجات، وكرامة الله لهم، بعد أن جرت لهم أمور، لا يجوز أن يُظنَّ بغضهم لأجلها، إذا كان الاعتبار بكمال النهاية لا بنقص البداية.

---

(١) (٦/ ٢٠٧ - ٢٠٩).

وهكذا السابقون الأوَّلـون: من ظنَّ بغضهم لأجلها - إذا كان الاعتبار بكمال النهاية كما ذُكر - فهو جاهل . . »[1].

إلى أن قال يرحمه الله تعالى: « . . ومن علم أنَّ الاعتبار بكمال النهاية، وأن التوبة تنقل العبد إلى مرتبة أكمل ممَّا كان عليه: علم أنَّ ما فعله اللَّه بعباده المؤمنين كان من أعظم نعم الله عليهم»[2].

---

(١) (٨/ ٤١٢ - ٤١٣).
(٢) (٨/ ٤١٦).

المبحث الثاني
قواعد علميَّة في الرد على المبتدعة

البدعة أمرها عظيم وشأنها خطير، جرَّ المبتدعة على الأمة فتناً وشروراً عظيمة، حيث لبَّسوا على الناس دينهم، وأدخلوا فيه ما ليس منه، وتواترت النصوص من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وأقوال السلف الصالح بالتحذير من خطر البدعة والمبتدعة، قال الله - تعالى -: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال رسول الله ﷺ: «.. فإنَّه من يعش منكم، فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور! فإنَّ كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»[1].

وحدث ما حذَّر منه النبي ﷺ، فأطل المبتدعة برؤوسهم، وراحوا يعيثون في الأمة فساداً، وكان موقف السلف الصالح - رضي الله عنهم - موقفاً قوّياً صارماً في مواجهة المبتدعة، ورسموا في ذلك منهجاً علمَّياً دقيقاً في التعامل مع هؤلاء الضلال المنحرفين.

---

(١) أخرجه: أحمد (٤/ ١٢٦ - ١٢٧)، وأبو داود (٥/ ١٣ - ١٥)، والترمذي (٥/ ٤٤) وابن ماجة (١/ ١٦).

والعصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كان عصراً مليئاً بالفتن والبدع والضلالات؛ ممَّا جعله يواجه طوائف المبتدعة بمختلف مللهم ونحلهم، ويرد عليهم، وفي أثناء ذلك خط - رحمه الله تعالى - منهجاً متيناً في الردِّ على المخالفين، اقتبسه من منهج القرون المفضلة الأولى، وهو في كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) يردُّ على طائفة من أكثر الطوائف ابتداعاً وتفرقاً وضلالاً، ولا نستطيع أن نحدد معالم ذلك المنهج وخطوطه العامة من خلال مؤلَّف واحد لهذا الإمام، وإنَّما يتطلب الأمر دراسة استقرائية مستفيضة لجميع مؤلفاته وردوده على المخالفين، لكي تكتمل الصورة وتتضح جميع الأطراف، ولكن حسبي في هذه الدراسة أن أشير إشارة يسيرة، آملاً أن تكون حلقة مباركة في هذه الباب إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في معرض رده على ابن المطهر الرافضي عدداً من القواعد العلمية التي تضبط منهج الإنسان، وتبعده عن الزيغ والانحراف، من هذه القواعد:

القاعدة الأولى الحذر من الهوى:

أكد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مواضع كثيرة من كتبه، وفي كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) خاصة، ضرورة نبذ الهوى الذي يطغى على قلب الإنسان فيؤثر على آرائه وتصوراته وسلوكه، وبيَّن أنَّ الهوى من الأسباب الرئيسة لحدوث التفرق والاختلاف في هذه الأمة.

ولا شك بأنَّ نزاهة الباحث وتجرده عن الأهواء والمصالح الذاتية، والتزامه بالموضوعية التامة، وطرحه للمسائل والموضوعات بتجرد تام، وطريقة مهذبة: ركن ركين لسلامة البحث العلمي وقوامه، ولا يمكن أن يصل الباحث إلى المعرفة العلمية الصحيحة حتى يزن الآراء والتصورات والمناهج العقدية والسلوكية بموازين علمية رزينة، بعيدة كل البعد عن الرغبات الشخصية والميول المذهبية.

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في ذمه للهوى: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمُّه، فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله ﷺ، ولا يغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه، ويكون مع ذلك معه شبهة دين: أنَّ الذي يرضى له ويغضب له أنَّه السُّنَّة، وأنَّه الحق، وهو الدين، فإذا قُدِّر أنَّ الذي معه الحق المحض دين الإسلام، ولم يكن قصده أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصد الحميَّة لنفسه وطائفته، أو الرياء، ليُعظَّم هو ويُثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً، أو لغرض من الدنيا: لم يكن لله، ولم يكن مجاهداً في سبيل الله، فكيف إذا كان الذي يدَّعي الحق والسُّنَّة هو كنظيره معه حق وباطل، وسنَّة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل، وسنة وبدعة؟!»[1].

ويشير ابن تيمية في موضع آخر إلى وجوب تقديم الشرع على الهوى والرأي، وجعل ذلك أصلاً عظيماً يختلف فيه أهل السُّنَّة المتبعون لرسولهم ﷺ عن مخالفيهم من جميع الطوائف والفرق، حيث قال: «.. معلوم وجوب تقديم النص على الرأي، والشرع على الهوى، فالأصل الذي افترق عليه المؤمنون بالرسل والمخالفون: تقديم نصوصهم على الآراء، وشرعهم على الأهواء، وأصل الشر من تقديم الرأي على النص، والهوى على الشرع. فمن نَوَّرَ الله قلبه، فرأى ما في النص والشرع من الصلاح والخير، وإلا فعليه الانقياد لنص رسول الله ﷺ وشرعه، وليس له معارضته برأيه وهواه»[2].

ويذكر ابن تيمية بأنَّ المبتدعة إنما يتصرفون بأهوائهم، فقال: «وأيضاً فصاحب البدعة يبقى صاحب هوى يعمل لهواه لا ديانة، ويصدر عن الحقِّ الذي يخالف هواه»[3].

---

(١) (٥/ ٢٥٦).
(٢) (٨/ ٤١١).
(٣) (٥/ ٢٥٠).

ويقول في موضع آخر أيضاً: «. . وهذه حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة، فإنَّهم إن يتبعون إلا الظنَّ وما تهوى الأنفس، ففيهم جهل وظلم، خاصة الرافضة، فإنَّهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً»[1].

وبناءً على ذلك: أصبح المبتدعة يتعصبون لطوائفهم، ويذمّ بعضهم بعضاً دون أن يزِنُوا الأمور بموازين علمية: «فاختلاف أهل البدع هو من هذا النمط، فالخارجي يقول: ليس الشيعي على شيء، والشيعي يقول: ليس الخارجي على شيء، والقدري النَّافي يقول: ليس المثبت على شيء، والقدري الجبري المثبت يقول: ليس النافي على شيء. . .

بل ويوجد شيء من هذا بين أهل المذاهب الأصولية والفروعية المنتسبين إلى السُّنَّة، فالكلابي يقول: ليس الكرامي على شيء، والأشعري يقول: ليس السالمي على شيء، والسالمي يقول: ليس الأشعري على شيء. . وهذا من جنس الرفض والتشيع، لكنَّه تشيع في تفضيل بعض الطوائف والعلماء، لا تشيع في تفضيل الصحابة. .».

ثم يقول بعد ذلك مبيناً المنهج القويم: «والواجب على كلِّ مسلم يشهد أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ﷺ، أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له وطاعة رسوله ﷺ، يدور على ذلك، ويتبعه أين وجده، ويعلم أنَّ أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة، فلا ينتصر لشخص انتصاراً مطلقاً عامَّاً إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفة انتصاراً مطلقاً عاماً إلا للصحابة - رضي الله عنهم أجمعين -، فإنَّ الهدى يدور مع الرسول ﷺ حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يُجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالم من العلماء،

(١) (١/ ٢٠).

فإنَّهم قد يُجمعون على خطأ؛ بل كلَّ قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمَّة لا يكون إلا خطأ، فإنَّ الدين الذي بعث الله به رسوله ﷺ ليس مُسلَّماً إلى عالم واحد وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيراً لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم»[(١)].

وقد ذكر ابن تيمية أنَّ أكثر أهل البدع همَّهم أن ينتصروا على غيرهم، وأن ترتفع رايتهم، دون أن يقصدوا إعلاء كلمة الله - سبحانه وتعالى -، ولذا فهم يدورون حيث دارت بهم أهواؤهم، قال - رحمه الله تعالى -: «فإنَّ أكثرهم [يعني: أهل البدع] قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم وما نُسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله؛ بل يغضبون على من خالفهم وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون عمَّن يوافقهم وإن كان جاهلاً سيء القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيُقضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله ﷺ، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله ﷺ، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله ﷺ.

وهذه حال الكفار الذين لا يطلبون إلا أهواءهم، ويقولون: هذا صديقنا وهذا عدونا، وبلغة المغلِّ: هذا بالٍ هذا باغٍ، لا ينظرون إلى موالاة الله ورسوله ﷺ ومعاداة الله ورسوله ﷺ»[(٢)].

ويُشير ابن تيمية في موضع آخر إلى حال ابن المطهر الرافضي فيقول: «وشيوخهم المصنِّفون: فيهم طوائف يعلمون أنَّ كثيراً ممَّا يقولونه كذب، ولكن يُصنِّفون لهم لرياستهم عليهم.

---

(١) (٥/ ٢٦٢).
(٢) (٥/ ٢٥٥).

وهذا المصنِّف يتهمه الناس بهذا، ولكن صنَّف لأجل أتباعه، فإن كان أحدهم يعلم أنَّ ما يقوله باطل ويُظهره، ويقول: إنَّه حق من عند الله، فهو من جنس علماء اليهود الذين يكتبون الكتاب بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويل لهم ممَّا كسبت أيديهم، وويل لهم ممَّا يكسبون، وإن كان يعتقد أنَّه حق، دلَّ ذلك على نهاية جهله وضلاله:

إن كـنـت لا تـــدري فـتـلـك مصيبة

وإن كنت تـدري فالمصيبة أعـظـم[1].

ومن أجل ذلك كلِّه يؤكد ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ضرورة تطهير القلب وتحسين القصد عند الردِّ على المبتدعة، ويُحذر بشدّة من أن يكون ذلك بقصد التشفي والانتقام، فها هو ذا يقول: «وهكذا الردُّ على أهل البدع من الرافضة وغيرهم إنْ لم يُقصد فيه بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم: لم يكن عمله صالحاً، وإذا غلَّظ في ذمِّ بدعة ومعصية كان قصده بيان ما فيها من الفساد ليحذرها العباد، كما في نصوص الوعيد وغيرها، وقد يُهجر الرجل عقوبة وتعزيراً، والمقصود بذلك ردعه وردع أمثاله، للرحمة والإحسان لا للتشفي والانتقام، كما هجر النبي ﷺ أصحابه الثلاثة الذين خُلفوا، لَمَّا جاء المتخلّفون عن الغزاة يتعذرون ويحلفون، وكانوا يكذبون، وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعوقبوا بالهجر، ثم تاب الله عليهم ببركة الصدق»[2].

وقال أيضاً: «والأمر بالسُّنَّة والنهي عن البدعة هو أمر بمعروف ونهي عن منكر، وهو من أفضل الأعمال الصالحة، فيجب أن يبتغي به وجه الله وأن يكون مطابقاً

(١) (٥/ ١٦٢).
(٢) (٥/ ٢٣٩).

للأمر، وفي الحديث: (من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فينبغي أن يكون عليماً بما يأمر به، عليماً بما ينهى عنه، رفيقاً فيما يأمر به، رفيقاً فيما ينهى عنه، حليماً فيما يأمر به، حليماً فيما ينهى عنه)[1].

فالعلم قبل الأمر، والرفق مع الأمر، والحلم بعد الأمر، فإن لم يكن عالماً لم يكن له أن يقفوَ ما ليس به علم، وإن كان عالماً ولم يكن رفيقاً، كان كالطبيب الذي لا رفق فيه، فيُغلظ على المريض فلا يقبل منه، وكالمؤدِّب الغليظ الذي لا يقبل منه الولد، وقد قال - تعالى - لموسى وهارون: ﴿**فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**﴾ [**طه**: ٤٤].

ثم إذا أمر ونهى فلا بدَّ أن يُؤذى في العادة، فعليه أن يصبر ويحلم كما قال - تعالى -: ﴿**يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ**﴾ [**لقمان**: ١٧].

وقد أمر الله نبيَّه بالصبر على أذى المشركين في غير موضع، وهو إمام الآمرين بالمعروف الناهين عن المنكر، فإنَّ الإنسان عليه أولاً أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمره به، وهو يحب صلاح المأمور، أو إقامة الحجة عليه، فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته، وتنقيص غيره، كان ذلك حميَّة لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله حابطاً، ثم إذا رُدَّ عليه ذلك وأوذي أو نُسب إلى أنَّه مخطئ وغرضه فاسد، طلبت نفسه الانتصار لنفسه، وأتاه الشيطان، فكان مبدأ عمله الله، ثم صار له هوى يطلب به أن ينتصر على من آذاه، وربما اعتدى على ذلك المؤذي..»[2].

---

(١) قال المحقق: لم أجد هذا الحديث. قلت: لعلَّه من كلام الإمام الثوري، انظر: كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للخلال، رقم (٣٢).

(٢) (٥/ ٢٥٣ - ٢٥٥).

القاعدة الثانية: العدلُ مع الموافق والمخالف:

امتداداً للقضية السابقة وأثراً من آثارها، يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - تعالى - على ضرورة العدل في كل شأن من شؤون الحياة، تقديراً لمبدأ متابعة الحق، ونزاهة البحث، ويعدُّ ذلك أصلاً أصيلاً من دعائم الإسلام، وليس ذلك مع أهل السُّنَّة فحسب، بل مع جميع الملل والطوائف على مختلف اعتقاداتها واتجاهاتها.

ولقد استطاع شيخ الإسلام ابن تيمية إبراز هذا المحور من محاور المنهج العلمي بكلِّ قوة ووضوح، وهو يردُّ على طائفة من أكثر الطوائف غلواً، وعداءً لأهل السُّنَّة.

وتقدَّم قبل قليل قوله - رحمه الله تعالى -: «.. ومعلوم أنَّا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلم وعدل لا بجهل وظلم، فإنَّ العدل واجب لكلِّ أحد على كلِّ أحد في كلِّ حال، والظلم محرم مطلقاً، لا يباح قط بحال.

قال - تعالى -: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمور به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نُهي صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف في بغض مسلم بتأويل أو شبهة أو بهوى نفس؟!، فهو أحق ألَّا يُظلم؛ بل يعدل عليه.

وأصحاب رسول الله ﷺ أحق من عُدل عليهم في القول والعمل، والعدل ممَّا اتفق أهل الأرض على مدحه ومحبته، والثناء على أهله ومحبتهم، والظلم ممَّا اتفقوا على بغضه وذمِّه وتقبيحه، وذم أهله وبغضهم. وليس المقصود: الكلام في التحسين والتقبيح العقلي، فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع في مصنّف مفرد، ولكن المقصود: أنَّ العدل محبوب باتفاق أهل الأرض، وهو محبوب في النفوس، مركوز حبه في القلوب، تُحبه القلوب وتحمده، وهو من المعروف الذي تعرفه القلوب،

والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فتُبغضه وتذمّه»[١].

وقال أيضاً: «وكذلك بيان من غلط في رأي رآه في أمر الدين من المسائل العلمية والعملية، فهذا إذا تكلَّم فيه الإنسان بعلم وعدل، وقصد النصيحة، فالله - تعالى - يُثيبه على ذلك، لا سيما إذا كان المتكلّم فيه داعياً إلى بدعة، فهذا يجب بيان أمره للناس، فإنَّ دفع شره عنهم أعظم من دفع شرِّ قاطع الطريق»[٢].

وقد ذكر ابن تيمية قول الله - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٥]، ثم قال: واللَّيُّ: هو تغيير الشهادة، والإعراض: كتمانها، والله - تعالى - قد أمر بالصدق والبيان، ونهى عن الكذب والكتمان فيما يحتاج إلى معرفته وإظهاره، كما قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا محقت بركة بيعهما)[٣].

وقال - تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨]»[٤].

وليس هذا الكلام تنظيراً مجرداً يُطلقه شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وإنَّما هو تأصيلٌ عمليٌ سار عليه واعتمده في ردّه على المخالفين أيّاً كان اتجاههم، وقد تبيَّن ذلك جليَّاً في كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) في عدة قضايا، أذكر منها:

---

(١) (٥/ ١٢٦ - ١٢٧).
(٢) (٥/ ١٤٦).
(٣) أخرجه: البخاري (٣/ ٥٨ و ٦٤)، مسلم (٣/ ١١٦٤).
(٤) (١/ ١٦).

أولاً: قبول الحقّ في كلِّ من قاله بغضِّ النظر عن اتجاهه العقدي أو المذهبي:

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «والقول الحق الذي يقوم عليه الدليل يُقبل من كلِّ من قاله، وإن لم يُقبل بمجرَّد المخبر به»[١].

وقال أيضاً: «والله قد أمرنا ألَّا نقول عليه إلا الحق، وألَّا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل القسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني - فضلاً عن الرافضي - قولاً فيه حقٌّ أن نتركه، أو نردّه كله، بل لا نردّ إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق؛ ولهذا جُعل هذا الكتاب: (منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية)، فإن كثيراً من المنتسبين إلى السُّنَّة ردوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضاً بدعة وباطل، وهذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السُّنَّة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألَّا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السُّنَّة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله - تعالى - به رسوله ﷺ، ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق بل قبلناه، لكن بيَّنا أن ما عابوا مخالفيهم من الأقوال، ففي أقوالهم من العيب ما هو أشد من ذلك.

فالمتسبون إلى إثبات خلافة الأربعة وتفضيل الشيخين، وإن كان بعضهم يقول أقوالاً فاسدة، فأقوال الرافضة أفسد منها، وكذلك المناظر للفلاسفة والمعتزلة من المنتسبين إلى السُّنَّة كالأشعري وأمثاله، وإن كانوا قد يقولون أقوالاً باطلة، ففي أقوال المعتزلة والفلاسفة من الباطل ما هو أعظم منها، فالواجب إذا كان الكلام بين طائفتين

---

(١) (١/ ٥٦)، وفي هذا الباب يقول تلميذه ابن القيم: «فطالب الحق يقبله ممَّن كان، ويردّ ما خالفه على من كان». (مدارج السالكين، ٣/ ٣٣١).

من هذه الطوائف أن يبيِّن رجحان قول الفريق الذي هو أقرب إلى السُّنَّة بالعقل والنقل، ولا ننصر القول الباطل المخالف للشرع والعقل أبداً، فإن هذا محرم ومذموم يذم به صاحبه، ويتولد عنه من الشر ما لا يوصف، كما تولد من الأقوال المبتدعة مثل ذلك»[(١)].

وفي موضع آخر ذكر ابن تيمية قول الله - تعالى -: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٢ - ٣٣].

ثم قال: «فقد ذمَّ الله - سبحانه وتعالى - الكاذب على الله والمكذِّب بالصدق، وهذا ذمّ عام، والرافضة أعظم أهل البدع دخولاً في هذا الوصف المذموم، فإنَّهم أعظم الطوائف افتراءً للكذب على الله، وأعظمهم تكذيباً بالصدق لَمَّا جاءهم، وأبعد الطوائف عن المجيء بالصدق والتصديق به.

وأهل السُّنَّة المحضة أولى الطوائف بهذا، فإنَّهم يَصدقون، ويُصدِّقون بالحق في كلِّ ما جاء به ليس لهم هوى إلا مع الحق...

وقوله: ﴿جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ اسم جنس لكلِّ صدق، وإن كان القرآن أحق بالدخول في ذلك من غيره، ولذلك صدَّق به، أي بجنس الصدق، وقد يكون الصدق الذي صدَّق به ليس هو عين الصدق الذي جاء به، كما تقول فلان يسمع الحق، ويقول الحق ويقبله، ويأمر بالعدل ويعمل به، أي: هو موصوف بقول الحق لغيره، وقبول الحق من غيره، وأنَّه يجمع بين الأمر بالعدل والعمل به، وإن كان كثير من العدل الذي يأمر به ليس هو عين العدل الذي يعمل به.

فلمَّا ذمَّ الله - سبحانه - من اتصف بأحد الوصفين: الكذب على الله، والتكذيب بالحق - إذ كلٌّ منهما يستحق به الذم - مدح ضدَّهما الخالي عنهما، بأن يكون يجيء

---

(١) (٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣).

بالصدق لا بالكذب، وأن يكون مع ذلك مصدَّقاً بالحق، لا يكون بقوله هو، وإذا قاله غيره لم يُصدِّقه، فإنَّ من الناس يصدق ولا يكذب، لكن يكره أنَّ غيره يقوم مقامه في ذلك حسداً ومنافسة، فيُكذِّب غيره في صدقه أو لا يُصدقه؛ بل يُعرض عنه، وفيهم من يُصدِّق طائفة فيما قالت، قبل أن يعلم ما قالوه: أصدقٌ هو أم كذب؟، والطائفة الأخرى لا يُصدّقها فيما تقول وإن كان صدقاً؛ بل إمَّا أن يصدقها وإمَّا أن يُعرض عنها، وهذا موجود في عامة أهل الأهواء: تجد كثيراً منهم صادقاً فيما ينقله، لكن ما ينقله عن طائفته يُعرض عنه، فلا يدخل هذا في المدح، بل في الذمِّ، لأنَّه لم يصدق بالحق الذي جاءه، والله قد ذمَّ الكاذب والمكذِّب بالحق، لقوله في غير آية: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٨]..»[1].

وقال في موضع آخر: «.. فإنَّ كثيراً ممَّن سمع ذمَّ الكلام مجملاً، أو سمع ذم الطائفة الفلانية مجملاً وهو لا يعرف تفاصيل الأمور: من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية والعامة، ومن كان متوسطاً في الكلام، لم يصل إلى الغايات التي منها تفرقوا واختلفوا، تجده يذم القول وقائله بعبارة، ويقبله بعبارة، ويقرأ كتب التفسير والفقه وشروح الحديث، وفي تلك المقالات التي كان يذمها، فيقبلها من أشخاص آخرين يُحسن الظنَّ بهم، وقد ذكروها بعبارة أخرى، أو في ضمن تفسير آية أو حديث أو غير ذلك.

وهذا ممَّا يوجد كثيراً، والسالم من سلَّمه الله، حتى إنَّ كثيراً من هؤلاء يُعظم أئمة، ويذمّ أقوالاً، قد يلعن قائلها أو يُكفِّر، وقد قالها أولئك الأئمة الذين يُعظمهم، ولو علم

(١) (٧/ ١٩٠ - ١٩٢).

أنَّهم قالوها لما لعن القائل، وكثير منها قد قاله النبي ﷺ وهو لا يعرف ذلك!»[1].

أمثلة تطبيقية على هذه القاعدة:

في التطبيق لهذه القاعدة النفيسة أذكر الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وليس كون الرجل من الجمهور الذين يعتقدون خلافة الثلاثة يُوجب له أنَّ كل ما رواه صدق، كما أنَّ كونه من الشيعة لا يُوجب أن يكون كل ما رواه كذباً؛ بل الاعتبار بميزان العدل»[2].

المثال الثاني:

قال ابن تيمية مخاطباً الرافضة: «وأنتم تعلمون أنَّ أهل الحديث يبغضون الخوارج، ويروون فيهم عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة صحيحة، وقد روى البخاري بعضها، وروى مسلمٌ عشرة منها، وأهل الحديث متديِّنون بما صح عندهم عن النبي ﷺ، ومع هذا: فلم يحملهم بغضهم للخوارج على الكذب عليهم، بل جربوهم فوجدوهم صادقين»[3].

---

(١) (٥/ ٢٨٠ - ٢٨١)، وهذا النص والذي قبله من النقول النفيسة التي يُعض عليها بالنواجذ، لأنَّها تعالج مسألة كثر فيها الخلل والاضطراب، خاصة في هذا العصر الذي كثرت فيه الأهواء، وتفرَّقت فيه السبل، وأصبح الناس شيعاً وأحزاباً كلُّ حزب بما لديهم فرحون... نسأل الله - عزَّ وجلَّ - السلامة والعافية.

وقد قال ابن تيمية في موضع آخر: «وقد رأيت من أتباع الأئمة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، من يقول أقوالاً ويكفرون من خالفها، وتكون الأقوال المخالفة هي أقوال أئمتهم بعينها، كما أنهم كثيراً ما ينكرون أقوالاً ويكفرون من يقولها، وتكون منصوصة عن النبي ﷺ، لكثرة ما وقع من الاشتباه والاضطراب في هذا الباب، ولأن شبه الجهمية النفاة أثرت في قلوب كثير من الناس، حتى صار الحق الذي جاء به الرسول ﷺ - وهو المطابق للمعقول - لا يخطر ببالهم، ولا يتصورونه، وصار في لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس» (درء تعارض العقل والنقل، ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩).

(٢) (٧/ ٤١٢).

(٣) (٧/ ٤١٢ - ٤١٣).

المثال الثالث:

قال ابن تيمية في وصف أئمة السُّنَّة والسلف: «.. وهم يذمّون أهل الكلام المبتدع الذين يردّون باطلاً بباطل، وبدعة ببدعة، ويأمرون ألّا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السُّنَّة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله - تعالى - به ورسوله ﷺ، ولهذا لم نردّ ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق؛ بل قبلناه، لكن بيَّنا أنَّ ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال، ففي أقوالهم من العيب ماهو أشدّ من ذلك»[١].

المثال الرابع:

قال ابن تيمية بعد كلام له سبق عن الفلاسفة: «وقد تكلمتُ عن ذلك، وبيَّنت تحقيق ما قاله أبو حامد في ذلك من الصواب الموافق لأصول الإسلام، وخطأ ما خالفه من كلام ابن رشد وغيره من الفلاسفة، وأنَّ ما قالوه من الحق الموافق للكتاب والسُّنَّة لا يردّ بل يُقبل، وما قصَّر فيه أبو حامد من إفساد أقوالهم الفاسدة فيمكن ردَّه بطريق أخرى يُعان بها أبو حامد على قصده الصحيح»[٢].

ملامح الاضطراب في منهج الرافضة:

أمام ذلك المنهاج العلمي المتين لأهل السُّنَّة، يظهر ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مقابل ذلك فساد منهاج الرافضة، وتقاصرهم وبعدهم عن هذه المنزلة الكريمة، ومن ملامح ذلك:

أ - أنَّهم يقبلون من القول ما يوافق أهواءهم:

قال ابن تيمية: «ولا ريب أنَّ المفترين للكذب من شيوخ الرافضة كثيرون جدًّا، وغالب القوم ذوو هوىً أو جهل، فمن حدَّثهم بما يوافق أهواءهم صدَّقوه، ولم يبحثوا عن صدقه وكذبه، ومن حدَّثهم بما يخالف أهواءهم، كذبوه، ولم يبحثوا عن صدقه وكذبه، ولهم

(١) (٢/ ٣٤٢).
(٢) (١/ ٣٥٧).

نصيب وافر من قوله - تعالى -: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢]، كما أنَّ أهل العلم والدين لهم نصيب وافر من قوله - تعالى -: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]..»[١].

وقال أيضاً: «كل من جرَّب من أهل العلم والدين الجمهورَ علم أنَّهم لا يرضون بالكذب ولو وافق أغراضهم، فكم يروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها أحاديث بأسانيد خير من أسانيد الشيعة، ويروونها مثل أبي نُعيم، وأبي بكر النقاش، والأهوازي، وابن عساكر، وأمثال هؤلاء، ولا يقبل علماء الحديث منه شيئاً، بل إذا كان الراوي عندهم مجهولاً توقفوا في روايته، وأما أنتم معاشر الرافضة: فقد رأيناكم تقبلون كل ما يوافق رأيكم وأهواءكم لا تردّون غثّاً ولا سميناً»[٢].

ب - الرافضة ينقلون ما لهم ويتركون ما عليهم:

قال ابن تيمية: «.. وأيّ كتاب وجدوا فيه ما يوافق أهواءهم نقلوه، من غير معرفة بالحديث، كما نجد هذا المصنِّف [يعني: ابن المطهر] وأمثاله ينقلون ما يجدونه موافقاً لأهوائهم، ولو أنهم ينقلون ما لهم وما عليهم من الكتب التي ينقلون منها، مثل تفسير الثعلبي، وفضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، وفضائل الصحابة لأبي نعيم، وما في كتاب أحمد من زيادات القطيعي، وزيادات ابن أحمد، لانتصف النَّاس منهم، لكنهم لا يُصدِّقون إلا بما يوافق قلوبهم»[٣].

ج - الرافضة يتميزون بالمكابرة وردِّ الحقائق:

قال ابن تيمية: «.. وهم يُنكرون على بعض النواصب أنَّ الحسين لـمَّا قال لهم: أما تعلمون أنّي ابن فاطمة بنت رسول الله ﷺ؟!، قالوا: والله ما نعلم ذلك! وهذا لا

(١) (٨/ ٣١٩).
(٢) (٧/ ٤١٨).
(٣) (٦/ ٣٨٠).

يقوله ولا يجحد نسب الحسين إلا متعمد للكذب والافتراء، ومن أعمى الله بصيرته باتباع هواه حتى يخفى عليه مثل هذا؟! ، فإنَّ عين الهوى عمياء، والرافضة أعظم جحداً للحق تعمداً، وأعمى هؤلاء، فإنَّ منهم – ومن المنتسبين إليهم – كالنصيرية وغيرهم من يقول: إنَّ الحسن والحسين ما كانا أولاد عليّ؛ بل سلمان الفارسي، ومنهم من يقول: إنَّ عليًّا لم يمت، وكذلك يقولون عن غيره، ومنهم من يقول: إنَّ أبا بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي ﷺ، ومنهم من يقول: إنَّ رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنتي النبي ﷺ، ولكن هما بنتا خديجة من غيره، ولهم في المكابرات وجحد المعلومات بالضرورة أعظم ممَّا لأولئك النواصب الذين قتلوا الحسين، وهذا ممَّا يُبين أنهم أكذب وأظلم وأجهل من قتلة الحسين!»[1].

وقال أيضاً: «وهؤلاء الرافضة الذين يدفعون الحق المعلوم يقيناً بطرق كثيرة علماً لا يقبل النقيض بشُبَه في غاية الضعف، هم من أعظم الطوائف الذين في قلوبهم الزيغ، الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم، كالنصارى، والجهمية، وأمثالهم من أهل البدع والأهواء، الذين يدعون النصوص الصريحة التي تُوجب العلم، ويعارضونها بشبه لا تُفيد إلا الشكّ، لو تُعرض لم تثبت، وهذا في المنقولات سفسطة كالسفسطة في العقليات، وهو القدح فيما عُلم بالحسِّ والعقل بشبه تعارض ذلك، فمن أراد أن يدفع العلم اليقيني المستقر في القلوب الشبه، فقد سلك مسلك السفسطة»[2].

وقال أيضاً: «.. ولكنَّ هؤلاء القوم – لفرط جهلهم وهواهم – يقلبون الحقائق في المنقول والمعقول، فيأتون إلى الأمور التي وقعت وعُلم أنها وقعت، فيقولون: ما وقعت، وإلى أمور ما كانت ويُعلم أنها ما كانت، فيقولون: كانت، ويأتون إلى الأمور التي هي خير وصلاح، فيقولون: هي فساد، وإلى الأمور التي هي فساد،

(١) (٤/ ٣٦٧ – ٣٦٨).
(٢) (٧/ ٤٦٤).

فيقولون: هي خير وصلاح، فليس لهم لا عقل ولا نقل؛ بل لهم نصيب من قوله - تعالى -: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]»[(١)].

د - الرافضة يتعصبون في الباطل:

أشار ابن تيمية في مواضع عديدة إلى تعصب الرافضة في الباطل، وذكر شيئاً من عجائبهم في هذا المقام، ومن ذلك: «لا نعلم طائفة أعظم تعصباً في الباطل من الرافضة، حتى إنَّهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور لمُوافقهم على مخالفهم، وليس في التعصب أعظم من الكذب، وحتى إنهم في التعصب جعلوا للبنت جميع الميراث، ليقولوا: إنَّ فاطمة - رضي الله عنها - ورثت رسول الله ﷺ دون عمِّه العباس - رضي الله عنه -، وحتى أنَّ فيهم من حرَّم لحم الجمل؛ لأنَّ عائشة قاتلت على جمل، فخالفوا كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ وإجماع الصحابة والقرابة لأمر لا يُناسب ذلك، ومن تعصبهم: أنَّهم لا يذكرون اسم العشرة، بل يقولون: تسعة وواحد، وإذا بنوا أعمدة أو غيرها لا يجعلونها عشرة، وهم يتحرون ذلك في كثير من أمورهم.. فنفور هؤلاء الجهال عن التكلّم بهذه الأعداد في غاية الجهل، وإنَّما هو كنفورهم عن التكلّم بأسماء قوم يبغضونهم كما ينفرون عمَّن اسمه أبو بكر وعمر وعثمان لبغضهم لشخص كان اسمه هذا الاسم..

فلو فرض - والعياذ بالله - أنَّ هؤلاء كفار، كما يقول المفترون - لعنهم الله - لم يكن في ذلك ما يُوجب هجران هذه الأسماء، وإنَّما ذلك مبالغة في التعصب والجهل»[(٢)].

ثانياً: ما كان مشروعاً لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع:

من القواعد الموضوعية العزيزة التي أكدها ابن تيمية: أن المعيار الذي توزن به الاجتهادات والآراء هو ميزان الشرع، فما دلَّ عليه الكتاب والسنة أخذنا به وإن قال به بعض المخالفين، وما رده الكتاب والسنَّة رددناه وإن قال به بعض الموافقين.

---

(١) (٦/ ١٢١)، وانظر: (٦/ ١٨٦).
(٢) (٤/ ١٣٧ - ١٣٩)، وانظر: (١/ ٣٨ - ٤٤).

قال ابن تيمية: «الذي عليه أئمه الإسلام: أنَّ ما كان مشروعاً لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع: لا الرافضة ولا غيرهم، وأصول الأئمة كلهم توافق هذا منها: مسألة التسطيح التي ذكرها، فإنَّ مذهب أبي حنيفة وأحمد: تسنيم القبور. أفضل، كما ثبت في الصحيح أنَّ قبر النبي ﷺ كان مسنماً[1]، ولأن ذلك أبعد عن مشابهة أبنية الدنيا، وأمنع عن القعود على القبور، والشافعي يستحب التسطيح لما روي من الأمور بتسوية القبور، فرأى أن التسوية هي التسطيح، ثم إنَّ بعض أصحابه قال: إنَّ هذا شعار الرافضة فيُكره ذلك، فخالفه جمهور الأصحاب، وقال: بل هو المستحب وإن فعلته الرافضة.

وكذلك الجهر بالبسملة هو مذهب الرافضة، وبعض الناس تكلَّم في الشافعي بسببها، وبسبب القنوت، ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية؛ لأنَّ المعروف في العراق أنَّ الجهر كان شعار الرافضة، وأنَّ القنوت في الفجر كان من شعار القدرية الرافضة، حتى أنَّ سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسملة، لأنَّه كان عندهم من شعار الرافضة، كما يذكرون المسح على الخفين لأنَّ تركه كان شعار الرافضة، ومع هذا: فالشافعي لـمَّا رأى أنَّ هذا هو السُّنَّة كان ذلك مذهبه وإن وافق الرافضة..».

ولتأكيد هذه القاعدة يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قصة لطيفة، قال فيها: «وكذلك أحمد بن حنبل يستحب المتعة - متعة الحج - ويأمر بها، حتى يستحب هو وغيره من الأئمة - أئمة أهل الحديث - لمن أحرم مفرداً أو قارناً أن يفسخ ذلك إلى العمرة ويصير متمتعاً، لأنَّ الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك، حتى قال سلمة بن شبيب للإمام أحمد: يا أبا عبد الله قوّيت قلوب الرافضة لـمَّا أفتيت أهل خراسان بالمتعة!، فقال: يا سلمة كان يبلغني عنك أنَّك أحمق، وكنت أدفع عنك، والآن فقد ثبت عندي أنَّك أحمق، عندي أحدَ عشرَ حديثاً صحيحاً عن النبي ﷺ، أأتركها لقولك؟!».

---

(١) أخرجه: البخاري (٢/ ١٠٣).

وبعد هذا التقرير يُشير شيخ الإسلام ابن تيمية إلى فائدة دقيقة في غاية الأهمية، فيقول: «إذا كان في فعل مستحب مفسدة راجحة لم يصر مستحباً، ومن هنا: ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم، فإنَّه لم يترك واجباً بذلك، لكن قال: في إظهار ذلك مشابهة لهم، فلا يتميَّز السُّني من الرافضي، ومصلحة التميز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم، أعظم من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب إليه يُحتاج إليه في بعض المواضع إذا كان في الاختلاط والاشتباه مفسدة راجحة على مصلحة فعل ذلك المستحب، لكن هذا أمر عارض لا يقتضي أن يُجعل المشروع ليس بمشروع دائماً؛ بل هذا مثل لباس شعار الكفار وإن كان مباحاً إذا لم يكن شعاراً لهم، كلبس العمامة الصفراء، فإنَّه جائز إذا لم يكن شعاراً لليهود، فإذا صار شعاراً لهم نُهي عن ذلك»[1].

ثالثاً: إثبات محاسن الخصم وعدم جحدها إذا تبيَّن صحتها وثبوتها عنهم:

من تمام العدل والإنصاف: الاعتراف بمحاسن الخصم إذا كانت هذه المحاسن ثابتة عنهم، ولا يجوز إنكارها أو تجاهلها لمجرَّد المخالفة، لكن في الوقت ذاته يجب أن توزن تلك المحاسن بغيرها من المساوئ، وتوضع في إطارها الصحيح، وتؤخذ الأعمال بمجموعها، دون أن تجرَّد من منطلقاتها ودوافعها الظاهرة، ولا يجوز أن تذكر المحاسن مجردة عن المساوئ، حتى لا يغتر بها العامة والجهلة.

قال ابن تيمية: «وكلُّ من سوى أهل السُّنَّة والحديث مِن الفرق فلا ينفرد عن أئمة الحديث بقول صحيح، بل لا بدَّ أن يكون معه من دين الإسلام ما هو حق، وبسبب ذلك وقعت الشبهة، وإلا فالباطل المحض لا يشتبه على أحد، ولهذا سمي أهل البدع: أهل الشبهات، وقيل فيهم: إنَّهم يلبسون الحق بالباطل، وهكذا أهل

(١) (٤/١٤٩ - ١٥٥).

الكتاب معهم حق وباطل . . . وهذه حال أهل البدع كلهم فإنَّ معهم حق وباطل»[1] .

وقد ذكر ابن تيمية بعض محاسن الرافضة لثبوتها عنهم، ولكنَّه قارن هذه المحاسن بمحاسن غيرهم، وذكرها مع ذكره لمساوئهم ومخازيهم، ومن ذلك قوله: «والرافضة فيهم من هو متعبّد متورّع زاهد، لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء، فالمعتزلة أعقل منهم وأعلم وأدين، والكذب والفجور فيهم أقل منه في الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم: أقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعبد من الخوارج، ومع هذا فأهل السُّنَّة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإنَّ الظلم حرام مطلقاً كما تقدَّم، بل أهل السُّنَّة لكلِّ طائفة من هؤلاء خير من بعضهم لبعض؛ بل للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض .

وهذا ممَّا يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفوننا ما لا يُنصف بعضنا بعضاً . . ولا ريب أنَّ المسلم العادل أعدل عليهم وعلى بعضهم من بعض»[2] .

وقال في موضع آخر: «وينبغي أيضاً أن يُعلم أنَّه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً؛ بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السُّنَّة ووافقهم بعض، والصواب مع من وافقهم؛ لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها أصابوا فيها، فمن الناس من يعدُّ من بدعهم: الجهر بالبسملة، وترك المسح على الخفين: إمَّا مطلقاً وإما في الحضر، والقنوت في الفجر، ومتعة الحج، ومنع لزوم الطلاق البدعي، وتسطيح القبور، وإسبال اليدين في الصلاة، ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السُّنَّة، وقد يكون الصواب فيها القول الذي يوافقهم، كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم، لكن المسألة اجتهادية، فلا تُنكر إلا إذا صارت شعاراً لأمر لا يسوغ، فتكون دليلاً على ما يجب إنكاره، وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد، ومن هذا

---

(١) (٥/١٦٧ - ١٦٨).

(٢) (٥/١٥٧ - ١٥٨).

وضع الجريد على القبر، فإنَّه منقول عن بعض الصحابة، وغير ذلك من المسائل»[1].

وقال أيضاً: «وقولهم في الشرائع[2] غالبه موافق لمذهب أهل السُّنَّة، أو بعض أهل السُّنَّة، ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد، ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد قال بها غير الأربعة من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الأمر فيها، بخلاف الشاذ الذي لا يُعرف أن لا أصل له، لا في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا سبقهم إليه أحد»[3].

وهذا المنهج مطرد عند ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في تعامله مع عامة المبتدعة، فها هو ذا يردّ على المعتزلة في مواضع كثيرة، ولكنه يقارن بين حال المعتزلة وغيرهم من الغلاة، فيقول: «فإنَّ فيهم من العدل والدين والاستدلال بالأدلَّة الشرعية، والرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين، وإن انتسبوا إلى مذهب بعض الأئمة الأربعة كأبي حنيفة وغيره، بخلاف الرافضة فإنَّهم من أجهل الناس بالمنقول والمعقول، ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطناً فلا يكون إلا من أجهل النَّاس أو زنديقاً ملحداً»[4].

رابعاً: قد يجتمع في الشخص الواحد موجبات المدح وموجبات الذم:

من التوازن العلمي والمنهجي عند أهل السنة أنهم يرون أن الشخص الواحد تكون له حسنات وسيئات، فتجتمع فيه موجبات الحمد وموجبات الذم؛ فيحمد على إحسانه، ويذم على إساءته، والعبرة بالغالب.

---

(١) (١/ ٤٤).
(٢) لعله يعني: الشرائع الفقهية.
(٣) (٢/ ٣٦٩).
(٤) (٤/ ١٣٥ - ١٣٦).

قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «.. ممَّا يتعلق بهذا الباب أن يُعلم أنَّ الرجل العظيم في العلم، والدين، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين.

ومثل هذا - إذا وقع - فتنة لطائفتين: طائفة تعظِّمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه. وطائفة تذمُّه فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه؛ بل في برِّه وكونه من أهل الجنَّة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان، وكلا هذين الطرفين فاسد.

والخوارج والروافض، وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، وسلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه، وأعطى الحقَّ حقه، فيُعظِّم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أنَّ الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيُحمد ويُذم، ويثاب ويعاقب، ويُحب من وجه، ويُبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم»[(١)].

وفي موضع آخر يذكر ابن تيمية أنَّ المسلم إذا كانت له حسنات كثيرة فإنَّها تغمر سيئاته القليلة، فها هو ذا يقول في معرض مناقشته للرافضة في عصمة الأئمة: «وأولئك اعتقدوا أنَّ الإمام له حسنات كثيرة تغمر سيئاته، وهذا ممكن في الجملة، فإنَّه يمكن أن يكون للمسلم حسنات تغمر سيئاته»[(٢)].

خامساً: عدم مقابلة الباطل بالباطل:

لا يجوز للمسلم أن يقابل الباطل بالباطل، وذلك لأنَّ المسلم العادل صاحب

(١) (٤/ ٥٤٣ - ٥٤٤)، وانظر: (٦/ ١٩٨ و ٢٠٣)، ومن أراد الزيادة في هذا المبحث فيمكنه مراجعة كتابي: (منهج أهل السُّنَّة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم)، نشر مجلة البيان.

(٢) (٤/ ٥٢١).

منهج متميِّز مطرد لا يتزعزع أبداً، يزن الأمور جميعها بموازين شرعية لا تؤثر فيها أهواء النفس وحظوظها، فالرافضة مثلاً إذا كفَّروا أبا بكر وعمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنهما - فلا يقابل هذا الباطل بتكفير علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - أو أحد الأئمة الاثني عشر.

قال ابن تيمية: «وليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله؛ بل ولو استكرهه رجل على اللواطة لم يكن له أن يستكرهه على ذلك، ولو قتله بتجريع خمر أو تلوّط به، لم يجز قتله بمثل ذلك، لأنَّ هذا حرام لحق الله تعالى، ولو سبَّ النصارى نبينا، لم يكن لنا أن نسبَّ المسيح، والرافضة إذا كفروا أبا بكر وعمر فليس لنا أن نكفر عليّاً»(1).

وقال أيضاً: «والخوارج تكفِّر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يُكفِّرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يُكفِّر فسَّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويُكفِّرون من خالفهم فيه، وأهل السُّنَّة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ﷺ، لا يُكفِّرون من خالفهم فيه؛ بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس»(2).

وقال في وصف الرافضة: «ولا يوجد في جميع الطوائف لا أكذب منهم، ولا أظلم منهم، ولا أجهل منهم، وشيوخهم يقرون بألسنتهم، يقولون: يا أهل السُّنَّة أنتم فيكم فتوة لو قدرنا عليكم لما عاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا»(3).

فابن تيمية ها هنا يبني معياراً في الإنصاف يعتمد على ركيزتين: اتباع الحق بدليله، ورحمة الخلق. وهذا المعيار في الناس عزيز لا يرتقي إليه إلا أهل التجرّد،

---

(١) (٥/ ٢٤٤).
(٢) (٥/ ١٥٨).
(٣) (٤/ ١٢١).

وتأمل معي هذا الموقف العجيب الذي حكاه ابن تيمية عن الرافضة قائلاً: «وأهل السُّنَّة نقاوة المسلمين، فهم خير النَّاس للناس، وقد عُلم أنَّه كان بساحل الشام جبل كبير، فيه ألوف من الرافضة يسفكون دماء النَّاس، ويأخذون أموالهم، وقتلوا خلقاً عظيماً، وأخذوا الخيل والسلاح والأسرى وباعوهم للكفار النصارى بقبرص، وأخذوا من مرَّ بهم من الجند، وكانوا أضرَّ على المسلمين من جميع الأعداء، وحمل بعض أمرائهم راية النصارى، وقالوا له: أيّما خير: المسلمون أو النصارى؟!، فقال: بل النصارى، فقالوا له: مع من تُحشر يوم القيامة؟!، فقال مع النصارى، وسلّموا إليهم بعض بلاد المسلمين. ومع هذا: فلمَّا استشار بعض ولاة الأمر في غزوهم، وكتب جواباً مبسوطاً في غزوهم، وذهبنا إلى ناحيتهم، وحضر عندي جماعة منهم، وجرت بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات يطول وصفها، فلمَّا فتح المسلمون بلدهم، وتمكن المسلمون منهم، نهيتهم عن قتلهم وعن سبيهم، وأنزلناهم في بلاد المسلمين متفرقين لئلا يجتمعوا»[(١)].

وهذا من كريم صفات هذا الإمام الجليل، وحسن عدله وحكمته، فليس المقصود التشفي والانتقام، وإنما المقصود: كف أذاهم، ومنع شرورهم، وقمع باطلهم.

القاعدة الثالثة: التفريق بين طوائف الرافضة وعدم تعميم الأحكام:

تفرَّقت الرافضة إلى فرق متعددة وطوائف مختلفة، تتفق في أشياء وتختلف في أشياء أخرى، وقد ذكر ابن تيمية أنَّ الرافضة من حيث العموم ثلاث طوائف، وهي:

١ - الغالية.

٢ - السابَّة.

٣ - المُفضلة.

---

(١) (٥/١٥٩ - ١٦٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «وهم ثلاث طوائف: طائفة غلت فيه [يعني: علي بن أبي طالب] وادعت فيه الإلهية، وهؤلاء حرَّقهم بالنار، وطائفة سبَّت أبا بكر، رأسهم عبد الله بن سبأ، فطلب عليّ قتله حتى هرب إلى المدائن، وطائفة كانت تفضله، حتى قال: لا يبلغني عن أحد فضَّلني على أبي بكر وعمر إلا جلدتُه جلد المفتري»[(١)].

وذكر ابن تيمية في كتابه: (منهاج السُّنَّة النبوية) أطرافاً متفرقة من معتقدات بعض فرق الرافضة المختلفة، كالبيانية والمغيرية والمنصورية والخطابية.. وغيرهم[(٢)].

وإذا وجد هذا التباين والاختلاف فليس من العدل أن يُنسب قول لبعضهم ثم يُعمَّم على جميع الفرق والطوائف، وعلى هذا المنهج الدقيق المنضبط سار شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: (منهاج السُّنَّة النبوية)، مع أنَّه ركَّز فيه على الشيعة الإمامية، لأن ابن المطهر الحلي الذي ردَّ عليه ابن تيمية كان إماميًّا.

قال ابن تيمية في بداية كتابه - بعد أن ذكر شيئاً من مخازي الرافضة وعجائبهم -: «وقول القائل: إنَّ الرافضة تفعل كذا وكذا، والمراد به بعض الرافضة، كقوله - تعالى -: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، لم يقل ذلك كلُّ يهودي، بل قاله بعضهم. وكذلك قوله - تعالى -: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، المراد به جنس الناس، وإلا فمعلوم أنَّ القائل لهم غير الجامع وغير المخاطبين المجموع لهم»[(٣)].

---

(١) (٧/ ٥١٠ - ٥١١)، وانظر: (١/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٢) انظر: (٢/ ٢٣٤ - ٢٤٢، ٣٩٥، ٤٧٧، ٥٠٢، ٥١٤، ٦٢٦) و(٣/ ٨ - ١٢، ٤٧٠ - ٤٨٥)، وغيرها.

(٣) (١/ ٣٦ - ٣٧).

وقال أيضاً: «وممَّا ينبغي أن يُعرف: أنَّ ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة وإن كان أضعاف ما ذكر، لكن قد لا يكون هذا كله في الإمامية الاثني عشرية ولا في الزيدية، ولكن يكون كثير منه في الغالية وفي كثير من عوامهم، مثل ما يُذكر عنهم من تحريم لحم الجمل، وأنَّ الطلاق يُشترط فيه رضا المرأة، ونحو ذلك ممَّا يقوله بعض عوامهم، وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك، ولكن لـمَّا كان أصل مذهبهم مستنداً إلى جهل، كانوا أكثر الطوائف كذباً وجهلاً»[1].

وقال في معرض كلامه عن الأئمة، وزعم الرافضة عصمتهم وأنَّهم في ذلك كالأنبياء - عليهم الصلاة والسلام -: «فهذه خاصة الرافضة الإمامية التي لم يشركهم فيها أحد - لا الزيدية الشيعة، ولا سائر طوائف المسلمين - إلا من هو شر منهم كالإسماعيلية الذين يقولون بعصمة العبيديين المنتسبين إلى محمَّد بن إسماعيل بن جعفر، القائلين بأنَّ الإمامة بعد جعفر في محمد بن إسماعيل دون موسى بن جعفر، وأولئك ملاحدة منافقون، والإمامية الاثنا عشرية خير منهم بكثير، فإنَّ الإمامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خَلْق مسلمون باطناً وظاهراً، ليسوا زنادقة منافقين، لكنَّهم جهلوا وضلّوا واتبعوا أهواءهم، أمَّا أولئك فأئمتهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية زنادقة منافقون، وأمَّا عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين، وأمَّا المسائل المتقدمة فقد شرك غير الإمامية فيها بعض الطوائف، إلا غلوهم في عصمة الأنبياء لم يوافقهم عليه أحد أيضاً، حيث ادَّعوا أن النبي ﷺ لا يسهو، فإن هذا لا يوافقهم عليه أحد فيما علمت، اللهم إلا أن يكون من غلاة جهال النساك، فإن بينهم وبين الرافضة قدراً مشتركاً في الغلو وفي الجهل والانقياد لما لا يعلم صحته، والطائفتان تشبهان النصارى في ذلك، وقد يقرب إليهم بعض المصنِّفين في الفقه من الغلاة في مسألة العصمة»[2].

(١) (١/ ٥٧).
(٢) (٢/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

وهذا المنهاج مطرد عند شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في حديثه عن الفرق الأخرى، فها هو ذا يقول في الكتاب نفسه عن طائفة الفلاسفة: «وأمَّا الفلسفة مطلقاً أو إثباتها فلا يمكن؛ إذ ليس للفلاسفة مذهب معيَّن ينصرونه، ولا قول يتفقون عليه في الإلهيات والمعاد والنبوات والشرائع؛ بل وفي الطبيعيات والرياضيات؛ بل ولا في كثير من المنطق. ولا يتفقون إلا على ما يتفق عليه جميع بني آدم من الحسيات المشاهدة والعقليات التي لا يُنازع فيها أحد، ومَنْ حكى عن جميع الفلاسفة قولاً واحداً في هذه الأجناس، فإنَّه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم؛ بل حسبه النظر في طريقة المشائين أصحاب أرسطو كثامسطيوس والإسكندر الأفروديسي وبرقلس من القدماء، وكالفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأبي البركات ونحوهم من المتأخرين، وإن كان لكلٍّ من هؤلاء في الإلهيات والنبوات والمعاد قول لا يُنقل عن سلفه المتقدمين، إذ ليس لهم في هذا الباب علم تستفيده الأتباع، وإنَّما عامة علم القوم في الطبيعيات، فهناك يسرحون ويتبجَّحون، وبه وبنحوه عظَّم من عظَّم أرسطو، واتبعوه لكثرة كلامه في الطبيعيات، وصوابه في أكثر ذلك، وأمَّا الإلهيات فهو وأتباعه من أبعد النَّاس عن معرفتها».

وقال في موضع آخر: «وأمَّا الخلاف الذي بين الفلاسفة فلا يحصيه أحد لكثرته ولتفرقهم، فإن الفلسفة التي عند المتأخرين - كالفارابي وابن سينا ومن نسج على منوالهما - هي فلسفة أرسطو وأتباعه، وهو صاحب التعاليم: المنطق، والطبيعي، وما بعد الطبيعة، والذي يحكيه الغزالي والشهرستاني والرازي وغيرهم من مقالات الفلاسفة هو من كلام ابن سينا»[1].

---

(١) (١/ ٣٥٧ - ٣٥٨).

والفلاسفة أصناف مصنَّفة غير هؤلاء؛ ولهذا يذكر القاضي أبو بكر في (دقائق الكلام)، وقبله أبو الحسن الأشعري في كتاب: مقالات غير الإسلاميين - وهو كتاب كبير أكبر من مقالات الإسلاميين - أقوالاً كثيرة للفلاسفة لا يذكرها هؤلاء الذين يأخذون عن ابن سينا. وكذلك غير الأشعري، مثل: أبي عيسى الورَّاق، والنوبختي، وأبي عليّ، وأبي هاشم، وخلق كثير من أهل الكلام والفلاسفة»[1].

القاعدة الرابعة: التثبت في النقل عن المبتدعة:

التثبت في النقل عن المبتدعة من الأمور المهمة التي يجب الالتزام بها، فلا يجوز أن يُنسب للإنسان ما لم يقله، حتى لو كان مبتدعاً مفترياً للكذب محارباً لأهل السُّنَّة، فهذا من الظلم المذموم الذي حرَّمه الله - تعالى -، وبيان حال المبتدع وانحرافه ممكن - ولله الحمد والمنَّة - ومتيسر بغير هذا الطريق، فضلالهم بيِّن، وانحرافهم ظاهر، قال الله - تعالى -: ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨].

---

(١) (٥/ ٢٨٢ - ٢٨٣)، وقد ذكر ابن تيمية فائدة دقيقة في معرفة ردود المبتدعة على بعضهم بعضاً، فقال: «وعلم الإنسان باختلاف هؤلاء وردِّ بعضهم على بعض، وإن لم يعرف بعضهم فساد مقالة بعض، هو من أنفع الأمور، فإنَّه ما منهم إلا من قد فصَّل مقالته طوائف، فإذا عرف ردّ الطائفة الأخرى على هذه المقالة عرف فسادها، فكان في ذلك نهى عمَّا فيها من المنكر والباطل، وكذلك إذا عرف رد هؤلاء على أولئك، فإنَّه يعرف ما عند أولئك من الباطل، فيتقي الباطل الذي معهم. ثم من بيَّن الله له الذي جاء به الرسول ﷺ - إمَّا أن يكون قولاً ثالثاً خارجاً عن القولين، وإمَّا أن يكون بعض قول هؤلاء وبعض قول هؤلاء، وعرف أنَّ هذا هو الذي كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وعليه دلَّ الكتاب والسُّنَّة - كان الله قد أتمَّ عليه النعمة إذ هداه الصراط المستقيم، وجنَّبه صراط أهل البغي والضلال، وإن لم يتبيَّن له: كان امتناعه عن موافقة هؤلاء على ضلالهم، نعمة في حقه، وأعتصم بما عرفه من الكتاب والسُّنَّة مُجملاً، وأمسك عن الكلام في تلك المسألة، وكانت من جملة ما لم يعرفه» (٥/ ٢٨١ - ٢٨٢).

وفي هذا الباب يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فالكذب على الشخص حرام كله، سواء أكان الرجل مسلماً أم كافراً، براً أم فاجراً، لكن الافتراء على المؤمن أشد؛ بل الكذب كله حرام»[(١)].

وقال أيضاً: «والظلم محرَّم في كل حال، فلا يحلّ لأحد أن يظلم أحداً ولو كان كافراً»[(٢)].

فالتثبت في النقل علامة مهمة على النزاهة والأمانة والصدق، ولن يستقيم البحث العلمي إلا بذلك، وقد برزت هذه الصفة المنهجية عند شيخ الإسلام ابن تيمية بروزاً ظاهراً في ردِّه على المبتدعة عامة، ومنهم ابن المطهر الرافضي، فها هو ذا في الكتاب كله يُصدِّر ردّه على ابن المطهر بنقل كلامه بنصه، فيقول: قال الرافضي كذا وكذا، ثم يتبعه بعد ذلك بالمناقشة والردّ. وزاد من دقة الأمر ووضوحه أنَّ المحقق الدكتور محمد رشاد سالم - رحمه الله تعالى - رجع إلى النسخة المطبوعة في إيران لكتاب منهاج الكرامة، وقارن بينها وبين ما أثبته ابن تيمية.

وهذه الطريقة في المناقشة والردّ في غاية المنهجية والعلمية لأسباب عديدة، منها:

١ - تدلُّ على الدقة والأمانة في النقل، فلا يُنسب إلى القائل إلا ما ثبت عنه.

٢ - تعصم الإنسان - غالباً - من سوء الفهم، وتحميل الكلام ما لا يحتمل.

٣ - تدين الخصم من قلمه فلا مجال لإنكار ذلك أو التبرؤ منه.

ولهذا يذكر ابن تيمية أنَّ من تمام المعرفة بأقوال النَّاس نقل ألفاظهم بدقَّة، فيقول: «وكثير من النَّاقلين ليس قصده الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٢٣).
(٢) المرجع السابق (١٩/ ٤٤).

نقل ألفاظهم، وسائر ما به يُعرف مرادهم قد يتعسَّر على بعض الناس، ويتعذَّر على بعضهم»[1].

وهو يطالب ابن المطهر الرافضي بذلك أيضاً، فعندما اتهم الرافضي أهل السُّنَّة بأنهم حشوية ومجسِّمة قال معترضاً عليه: «من أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليُسمِّ القائل والنَّاقل، وإلا فكل أحد يقدر على الكذب، فقد تبيَّن كذبه فيما ينقله عن أهل السُّنَّة»[2].

ولـمَّا نقل ابن المطهر عن الشهرستاني قوله: «وبالجملة كان الحقُّ مع عليّ، وعليّ مع الحقِّ»، قال ابن تيمية تعليقاً على ذلك: «والنَّاقل الذي لا غرض له: إمَّا أن يحكي الأمور بالأمانة، وإمَّا أن يُعطي كل ذي حقّ حقَّه»[3].

ولهذا ذمه ابن تيمية على عدم تثبته وتحريه في النقل عن أهل السُّنَّة، فقال: «هذا المبتدع أخذ يشنِّع على أهل السُّنَّة فذكر مسائل لا يذكر حقيقتها ولا أدلتها، وينقلها على الوجه الفاسد، وما ينقله عن أهل السُّنَّة خطأ أو كذب عليهم أو على كثير منهم.

وما قُدّر أنه صدق عن بعضهم فقولهم فيه خير من قوله؛ فإن غالب شناعته على الأشعرية ومن وافقهم، والأشعرية خير من المعتزلة والرافضة عند كل من يدري ما يقول، ويتقي الله فيما يقول»[4].

وفي موضع آخر ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن ابن المطهر الرافضي أخذ ينقل عن أهل السُّنَّة: «مقالات لا يقولها إلا بعضهم مع تحريفه لها، فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الألباب»[5].

(١) (٦/ ٣٠٣).
(٢) (٢/ ٤١٣).
(٣) (٦/ ٣٦٢).
(٤) (١/ ٤٤٤).
(٥) (٢/ ٢٢١).

القاعدة الخامسة: هجر المبتدعة هو من باب العقوبات الشرعية:

قال ابن تيمية: «ردّ شهادة من عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء، وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهـواء: هل تقبل مطلقاً أم ترد مطلقاً أم ترد شهادة الداعية إلى البدع؟ وهذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث، لا يروون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهذا لم يكن في كتبهم الأمهات، كالصحاح والسنن والمسانيد، الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع، وإن كان فيها الرواية عمَّن فيه نوع من بدعة كالخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية؛ وذلك لأنهم لم يدعوا الرواية عن هؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها، وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يهجر حتى ينتهيَ عن إظهار بدعته، ومن هَجْره ألَّا يؤخذ عنه العلم ولا يُستشهد.

وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور: منهم من أطلق الإذن، ومنهم من أطلق المنع، والتحقيق أنَّ الصلاة خلفهم لا ينهى عنها لبطلان صلاتهم في نفسها، لكن لأنهم إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يُهْجَروا وألَّا يُقدَّموا في الصلاة في المسلمين، ومن هذا الباب ترك عيادتهم وتشييع جنائزهم، كل هذا من باب الهجر المشروع في إنكار المنكر للمنهي عنه.

وإذا عرف أنَّ هذا هو من باب العقوبات الشرعية: علم أنَّه يختلف باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها، وظهور السُّنَّة وخفائها، وأنَّ المشروع قد يكون التأليف تارة والهجرانُ تارة أخرى، كما كان النبي ﷺ يتألف أقواماً من المشركين ممَّن هو حديث عهد بالإسلام ومن يخاف عليه الفتنة، فيعطي المؤلفة قلوبهم ما لا يعطي غيرهم.

قال في الحديث الصحيح: (إني لأعطي رجالاً وأدع رجالاً، والذي أدع أحب إليّ من الذي أعطي رجالاً لما جعل الله في قلوبهم من الهلع والجزع، وأدع رجالاً

لما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير، منهم: عمرو بن تغلب)[1]، وقال: (إني لأعطي الرجل وغيرهُ أحب إليّ منه خشية أن يكبَّه الله على وجهه في النار)[2] - أو كما قال - وكان يهجر بعض المؤمنين، كما هجر الثلاثة الذي خُلفوا في غزوة تبوك؛ لأن مقصوده دعوة الخلق إلى طاعة الله بأقوم طريق، فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح، والرهبة حيث تكون أصلح.

ومن عرف هذا تبيَّن أن له من ردَّ الشهادة والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأولين فقوله ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة. ومن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم والشهادة لا يُنكر عليهم بهجر ولا ردع فقوله ضعيف أيضاً. وكذلك من صلى خلف المظهر للبدع والفجور من غير إنكار عليه ولا استبدال به من هو خير منه مع القدرة على ذلك فقوله ضعيف، وهذا يستلزم إقرار المنكر الذي يبغضه الله ورسوله ﷺ مع القدرة على إنكاره، وهذا لا يجوز. ومن أوجب الإعادة على كل من صلى خلف كل ذي فجور وبدعة فقوله ضعيف، فإن السلف والأئمة من الصحابة والتابعين صلوا خلف هؤلاء وهؤلاء لما كانوا ولاة عليهم؛ ولهذا كان من أصول أهل السُّنَّة: أن الصلوات التي يقيمها ولاة الأمور تصلى خلفهم على أي حال كانوا، كما يُحج معهم ويُغزى معهم»[3].

(١) أخرجه البخاري: (٢/ ١٠ - ١١).
(٢) أخرجه البخاري: (١/ ١٠)، ومسلم (١/ ١٣٢ - ١٣٣).
(٣) (١/ ٦٢ - ٦٦).

المبحث الثالث
قواعد في التكفير

مسائل التكفير من أصعب وأدق المسائل، وهي مظنَّة مزلَّة الأقدام، وتحتاج قبل التصدر لها إلى علم كبير وورع وفير، ومن أوائل المسائل التي أدت إلى التفرق والاختلاف في هذه الأمَّة كانت في مسائل تكفير أهل القبلة؛ ففي خلافة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خالفه الخوارج وكفَّروا بالذنوب، وكفَّروا من خالفهم في بدعتهم واستحلُّوا دمه وماله.

وفي هذا العصر كثر الاضطراب والاختلاف، وتجارت الأهواء بأصحابها، بسبب كثرة الجهل، واندراس العلم، وضعف الحرص على طلبه، وهجر القرآن والسنن النبوية، وأصبح بعض النَّاس يقع في التكفير والتبديع والتفسيق، بدون علم ولا تثبُّت ولا رويَّة، وقابلهم آخرون فتساهلوا في هذه المسائل ولم يقيموا لها وزناً، وقصَّروا في بيان حكم الله - تعالى - في التكفير والتبديع. والحق - ولله الحمد والمنَّة - وسط بين طرفين، وهو الطريق الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والتابعون وسلفنا الأبرار - رضي الله تعالى عنهم أجمعين -.

ولعلَّ مِن أجمع العلماء الذي تحدَّثوا في مسائل التكفير، فوضحوا السبيل القويم والصراط المستقيم، هو شيخ الإسلام ابن تيمية[1]، وفي كتابه (منهاج السُّنَّة النبوية) تكلَّم - رحمه الله تعالى - كلاماً متيناً في غاية القوة والاتقان، وقد رتبته على هيئة قواعد ليسهل فهمها وضبطها إن شاء الله تعالى.

القاعدة الأولى: خطورة التكفير:

تأتي خطورة التكفير من عدَّة جوانب، من أهمها:

١ - أنَّ من أطلق حكم الكفر على أحد بدون تثبت - ولم يكن كذلك - رجع عليه الحكم، فعن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر، فقد باء به أحدهما)[2].

وعن أبي ذر - رضي الله تعالى عنه - أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: (.. من دعا رجلاً بالكفر، أو قال: يا عدو الله، وليس كذلك إلا حار عليه)[3].

٢ - الحكم على الإنسان بالكفر كقتله، فعن ثابت بن الضحاك - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ قال: (من حلف بملَّة غير الإسلام كاذباً، فهو كما قال، ومن قتل نفسه في شيء عُذِّب به في نار جهنم، ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر كقتله)[4].

---

(١) للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله تعالى - وأئمة الدعوة من بعده تميّز كبير في هذا الباب، وقد كانت هذه المسألة من المسائل الكبار التي أشبعوها بحثاً وتأصيلاً، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

(٢) أخرجه البخاري: (٨/ ٣٢)، ومسلم (١/ ٧٩)، والترمذي (٤/ ١٣٢)، ومالك في الموطأ (٢/ ٩٨٤)، وأحمد (٦/ ٣١٤).

(٣) أخرجه البخاري: (٨/ ١٨)، ومسلم (١/ ٧٩).

(٤) أخرجه البخاري: (٨/ ٣٢).

٣ - أنَّ الحكم على أحد بالكفر له لوازم كثيرة تتبع ذلك، مثل: إقامة حدّ الردّة عليه بعد استتابته، والتفريق بينه وبين زوجه، وإذا مات لا يُغسَّل، ولا يُكفن، ولا يُصلى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين.. ونحو ذلك.

من أجل ذلك: حذَّر علماء الأمة من إطلاق حكم الكفر بدون تثبت ولا تورع، فها هو ذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «قتال المسلمين بعضهم بعضاً بتأويل، وسب بعضهم بعضاً بتأويل، وتكفير بعضهم بعضاً بتأويل: بابٌ عظيم، ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه وإلا ضلَّ»[1].

القاعدة الثانية: التكفير حقٌ لله - تعالى -:

قال ابن تيمية في معرض حديثه عن الخوارج: «.. ومع هذا: فقد صرَّح علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بأنَّهم مؤمنون ليسوا كفاراً ولا منافقين. وهذا بخلاف ما كان يقوله بعض الناس كأبي إسحاق الإسفراييني ومن اتبعه، يقولون (لا نُكفِّر إلا من يُكفِّر)، فإنَّ الكفر ليس حقاً لهم؛ بل هو حق لله، «وليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله؛ بل ولو استكرهه رجل على اللواطة لم يكن له أن يستكرهه على ذلك، ولو قتله بتجريع خمر أو تلوّط به، لم يجز قتله بمثل ذلك، لأنَّ هذا حرام لحق الله تعالى، ولو سبَّ النصارى نبينا، لم يكن لنا أن نسبَّ المسيح، والرافضة إذا كفروا أبا بكر وعمر فليس لنا أن نُكفِّر عليَّاً»[2].

---

(١) (٤/ ٤٧١)، وفي هذا الباب يقول الإمام الشوكاني: «واعلم أنَّ التكفير لمجتهدي الإسلام لمجرَّد الخطأ في الاجتهاد في شيء من مسائل العقل عقبة كؤود؛ لا يصعد إليها إلا من لا يُبالي بدينه ولا يحرص عليه، لأنَّه مبني عليه شفا جرف هار، وعلى ظلمات بعضها فوق بعض» (إرشاد الفحول، ص ٢٦).

(٢) (٥/ ٢٤٤).

وقال أيضاً: «الخوارج تُكفر أهل الجماعة، وكذلك أكثر المعتزلة يُكفِّرون من خالفهم، وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يُكفِّر فَسَّق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً، ويُكفِّرون من خالفهم فيه، وأهل السُّنَّة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول، ولا يُكفرون من خالفهم فيه، بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق، كما وصف الله به المسلمين بقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، قال أبو هريرة: كنتم خير النَّاس للناس. وأهل السُّنَّة نقاوة المسلمين، فهم خير الناس للناس»[١].

القاعدة الثالثة: الكفر حكم شرعي وليس حكماً عقليّاً:

إذا كان تكفير الناس أمر عظيم، فكذلك تعطيل حكم الله الشرعي في تكفير من يستحق التكفير أمر عظيم، والواجب أن يوضع كل أمر في موضعه اللائق به شرعاً، بالدليل الواضح والحجة البينة.

قال ابن تيمية: «الكفر والفسق أحكام شرعية، ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل، فالكافر من جعله الله ورسوله كافراً، والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقاً، كما أنَّ المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمناً مسلماً، والعدل من جعله الله ورسوله عدلاً، والمعصوم من جعله الله ورسوله معصوم الدم، والسعيد في الآخرة من أخبر الله ورسوله عنه أنَّه سعيد في الآخرة، والشقي فيها من أخبر الله ورسوله عنه أنَّه شقي فيها، والواجب من الصلاة والصيام والصدقة والحج ما أوجبه الله ورسوله، والحلال ما أحلَّه الله ورسوله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله، والدين ما شرعه الله ورسوله، فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع...

وإذا كان كذلك: فكون الرجل مؤمناً وكافراً وعدلاً وفاسقاً هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية»[٢].

(١) (٥/ ١٥٨).
(٢) (٥/ ٩٢).

القاعدة الرابعة: أهل العلم يُخطِّئون ولا يُكفِّرون:

قال ابن تيمية: «من عيوب أهل البدع: تكفير بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنَّهم يُخطِّئون ولا يُكفِّرون»[1].

وهذه القاعدة تعني: أنَّ أهل العلم الراسخين، أهلَ الورع والدين، لا يُسارعون في التكفير لكلِّ مخطئ أو مبتدع، ولكن من ثبت كفره بيقين لتوافر شروط التكفير وانتفاء موانعه: فإنَّهم يُطلقون لفظ الكفر عليه، تطبيقاً لأمر الله - تعالى -.

القاعدة الخامسة: المجتهد المخطئ لا يُكفَّر:

من عقيدة أهل السنة أنَّ المجتهد الذي يملك أدوات الاجتهاد إذا أخطأ يردّ عليه خطؤه، لكن يلتمس له العذر ويحسن به الظن، ولا يكفَّر أو يفسق لخطئه. وفي هذا حفظ لمقادير العلماء، ورعاية لمنازلهم. أما الجهلة وأهل الأهواء فإنهم يتطاولون على أعراض العلماء بالتفسيق والتكفير دون اعتبار لقواعد الشرع وعوارض الأهلية.

قال ابن تيمية: «من شأن أهل البدع أنَّهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين؛ بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بدَّ منه، ويُكفِّرون من خالفهم فيها ويستحلّون دمه، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم.

وأهل السُّنَّة لا يبتدعون قولاً ولا يُكفرون من اجتهد فأخطأ، إن كان مخالفاً لهم، مكفراً لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم يكفِّر الصحابةُ الخوارجَ، مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم»[2].

---

(١) (٥/ ٢٥١)، وفي هذا الباب يقول ابن تيمية أيضاً: «والخوارج هم أوَّل من كفَّر المسلمين، يُكفِّرون بالذنوب ويُكفِّرون من خالفهم في بدعتهم ويستحلون دمه وماله، وهذه حال أهل البدع: يبتدعون بدعة ويُكفرون من خالفهم فيها، وأهل السُّنَّة يتبعون الكتاب والسُّنَّة، ويُطيعون الله ورسوله ﷺ، فيتبعون الحق، ويرحمون الخلق» (مجموع الفتاوى، ٣/ ٢٧٩).

(٢) (٥/ ٩٥).

وقال أيضاً: «المتأوِّل الذي قصده متابعة الرسول ﷺ لا يُكفِّر، بل ولا يفسق - إذا اجتهد فأخطأ - وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأمَّا مسائل العقائد: فكثير من النَّاس كفَّر المخطئين فيها، وهذا القول لا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنَّما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويُكفِّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم»[(١)].

وقال في سياق الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر وفي الدعاء لسلطان الوقت، ونحو ذلك: «إذا تكلم في ذلك العلماء أهل العلم والدين، الذين يتكلمون بموجب الأدلة الشرعية، كان كلامهم في ذلك مقبولاً، وكان للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر على ما فعله من الخير، وخطؤه مغفور له»[(٢)].

القاعدة السادسة: المتأوِّل المخطئ مغفور له:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ممَّا ينبغي أن يُعلم أنَّ الأمَّة يقع فيها أمور بالتأويل في دمائها وأموالها وأعراضها، كالقتال واللعن والتكفير، وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - أنَّه قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً فعلوته بالسيف، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته فقتلته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال: (أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله؟) قال: قلت يا رسول الله، إنَّما قالها خوفاً من السلاح، قال: (أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها خوفاً من السلاح أم لا؟!) فما زال يكررها حتى تمنيتُ أني أسلمتُ يومئذ[(٣)].

---

(١) (٥/ ٢٣٩ - ٢٤٠).

(٢) (٤/ ١٦٧).

(٣) أخرجه: مسلم (١/ ٩٦ - ٩٧)، وأبو داود (٣/ ٦١).

وفي الصحيح عن المقداد بن الأسود - رضي الله عنه - قال: قلت يارسول الله: أرأيت إن لقيتُ رجلاً من الكفار فقاتلني، فضرب إحدى يدي فقطعها ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت، أفأقتله بعد أن قالها؟، قال رسول الله ﷺ: (لا تقتله). فقلت: يا رسول الله إنَّه قطعها، ثم قال ذلك بعد أن قطعها، أفأقتله؟، فقال رسول الله ﷺ: (لا تقتله، فإنَّك إن قتلته فإنَّه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنَّك بمنزلته قبل أن يقول كملته التي قالها)[1].

فقد ثبت أنَّ هؤلاء قتلوا مسلمين لا يحل قتلهم، ومع هذا فلم يقتلهم النبي ﷺ، ولا ضمن المقتول بقود ولا دية ولا كفارة، لأن القاتل كان متأولاً، وهذا قول أكثر العلماء، كالشافعي وأحمد وغيرهما. ومن الناس من يقول: بل كانوا أسلموا ولم يهاجروا، فثبت في حقهم العصمة المؤثِّمة دون المضمِّنة، بمنزلة نساء أهل الحرب وصبيانهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية، ثم إنَّ جماهير العلماء كمالك، وأبي حنيفة، وأحمد في ظاهر مذهبه، والشافعي في أحد قوليه، يقولون: إنَّ أهل العدل والبغاة إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا لهؤلاء من النفوس والأموال حال القتال، ولم يضمن هؤلاء ما أتلفوه لهؤلاء.

كما قال الزهري: وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون، فأجمعوا أنَّ كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن فإنَّه هدر، وأنزلوهم منزلة الجاهلية، يعني بذلك: أنَّ القاتل لم يكن يعتقد أنَّه فعل محرماً، وإن قيل: إنَّه محرم في نفس الأمر، فقد ثبت بسنَّة رسول الله ﷺ المتواترة واتفاق المسلمين أنَّ الكافر الحربي إذا قتل مسلماً أو أتلف ماله ثم أسلم، لم يضمنه بقود ولا دية ولا كفارة، مع أنَّ قتله كان من أعظم الكبائر، لأنَّه كان متأولاً، وإن كان تأويله فاسداً..».

(١) أخرجه: البخاري (٥/ ٨٥)، ومسلم (١/ ٩٥)، وأبو داود (٣/ ٦١ - ٦٢)، وأحمد (٦/ ٥).

إلى أن قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «والمتأوِّل المخطئ مغفور له بالكتاب والسُّنَّة، قال الله - تعالى - في دعاء المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وثبت في الصحيح: أنَّ الله - عزَّ وجلَّ - قال: (قد فعلت)[١]، وفي سنن ابن ماجه وغيره أنَّ النبي ﷺ قال: (إنَّ الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان)[٢]»[٣].

وقال في موضع آخر: «وكذلك من كان متأولاً، في محاربته مجتهداً لم يكن كافراً، كقتل أسامة بن زيد لذلك المسلم متأولاً لم يكن به كافراً، وإن كان استحلال قتل المسلم المعصوم كفراً، وكذلك تكفير المؤمن كفر، كما قال النبي ﷺ: (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما)[٤]، ومع ذلك: إذا قالها متأولاً لم يكفر، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة: دعني أضرب عنق هذا المنافق، وأمثاله، وكقول أسيد بن الحضير لسعد بن عبادة: إنَّك لمنافق تُجادل عن المنافقين، في قصة الإفك»[٥].

---

(١) أخرجه: مسلم (١/ ١١٦).

(٢) أخرجه: ابن ماجة (١/ ٦٥٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٠٢).

(٣) (٤/ ٤٥٢ - ٤٥٨).

(٤) تقدَّم تخريجه.

(٥) (٤/ ٥٠٥ - ٥٠٦)، وفي هذا الباب يقول ابن تيمية أيضاً: «وكثر من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة، ولم يعلموا أنه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنُّوها صحيحة، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم. وإذا اتقى الرجل ربَّه ما استطاع دخل في قوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وفي الصحيح: أنَّ الله قال: (قد فعلت)» (مجموع الفتاوى، ١٩/ ١٩٢).

وقال أيضاً: «ليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً؛ فإنَّ المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإن كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك، فهذا أولى؛ بل موجب هذا الكلام أنَّ من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً، وقد لا يكون ناجياً، كما يُقال: من صمت نجا» (مجموع الفتاوى ٣/ ١٧٩، وانظر: المرجع نفسه ١٢/ ١٨٠).

وهذه القاعدة من المسائل الدقيقة التي قد تخفى على بعض الجهلة، وقد بينها ابن تيمية بياناً شافياً يزيل اللبس.

القاعدة السابعة: ليس كلّ من نطق بالكفر أو فعله يُعدُّ كافراً:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان قول بعض أتباع الأئمة الأربعة: «منهم من يُكفِّر أهل البدع مطلقاً، ثم يجعل كلّ من خرج عمَّا هو عليه من أهل البدع. وهذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية، وهذا القول أيضاً يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة، وليس هو قول الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفَّر كل مبتدع، بل المنقولات الصريحة عنهم تناقض ذلك، ولكن قد يُنقل عن أحدهم أنَّه كفَّر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أنَّ هذا القول كفر ليُحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يُكفّر كل من قاله مع الجهل والتأويل، فإنَّ ثبوت الكفر في حق الشخص المعيَّن، كثبوت الوعيد في الآخرة في حقه، وذلك له شروط وموانع، كما بسطناه في موضعه»[1].

---

(١) (٥/ ٢٤٠)، وفي هذا الباب يقول ابن تيمية أيضاً: «وقوع الغلط في مثل هذا [يعني علو الله على خلقه] يوجب ما نقوله دائماً: إنَّ المجتهد في مثل هذا من المؤمنين إن استفرغ وسعه في طلب الحق، فإنَّ الله يغفر له خطأه، وإن حصل منه نوع تقصير فهو ذنب لا يجب أن يبلغ الكفر، وإن كان يُطلق القول: إنَّ هذا الكلام كفر، كما أطلق السلف الكفر على من قال ببعض مقالات الجهمية، مثل القول بخلق القرآن، أو إنكار الرؤية، أو نحو ذلك ممَّا هو دون إنكار علو الله على الخلق، وأنَّه فوق العرش، فإنَّ تكفير صاحب هذه المقالة كان عندهم من أظهر الأمور، فإنَّ التكفير المطلق، مثل الوعيد المطلق، لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجَّة التي تُكفِّر المطلق، مثل الوعيد المطلق، لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجَّة التي تُكفِّر تاركها، كما ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ في الرجل الذي قال: إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في اليم، فوالله لئن قدر الله عليَّ ليُعذبني عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين، فقال الله له: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك، فغفر له.
فهذا الرجل اعتقد أنَّ الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك، أو شك، وأنَّه لا يبعثه، وكل من هذين الاعتقادين كفر، يكفر من قامت عليه الحجة، لكنه كان يجهل ذلك، ولم يبلغه العلم بما يردُّه=

القاعدة الثامنة: الذنب - ما دون الكفر - لا يوجب كفر صاحبه:

قال ابن تيمية: «الذنب لا يوجب كفر صاحبه، كما تقوله الخوارج، بل ولا تخليده في النار ومنع الشفاعة فيه، كما يقوله المعتزلة»[1].

القاعدة التاسعة: لا نشهد لمعيَّن بالنَّار:

قال ابن تيمية: «لا نشهد لمعيَّن بالنار؛ لإمكان أنَّه تاب، أو كانت له حسنات محت سيئاته، أو كفّر الله عنه بمصائب أو غير ذلك كما تقدم؛ بل المؤمن بالله ورسوله ﷺ باطناً وظاهراً، الذي قصد اتباع الحق وما جاء به الرسول - إذ أخطأ ولم يعرف الحق - كان أولى أو يعذره الله في الآخرة من المعتمد العالم بالذنب، فإنَّ هذا عاصياً مستحق للعذاب بلا ريب، وأمَّا ذلك فليس متعمداً للذنب بل هو مخطىء، والله قد تجاوز لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضروره عن المسلمين، وإن

=عن جهله، وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه، فغفر الله له بخشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد، من أهل الإيمان بالله وبرسوله، وباليوم الآخر والعمل الصالح، لم يكن أسوأ حالاً من هذا الرجل، فيغفر الله خطأه، أو يعذِّبه إن كان منه تفريط في اتباع الحق على قدر دينه، وأمَّا تكفير شخص - عُلم إيمانه - بمجرَّد الغلط في ذلك فعظيم؛ فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال: (لعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بالكفر فهو كقتله). . » (الاستقامة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ١/ ١٦٣ - ١٦٥)، وانظر (مجموع الفتاوى (٢٨/ ٥٠٠ - ٥٠١).

(١) (٥/ ٢٣٩)، وفي هذا الباب يقول ابن تيمية: «إنَّه قد تقرَّر من مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة: أنَّهم لا يُكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب، ولا يُخرجونه من الإسلام بعمل، إذا كان فعلاً منهياً عنه، مثل الزنى، والسرقة، وشرب الخمر، ما لم يتضمن ترك الإيمان وأما إن تضمن ترك ما أمر الله بالإيمان به، مثل: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، فإنَّه يكفر به، وكذلك يكفر بعدم اعتقاد وجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وعدم تحريم المحرمات الظاهرة المتواترة» (مجموع الفتاوى، ٢٠/ ٩٠).

كان في الآخرة خيراً ممَّن لم يعاقب، كما يُعاقب المسلم المتعدي للحدود ولا يُعاقب أهل الذمَّة من اليهود والنصارى، والمسلم في الآخرة خير منهم»[1].

القاعدة العاشرة: لا ينبغي لُعن الفاسق المعين:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «لعنة الفاسق المعيَّن ليست مأموراً بها، إنَّما جاءت السُّنَّة بلعنة الأنواع، كقول النبي ﷺ: (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده)[2]، وقوله: (لعن الله من أحدث أو آوى محدثاً)[3]. وقوله: (لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه)[4].

وقد تنازع الناس في لعنة الفاسق المعيَّن، فقيل: جائز، كما قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيره، كأبي الفرج بن الجوزي وغيره، وقيل: إنَّه لا يجوز، كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبي بكر عبد العزيز وغيره، والمعروف عن أحمد كراهية لعن المعيَّن كالحجاج بن يوسف وأمثاله، وأن يقول كما قال الله - تعالى -: ﴿أَلا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وقد ثبت في صحيح البخاري: أنَّ رجلاً كان يُدعى حماراً وكان يشرب الخمر، وكان يؤتى به إلى النبي ﷺ فيضربه، فأتي به إليه مرَّة، فقال رجل: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي ﷺ! فقال النبي ﷺ: (لا تلعنه؛ فإنَّه يُحبُّ الله ورسوله ﷺ)[5]، فقد نهى النبي ﷺ عن لعنة هذا المعيَّن الذي كان يُكثر شرب الخمر معللاً ذلك بأنَّه يحبُّ الله ورسوله، مع أنَّه ﷺ

---

(١) (٥/ ٢٥٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٩) و (٨/ ١٦١)، ومسلم (٣/ ١٣١٤)، والنسائي (٨/ ٥٨ - ٥٩)، وابن ماجة (٢/ ٨٦٢).

(٣) أخرجه: مسلم (٣/ ١٥٦٧)، والنسائي (٧/ ٢٠٤ - ٢٠٥)، وأحمد (٢/ ١٥٦ و ١٩٧ و ٣٢٦ - ٣٢٧).

(٤) أخرجه الجزء الأول من حديث أبي جحيفة: البخاري (٧/ ١٦٩)، وأخرجه بتمامه من حديث جابر: مسلم (٣/ ١٢١٩).

(٥) أخرجه: البخاري (٨/ ١٥٨).

لعن شارب الخمر مطلقاً، فدلَّ ذلك أنَّه يجوز أن يُلعن المطلق، ولا تجوز لعنة المعيَّن الذي يُحب الله ورسوله، ومن المعلوم: أنَّ كل مؤمن فلا بدَّ أن يحب الله ورسوله، ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصلِّ عليه إذا مات، لقوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٨٤].

ومن جوَّز من أهل السُّنَّة والجماعة لعنة الفاسق المعيَّن، فإنَّه يقول: يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه، فإنَّه مستحق للثواب مستحق للعقاب، فالصلاة عليه لاستحقاقه الثواب، واللعنة له لاستحقاقه العقاب، واللعنة: البعد عن الرحمة، والصلاة عليه سبب للرحمة، فيُرحم من وجه، ويُبعد عنها من وجه...

ولو كان كلُّ ذنب لُعن فاعله يُلعن المعيَّن الذي فعله، للُعن جمهور الناس، وهذا بمنزلة الوعيد المطلق: لا يستلزم ثبوته في حق المعين إلا إذا وُجدت شروطه وانتفت موانعه، وهكذا اللعن..»[1].

القاعدة الحادية عشرة: العدلُ في الحكم على المبتدعة:

من تمام إنصاف أهل السُّنَّة: أنهم على الرغم من بغضهم للمبتدعة، وردهم عليهم، وتحذير الأمة منهم، إلا أنهم لا يظلمونهم، ولا يتجاوزون الحدَّ الشرعي في معاملتهم.

قال ابن تيمية: «وممَّا يدلّ على أنّ الصحابة لم يُكفِّروا الخوارج: أنَّهم كانوا يُصلّون خلفهم، وكان عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وغيره من الصحابة يُصلون خلف نجدة الحروري، وكانوا أيضاً يُحدِّثونهم ويفتونهم ويخاطبونهم، كما يخاطب المسلم المسلم، كما كان عبد الله بن عباس يُجيب نجدة الحروري لـمَّا أرسل إليه يسأله عن مسائل، وحديثه في البخاري[2]، وكما أجاب نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة، وكان نافع يناظره في أشياء بالقرآن، كما يتناظر المسلمان.

---

(١) (٤/ ٥٦٧ - ٥٧٤).

(٢) أخرجه: مسلم (٣/ ١٤٤٤ - ١٤٤٥)، وقال المحقق: لم أعرف مكان الحديث في البخاري.

وما زالت سيرة المسلمين على هذا، ما جعلوهم مرتدين كالذين قاتلهم الصديق - رضي الله عنه -، هذا مع أمر النبي ﷺ بقتالهم في الأحاديث الصحيحة، وما روي أنهم: (شر قتلى تحت أديم السماء، خير قتيل من قتلوه) في الحديث الذي رواه أبو أمامة، رواه الترمذي وغيره[(١)]. أي: أنَّهم شرٌّ على المسلمين من غيرهم، فإنَّهم لم يكن أحد شرّاً على المسلمين منهم، لا اليهود ولا النصارى، فإنَّهم كانوا مجتهدين في قتل كلِّ مسلم لم يوافقهم، مستحلين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم، مكفِّرين لهم وكانوا متدينين بذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المضلَّة، ومع هذا فالصحابة - رضي الله عنهم - والتابعون لهم بإحسان لم يكفروهم، ولا جعلوهم مرتدِّين، ولا اعتدوا عليهم بقول أو فعل؛ بل اتقوا الله فيهم، وساروا فيهم السيرة العادلة، وكذا سائر فرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزلة وغيرهم[(٢)].

القاعدة الثانية عشرة: التفريق بين رؤوس المبتدعة وعامتهم:

قال ابن تيمية: «أمَّا أولئك [يعني: الإسماعيلية الذي يقولون بعصمة بني عبيد] فأئمتهم الكبار العارفون بحقيقة دعوتهم الباطنية: زنادقة منافقون، وأمَّا عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين»[(٣)].

وقال أيضاً: «وليس في الطوائف أكثر تكذيباً بالصدق وتصديقاً بالكذب من الرافضة، فإنَّ رؤوس مذهبهم وأئمته الذين ابتدعوه وأسسوه كانوا منافقين زنادقة، كما ذُكر ذلك عن غير واحد من أهل العلم، وهذا ظاهر لمن تأمَّله، بخلاف قول الخوارج، فإنَّه كان عن جهل بتأويل القرآن، وغلو في تعظيم الذنوب، وكذلك قول الوعيدية والقدرية، كان عن تعظيم الذنوب، وكذلك قول المرجئة، كان أصل مقصودهم نفي

(١) أخرجه: الترمذي (٤/ ٢٩٤)، وابن ماجة (١/ ٦٢)، وأحمد (٥/ ٢٥٣ و ٢٥٦).
(٢) (٥/ ٢٤٧ - ٢٤٨).
(٣) (٢/ ٤٥٢ - ٤٥٣).

التكفير عمَّن صدَّق الرسل، ولهذا: رؤوس المذاهب التي ابتدعوها لم يقل أحد إنهم زنادقة منافقون، بخلاف الرافضة، فإنَّ رؤوسهم كانوا كذلك، مع أنَّ كثيراً منهم ليسوا منافقين ولا كفاراً؛ بل بعضهم له إيمان وعمل صالح، ومنهم من هو مخطئ يغفر له خطاياه، ومنهم من هو صاحب ذنب يُرجى له مغفرة الله، لكن الجهل بمعنى القرآن والحديث شامل لهم كلهم، فليس فيهم إمام من أئمة المسلمين في العلم والدين»[(١)].

وقال في موضع آخر: «ولا يطعن على أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلا أحد رجلين: إمَّا رجل منافق زنديق ملحد عدو للإسلام يتوصل بالطعن فيهما إلى الطعن في الرسول ودين الإسلام، وهذا حال المعلِّم الأول للرافضة، أول من ابتدع الرفض، وحال أئمة الباطنية، وإمَّا جاهل مفرط في الجهل والهوى، وهو الغالب على عامَّة الشيعة، إذا كانوا مسلمين في الباطن»[(٢)].

القاعدة الثالثة عشرة: تكفير غلاة الرافضة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -: «.. والذين قدحوا في علي - رضي الله عنه - وجعلوه كافراً وظالماً ليس فيهم طائفة معروفة بالردَّة عن الإسلام، بخلاف الذين يمدحونه ويقدحون في الثلاثة، كالغالية الذين يَّدعون إلهيته من النصيرية وغيرهم، وكالإسماعيلية الملاحدة الذين هم شرٌّ من النصيرية، وكالغالية الذين يدَّعون نبوته، فإنَّ هؤلاء كفار مرتدُّون؛ كُفْرُهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على عالم بدين الإسلام، فمن اعتقد في بشر الإلهية، أو اعتقد بعد محمد ﷺ نبيّاً، أو أنَّه لم يكن نبياً بل كان عليٌّ هو النبي دونه وإنَّما غلط جبريل، فهذه المقالات ونحوها ممَّا يظهر كفر أهلها لمن يعرف الإسلام أدنى معرفة»[(٣)].

---

(١) (٦/ ٣٠٢ - ٣٠٣).
(٢) (٦/ ١١٥).
(٣) (٥/ ٨ - ٩).

وقال أيضاً: «قد عرف كل أحد أنَّ الإسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين يُظهرون التشيع وإن كانوا في الباطن كفاراً منسلخين من كلِّ ملَّة، والنصيرية هم من غلاة الرافضة الذين يدَّعون إلهية عليّ، وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين.

والإسماعيلية الباطنية أكفر منهم، فإنَّ حقيقة قولهم التعطيل، أمَّا أصحاب الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم، الذي هو آخر المراتب عندهم، فهم من الدهرية القائلين أن العالم لا فاعل به: لا علة ولا خالق، ويقولون: ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف إلا في واجب الوجود، فإنهم يثبتونه، وهو شيء لا حقيقة له، ويستهزئون بأسماء الله - عزَّ وجلَّ -، خاصة هذا الاسم الذي هو الله، فإنَّ منهم من يكتبه على أسفل قدميه ويطؤه! . . . »[1].

وقال ابن تيمية أيضاً: «الردة قد تكون عن أصل الإسلام، كالغالية من النصيرية والإسماعيلية، فهؤلاء مرتدون باتفاق أهل السُّنَّة والشيعة، وكالعباسية، وقد تكون الردة عن بعض الدين، كحال أهل البدع، الرافضة وغيرهم»[2].

القاعدة الرابعة عشرة: النص على تكفير القائل ببعض أقوال الرافضة:

أثنى ابن المطهر الرافضي في كتابه: (منهاج الكرامة) على قول بعض الناس: «شرٌّ من إبليس: من لم يسبقه في سالف طاعته، وجرى معه في ميدان معصيته»، فقال شيخ الإسلام ابن تيمية ردَّاً عليه: «هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن

---

(١) (٣/ ٤٥٢ - ٤٥٣).
(٢) (٧/ ٢٢١ - ٢٢٢)، وانظر في هذا الباب: (٤/ ٣٨ و ٥١٩ - ٥٢١ و ٥٧٩) و (٦/ ٣٤٢ - ٣٤٣ و ٤٣٧) و (٨/ ٥٩).. وغيرها.

دين الإسلام وكل دين؛ بل وعن العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدبره... ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إنَّ من أذنب من المسلمين يكون شرّاً من إبليس؟، أو ليس هذا ممَّا يُعلم فساده بالاضطرار من دين الإسلام؟!، وقائل هذا كافرٌ كفراً معلوماً بالضرورة من الدين..»[1].

وفي موضع آخر زعم ابن المطهر الرافضي أنَّ علياً - رضي الله عنه - قال: «أنا أعلم بطرق السماء من طرق الأرض!»، فردَّ عليه ابن تيمية مبيناً أنَّ هذا: «كلام باطل لا يقوله عاقل، ولم يصعد أحد ببدنه إلى السماء من الصحابة والتابعين، وقد تكلَّم الناس في معراج النبي ﷺ هل هو ببدنه أو بروحه؟ وإن كان الأكثرون على أنَّه ببدنه، فلم ينازع السلف في غير النبي ﷺ، أنَّه لم يعرج ببدنه، ومن اعتقد هذا من الغلاة في أحد من المشايخ وأهل البيت فهو من الضُّلَّال، منجنس من اعتقد من الغلاة في أحد من هؤلاء النبوة، أو ما هو أفضل من النبوة، أوالإلهية، وهذه المقالات كلها كفر بيِّن لا يستريب في ذلك أحد علماء الإسلام، وهذا كاعتقاد الإسماعيلية أولاد ميمون القداح، الذين كان جدهم يهوديًّا ربيباً لمجوسي، وزعموا أنهم أولاد محمد ابن إسماعيل بن جعفر، واعتقد كثير من أتباعهم فيهم الإلهية أو النبوة، وأنَّ محمد بن إسماعيل بن جعفر نسخ شريعة محمد ﷺ، وكذلك طائفة من الغلاة يعتقدون الإلهية أو النبوة في علي وفي بعض أهل بيته، إما الاثنا عشر وإما غيرهم»[2].

وقال ابن تيمية في موضع آخر: «قول القائل: (إنَّ مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين) كذب بإجماع المسلمين سُنِّيهم وشيعيهم، بل هذا كفر»[3].

(١) (٤/ ٥٠٧ - ٥٠٨).
(٢) (٨/ ٥٨ - ٥٩).
(٣) (١/ ٧٥).

وقال أيضاً: «وقد حكى طائفة عن بعضهم أنَّه يُحرِّم لحم الإبل، وكان ذلك لركوب عائشة الجمل، وهذا من أظهر الكفر، وهو من جنس دين اليهود»[1].

وذكر ابن تيمية في قوله - تعالى -: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [طه: ٣٢]: أنَّ الرافضة: «صرحوا هنا بأنَّ عليًّا كان شريكه في أمره، كما كان هارون شيريك موسى، وهذا قول من يقول بنبوته، وهذا كفر صريح، وليس هو قول الإمامية، وإنما هو من قول الغالية»[2].

القاعدة الخامسة عشرة: الرافضة الإمامية أتباع المرتدين لا أعيانهم:

وصف ابن تيمية الرافضة الإمامية بأنهم أتباع المرتدين لا أعيانهم، حيث قال: «الرافضة الإمامية هم من أتباع المرتدين، وغلمان الملحدين، وورثة المنافقين، لم يكونوا أعيان المرتدين الملحدين»[3].

وقال أيضاً بعد أن نقل كلاماً مستنكراً لابن المطهر الرافضي: «الحمد لله الذي أظهر من أمر هؤلاء إخوان المرتدين ما تحقق به عند الخاص والعام أنهم إخوان المرتدين حقًّاً، وكشف أسرارهم وهتك أستارهم بألسنتهم، فإنَّ الله لا يزال يطلع على خائنة منهم، تبيِّن عدواتهم لله ورسوله ﷺ، ولخيار عباد الله وأوليائه المتقين، ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً»[4].

وقال في معرض الذبِّ عن أبي بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه -: «.. فهذا ونحوه ممَّا يُبيِّن أن حال الصديق عند الله ورسوله ﷺ والمؤمنين في غاية المخالفة لما هي عند هؤلاء الرافضة المفترين الكذابين، والذي هم ردء المنافقين، وإخوان المرتدين

(١) (٥/ ١٧٥).
(٢) (٧/ ٢٧٦).
(٣) (٧/ ٢٢٠).
(٤) (٨/ ٣١٨).

والكافرين، الذين يُوالون أعداء الله، ويُعادون أولياءه»[1].

وقد وصفهم بالكفر في موضع آخر قائلاً: «.. لكن الاثني عشرية يجعلون المعصوم أحد الاثني عشر، وتجعل الحاجة إليه في حفظ الشريعة وتبليغها، وهؤلاء ملاحدة كفَّار.

والإمامية في الجملة يعتقدون صحة الإسلام في الباطن، إلا من كان منهم ملحداً، فإنَّ كثيراً من شيوخ الشيعة، هو في الباطن على غير اعتقادهم: إما متفلسف ملحد، وإمَّا غير ذلك.

ومن النَّاس من يقول: إنَّ صاحب هذا الكتاب ليس هو في الباطن على قولهم، وإنَّما احتاج أن يتظاهر بهذا المذهب، لما له في ذلك من المصلحة الدنيوية، هذا يقوله غير واحد ممَّن يحب صاحب هذا الكتاب ويُعظمه.

والأشبه: أنَّه وأمثاله حائرون بين أقوال الفلاسفة وأقوال سلفهم المتكلمين، ومباحثهم تدل في كتبهم على الحيرة والاضطراب، ولهذا: صاحب هذا الكتاب يُعظم الملاحدة كالطوسي وابن سينا وأمثالهم، ويُعظم شيوخ الإمامية، ولهذا؛ كثير من الإمامية تذمّه وتسبه، وتقول: إنَّه ليس على طريق الإمامية»[2].

وفي موضع آخر يذكر ابن تيمية أن الرافضة ارتدوا عن بعض الدين، فيقول: «والردَّة قد تكون عن أصل الإسلام، كالغالية من النصيرية والإسماعيلية، فهؤلاء مرتدون باتفاق أهل السُّنَّة والشيعة، وكالعباسية، وقد تكون الردَّة عن بعض الدين، كحال أهل البدع، الرافضة وغيرهم. والله – تعالى – يُقيم قوماً يُحبهم ويحبونه، ويجاهدون من ارتدَّ عن الدين أو عن بعضه، كما يُقيم من يجاهد الرافضة المرتدين عن الدين، أو عن بعضه في كلِّ زمان»[3].

---

(١) (٨/ ٥٧٩).
(٢) (٦/ ٤٣٧ – ٤٣٨).
(٣) (٧/ ٢٢٢).

ورغم أنَّ الشيعة يكفّرون النصيرية إلا أنهم يتحالفون معهم كما يتحالفون مع اليهود والنصارى لحرب أهل السنة، وينصرونهم بشتى ألوان النصرة، وتأمل ما تفعله إيران وحزبها في لبنان والميليشيات الشيعية العراقية، من تواطئهم واجتماعهم لحرب أهل السنة في بلاد الشام، ويتعامى عن الواقع من يفسر ذلك تفسيراً سياسياً ويلغي البعد العقدي المحرك لتصرفاتهم السياسية!

الخاتمة

في خاتمة هذا الكتاب أرى أنه من المفيد الإشارة إلى أنه منذ بدايات الثورة الإيرانية، وانطلاق مشروع تصدير الثورة في العالم الإسلامي؛ والمشهدُ الفكري يعاني لبساً شديداً في تقويم الثورة وتوصيف أهدافها وأبعادها العقدية والسياسية، ولعل من أبرز أسباب ذلك:

أولاً: إغفال البُعد العقدي الذي يصوغ العقلية الشيعية، ويحرك خيوطها السياسية.

ثانياً: القراءة الجزئية أو الانتقائية للمشروع الإيراني، فعندما تقوَّم الثورة بعقلية الانبهار بشعارات الحرب على أمريكا - الشيطان الأكبر! -، ومواجهات حزب الله مع العدو الصهيوني فحسب، ونعزل ذلك عن سياق المنظومة السياسية للمشروع؛ فإننا سنصاب بحالة من القصور والاضطراب.

وقد نلتمس العذر لبعضهم في بدايات الثورة الإيرانية، والتباس الشعارات ودعوات الوحدة والتقارب التي قد تأخذ ببعض العواطف بادي الرأي؛ أما بعد انكشاف مخازيهم في تعاملهم مع أهل السنة في إيران، وحربهم الضروس على أهل

السنة في العراق وسورية، وإثارتهم الفتن في اليمن والبحرين[1]، واختراقهم دول أهل السنة في مناطق كثيرة[2]؛ فهذا أمر غير مقبول.

إنَّ ثمة حقيقة مهمة يغفل عنها بعض المعاصرين، وهي أن دوافع الصراع العسكري والتوسع الإيراني في المنطقة ليست سياسية محضة، بل تستثيرها محركات عقدية قوية، وتغذيها أدوات طائفية بغيضة. وأحسب أن كتاب (منهاج السنة النبوية) وثيقة علمية في غاية الأهمية تبرز البعد العقدي المغيب في تقويم الفكر الإيراني المعاصر، بل تكشف جذور التحالف الشيعي مع اليهود والنصارى وغيرهم من أعداء الملَّة.

ختاماً:

أرجو أنني استطعت أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض الأصول والقواعد المنهجية التي استخلصتها من الأصل، ولا شك أنه قد فاتني بعض تلك الأصول والقواعد، وأعوذ بالله من العجز والقصور، وأتمنى من القارئ الكريم أن يسدد النقص ويدلني على ذلك القصور؛ كي أستدركه في الطبعة القادمة - بإذن الله عز وجل -. جعلنا الله من المتعاونين على البر والتقوى. وأسأله - عز وجل - أن يعيذنا من مضلات الأهواء والفتن.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

---

(١) أصدرت مجلة البيان سلسلة من الدراسات السياسية عن المشروع الإيراني، ومنها:
١ - حزب الله.. وسقط القناع، تأليف أحمد فهمي.
٢ - صراع المصالح في بلاد الرافدين، تأليف أحمد فهمي.
٣ - البحرين بركان على جزيرة، تأليف أحمد فهمي.
٤ - العرب السنة في العراق.. تاريخهم، واقعهم، مستقبلهم، تأليف د. عبد الرحمن الرواشدي وآخرون.

(٢) من المفيد الرجوع إلى كتاب خريطة الشيعة في العالم، تأليف أمير سعيد.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٥
التمهيد	٨
المقدمة	٣١
المقدمة الأولى: سبب تأليف الكتاب	٣٣
المقدمة الثانية: خطورة الرافضة	٣٨
أولاً : أنَّ أصل بدعة الرافضة كان عن زندقة وإلحاد ، بخلاف الخوارج مثلاً الذين كانت بدعتهم عن جهل وضلال	٣٩
ثانياً : أنَّ الرافضة أصبحوا الخندق الذي يتسلل منه الباطنية والملاحدة لتحريف الإسلام	٤٠
ثالثاً : موالاتهم ومودتهم لأعداء الله تعالى	٤٢
رابعاً : القدح في الصحابة الكرام – رضي الله عنهم –	٤٥
خامساً : اتصافهم بصفة التقية	٤٨

الباب الأول: مصادر الاستدلال والتلقي بين أهل السُّنَّة والرافضة ٥١
المبحث الأول: الأدلَّة القرآنية ٥٤
موقف الرافضة من كتاب الله - عزَّوجلَّ - ٥٥
اعتماد الرافضة على تفاسير المعتزلة والمنقولات الواهية ٥٧
المنهج العلمي للتعامل مع الكتب التي لا تلتزم بالصحة ٦١
بعض قواعد الاستدلال ٦٢
القاعدة الأولى: جمع النصوص في الباب الواحد ٦٢
القاعدة الثانية: تعظيم النص الشرعي والوقوف عند حدوده ٦٣
القاعدة الثالثة: ردُّ المتشابه إلى المحكم ٦٣
القاعدة الرابعة: نصوص الشارع كلمات جوامع، فينبغي الاجتهاد في الجزئيات ٦٤
القاعدة الخامسة: الموازنة بين المصالح والمفاسد ٦٥
القاعدة السادسة: الفتنة من صوارف الاهتداء بالحق ٦٦
القاعدة السابعة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ٦٦
القاعدة الثامنة: العبادة مبناها على الاتباع لا على الابتداع ٦٧
المبحث الثاني: الأدلَّة من السُّنَّة النبوية ٦٨
ملامح منهج الرافضة ٧٣
أولاً: الجهل بسيرة النبي ﷺ ٧٣
ثانياً: الجهل بسنَّة النبي ﷺ وقلَّة عنايتهم بها وضعفهم في معرفة الصحيح من السقيم ٧٤

ثالثاً: تعمّد الكذب في النقل والرواية لتقرير مذهبهم الباطل ٧٥
المطالبة بتصحيح النقل ٧٧
رابعاً: استدلالهم بالنصوص للاعتضاد لا للاعتماد ٨١
خامساً: اتباعهم للمتشابه والنصوص المجملة: ٨٢
المبحث الثالث: الأدلَّة العقلية ٨٥
التلازم بين العقل والنقل ٨٧
درء تعارض العقل والنقل ٩٠
اضطراب المعتزلة في عقلياتهم ٩٢
جهل الرافضة في الدلائل العقلية ٩٥
ملامح جهل الرافضة في العقليات ٩٦
أولاً: أنَّ الرافضة يتبنون آراء عقدية وفقهية تظهر مخالفتها للعقول المستقيمة فضلاً عن النصوص والدلائل الشرعية ٩٦
أ - في أبواب الاعتقاد ٩٦
ب - في أبواب العمل ٩٧
ثانياً: أنَّ الرافضة أصبحوا الخندق الذي يتسلل منه الباطنية الزنادقة للنيل من الإسلام ٩٨
ثالثاً: أنَّ مذهب الرافضة لا ينفق ولا ينتشر إلا في البوادي التي ينتشر فيها الجهل، ويضعف العلم ويغيب العلماء ٩٩
رابعاً: أنَّ الرافضة يأتون بشُبَهٍ واهية ظاهرة الفساد، وليسوا في ذلك كالمعتزلة أو غيرهم من المبتدعة ١٠٠
خامساً: أنَّ الرافضة ليس لهم القدرة على الحجاج والمناظرة ١٠١

المبحث الرابع: أئمة أهل البيت ١٠٢
أقسام الأئمة الاثني عشر ١٠٢
القسم الأول: علي بن أبي طالب، والحسن، والحسين - رضي الله تعالى عنهم - ١٠٢
القسم الثاني: علي بن الحسين، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر ١٠٣
القسم الثالث: علي بن موسى الرضا، ومحمد بن علي بن موسى الجواد، وعلي ابن محمد بن علي العسكري، والحسن بن علي بن محمد العسكري ١٠٥
القسم الرابع: محمَّد بن الحسن العسكري المنتظر ١٠٦
رعاية أهل السُّنَّة لحقوق أهل البيت ١٠٨
أصول الشرعيات عند الرافضة وغلُوهم في الأئمة ١١٠
انحراف الرافضة في الأئمة ١١٣
الأمر الأول: اختلف الرافضة في تعيين الأئمة ١١٣
الأمر الثاني: مخالفة الرافضة لأئمتهم ١١٣
الأمر الثالث: أنَّ الرافضة لا يهتمون بتمييز المنقولات عن الأئمة ١١٥
الأمر الرابع: كذب الرافضة على أئمتهم ١١٦
الأمر الخامس: اتباع الرافضة لشيوخهم لا لأئمتهم ١١٦
الأمر السادس: سخافة قول الرافضة في أئمتهم ١١٧
الأمر السابع: شرك الرافضة في أئمتهم ١١٨
الأمر الثامن: مشابهة الرافضة للنصارى في تعظيمهم للأئمة ١١٩

الأمر التاسع: غدر الرافضة بأئمتهم ١٢٠
منهج أهل السُّنَّة في العصمة ١٢١
أولاً: الطاعة المطلقة لا تكون لمخلوق إلا للرسل - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ١٢٢
ثانياً: أهل السُّنَّة لا ينتصرون إلا لقول الرسول ﷺ ١٢٣
ثالثاً: ليس أحدٌ من البشر واسطة بين الله وخلقه في الخلق والرزق ١٢٤
رابعاً: الردُّ عند التنازع لا يكون إلا لله وللرسول ﷺ ١٢٤
خامساً: مقالة أهل السُّنَّة في العصمة ١٢٥
سادساً: لا عصمة لأحد بعد الرسول ﷺ ١٢٦
سابعاً: العصمة لمجموع الأمَّة ١٢٧
ثامناً: لا مصلحة في عصمة الإمام إلا وهي حاصلة بعصمة الرسول ﷺ ١٢٨
تاسعاً: إن التفاضل عند أهل السنة إنما يكون بالتقوى لا بمجرد النسب ١٢٩
عاشراً: طاعة الأئمة والولاة في المعروف لا في المعاصي ١٣٣
حادي عشر: إن الأئمة عند أهل السُّنَّة ليسوا محصورين في عدد معين ١٣٤
ثاني عشر: إن الحقَّ عند أهل السُّنَّة ليس منحصراً في الأئمة الأربعة ١٣٥
الباب الثاني: قواعد في المنهج ١٣٧
المبحث الأول: قواعد في دراسة أحوال الصحابة رضي الله تعالى عنهم ١٣٩

القاعدة الأولى: الصحابة - رضي الله عنهم - أفضل الخلق بعد الأنبياء	١٤٢
القاعدة الثانية: الصحابة - رضي الله عنهم - كلهم ثقات عدول	١٤٣
القاعدة الثالثة: الكلام في الصحابة - رضي الله عنهم - يحتاج إلى علم وعدل وورع	١٤٣
القاعدة الرابعة: اجتهادات الصحابة - رضي الله عنهم - أكمل من اجتهادات المتأخرين	١٤٦
القاعدة الخامسة: إذا اجتهد الصحابي فأخطأ فهو مأجور	١٤٧
القاعدة السادسة: الصحابةُ - رضي الله تعالى عنهم - بشر ليسوا معصومين	١٤٨
القاعدة السابعة: وجوب التثبت في النقل عن الصحابة - رضي الله عنهم -	١٤٩
القاعدة الثامنة: عدم تتبع زلّات الصحابة - رضي الله عنهم -	١٥٣
القاعدة التاسعة: ضرورة الذب عن أعراض الصحابة - رضي الله عنهم -	١٥٤
القاعدة العاشرة: جمهور الصحابة - رضي الله عنهم - لم يدخلوا في الفتنة	١٥٤
القاعدة الحادية عشرة: الإمساك عمّا شجر بين الصحابة - رضي الله عنهم -	١٥٦
القاعدة الثانية عشرة: وقوع الصحابة - رضي الله عنهم - في الخطأ أو الذنب لا يمنع خيريَّتهم	١٥٨

القاعدة الثالثة عشرة: الصحابة - رضي الله عنهم - أعظم النَّاس اجتماعاً على الهدى	١٥٨
القاعدة الرابعة عشرة: لم يقتتل الصحابة - رضي الله عنهم - لاختلافهم في قاعدة من قواعد الإسلام	١٥٩
القاعدة الخامسة عشرة: لم يقتتل الصحابة - رضي الله عنهم - لاختلافهم في الإمامة	١٦٠
القاعدة السادسة عشرة: من ذكر ما عيب على الصحابة - رضي الله عنهم - ولم يذكر توبتهم: كان ظالماً لهم	١٦١
القاعدة السابعة عشرة: العبرة بكمال النهاية لا بنقص البداية	١٦٣
المبحث الثاني: قواعد علميَّة في الرد على المبتدعة	١٦٥
القاعدة الأولى: الحذر من الهوى	١٦٦
القاعدة الثانية: العدلُ مع الموافق والمخالف:	١٧٢
أولاً: قبول الحقّ في كلِّ من قاله بغضِّ النظر عن اتجاهه العقدي أو المذهبي	١٧٤
أمثلة تطبيقية على هذه القاعدة	١٧٧
ملامح الاضطراب في منهج الرافضة	١٧٨
أ – أنَّهم يقبلون من القول ما يوافق أهواءهم	١٧٨
ب – الرافضة ينقلون ما لهم ويتركون ما عليهم	١٧٩
ج – الرافضة يتميزون بالمكابرة وردِّ الحقائق	١٧٩
د – الرافضة يتعصبون في الباطل	١٨١
ثانياً: ما كان مشروعاً لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع	١٨١

ثالثاً : إثبات محاسن الخصم وعدم جحدها إذا تبيَّن صحتها وثبوتها عنهم ١٨٣
رابعاً : قد يجتمع في الشخص الواحد موجبات المدح وموجبات الذم ١٨٥
خامساً : عدم مقابلة الباطل بالباطل ١٨٦
القاعدة الثالثة: التفريق بين طوائف الرافضة وعدم تعميم الأحكام ١٨٨
القاعدة الرابعة: التثبت في النقل عن المبتدعة ١٩٢
القاعدة الخامسة: هجر المبتدعة هو من باب العقوبات الشرعية ١٩٥
المبحث الثالث: قواعد في التكفير ١٩٧
القاعدة الأولى: خطورة التكفير ١٩٨
القاعدة الثانية: التكفير حقٌ لله - تعالى - ١٩٩
القاعدة الثالثة: الكفر حكم شرعي وليس حكماً عقليًّا ٢٠٠
القاعدة الرابعة: أهل العلم يُخطِّئون ولا يُكفِّرون ٢٠١
القاعدة الخامسة: المجتهد المخطئ لا يُكفَّر ٢٠١
القاعدة السادسة: المتأوِّل المخطئ مغفور له ٢٠٢
القاعدة السابعة: ليس كلّ من نطق بالكفر أو فعله يُعدُّ كافراً ٢٠٥
القاعدة الثامنة: الذنب - ما دون الكفر - لا يوجب كفر صاحبه ٢٠٦
القاعدة التاسعة: لا نشهد لمعيَّن بالنَّار ٢٠٦
القاعدة العاشرة: لا ينبغي لُعن الفاسق المعين ٢٠٧
القاعدة الحادية عشرة: العدلُ في الحكم على المبتدعة ٢٠٨

القاعدة الثانية عشرة: التفريق بين رؤوس المبتدعة وعامتهم ٢٠٩
القاعدة الثالثة عشرة: تكفير غلاة الرافضة ٢١٠
القاعدة الرابعة عشرة: النص على تكفير القائل ببعض أقوال الرافضة ٢١١
القاعدة الخامسة عشرة: الرافضة الإمامية أتباع المرتدين لا أعيانهم ٢١٣
الخاتمة ٢١٦
فهرس المحتويات ٢١٨

مجلة البيان

www.albayan.co.uk

تفاعل معنا الكترونياً...

 www.albayan.co.uk

 www.facebook.com/albayanMag

 http://www.twitter.com/albayan31

 www.youtube.com/albayanmagazine

 تطبيق مفكرة البيان الرقمية

هذا الكتاب

قراءة متأنية في كتاب «منهاج السُّنة النبوية» لشيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -، الذي جاء رداً على ما أثاره الرافضة من شبهات تناولها شيخ الإسلام تناول الخبير بأسرارها العالم بمسالكها وعوارها، وأتى عليها من أصولها؛ فجاء كتابه نصراً للسنة مرتين: مرةً حين دحض باطل المبتدعة وأزهقه، ومرةً حين أقام معالم السنة وأبان قواعدها.

وقد جاءت هذه القراءات جمعاً لمتناثر الفوائد المنهجية والقواعد العلمية التي حواها الكتاب والتي تضبط الأمور التالية:

- طريقة الاستدلال والتفكير.
- دراسة أحوال الصحابة - رضوان الله عليهم -.
- الرد على المبتدعة.
- قضية التكفير.

وقد رسمت هذه القواعد بوضوح جزءاً مهماً من منهج أهل السُّنة والجماعة في واقع يموج بالفتن؛ ولا تقف عند الدفاع، وإنما تتقدم بما تملكه من صحةٍ وبراءة لتكشف زيف باطلهم.. ليس في بدعة الرفض وحدها أو القدرية، وإنما تمتد إلى بعض أصول الفرق الأخرى فتُفَنِّدُها نقلاً وعقلاً تفنيد من هو أخبر بها من أصحابها.

واليوم وقد عادت فتنة الرفض لتطل من جديد وسط سَيْلٍ من العقائد المنحرفة والمذاهب الهدامة؛ علينا أن نحزم للأمر حزامه ونعد له عُدَّته في توازن منهجي والتزام علمي.

المؤلف



مكتب مجلة البيان - ص.ب ٢٦٩٧٠ - الرياض ١١٤٩٦
www.albayan.co.uk
sales@albayan.co.uk
هاتف: ٠٠٩٦٦١٤٥٤٦٨٦٨